

البناكورة الحسية

من

قطا فت متن البيقونية

جمعه وألفه

محمد أمين بن عبد الله الأسوي

الهرري البويطي السافى

المدرس بدار الحديث الملكية الخيرية وفي

المسجد الحرام ليلاً غفر الله له ولوالديه

ولسأخيه ولجميع المسلمين آمين ..

دار المهدي

البنا، كورة الحنية

من

قطا فت متن البيقونية

جمعة وألفه

محمد أمين بن عبد الله الأسيوبي

الهرري البويطي السافى

المدرس بدار الحديث الملكية الخيرية وفي

المسجد الحرام ليلاً غفر الله له ولوالديه

ولسائحه ولجميع المسلمين آمين ..

وقد قام بتصحيحه الشيخ محمد بن عمر بن عبد الهادي مدير دار الحديث
الخيرية .

جزاءه الله خير الجزاء

وهذا الكلام الآتي ما كتبه الشيخ محمد بن عمر بعد تصحيحه على النسخة
الأصلية



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المرسل رحمة للعالمين سيدنا محمد وآله
وصحبه أجمعين (وبعد) فقد عرض عليّ الأخ الفاضل الشيخ محمد الأمين المدرس
بدار الحديث الخيرية هذا الكتاب شرح البيقونية في مصطلح الحديث فاطلعت
عليه فوجدته مفيداً ونافعاً للطلاب فجزاه الله خير الجزاء على هذا المجهود الذي
قام به وأسأل الله أن يُسهّل طبعه للانتفاع به والله الموفق ..

محمد عمر عبد الهادي

١٤٠٣/١/١٤ هـ

طبع بأذن من وزارة الاعلام فرع مكة على نفقة مؤلفه بتاريخ ١٤٠٤/٨/٨ هـ .

شعر :

مَا حَوَى الْعِلْمَ جَمِيعاً أَخَذُ
 لَوْ مَارَسَهُ أَلْفَ سَنَةٍ
 إِنَّمَا الْعِلْمُ بَعِيدٌ غَوْرُهُ
 فَخُذُوا مِنْ كُلِّ عِلْمٍ أَحْسَنَهُ

آخر :

إِذَا لَمْ تَكُنْ حَافِظاً وَاعِياً
 فَجَمْعُكَ لِلْكِتَابِ لَا يَنْفَعُ
 أَتَخْضَرُّ بِالْجَهْلِ فِي مَجْلِسِ
 وَعِلْمُكَ فِي الْكِتَابِ مُسْتَوْدَعُ

« فائدة الباكورة الجنية »

هي في أصلها أول ما يدرك من الفاكهة
 وأول كل شيء انتهى ...

الحمد لله العزيز العالی الحمید ، الذی خصَّ هذه الأمة بمعرفة الأسانید ، المشهور
بإسباغ نعمه علی القديم والحديث ، وذبحنا بمعرفة الحسن والصحيح من الضعيف
واخبيث .

وأشهد أن لا إله إلا الله شهادة أسألك بها مسالك أهل السنن الصحاح ، وأحترزُ
بها عن مذاهب أهل البدع والإقتراح ، وأشهد أن سيدنا محمداً صلى الله عليه وسلم
عبده ورسوله الرافع المرفوع ، الواصل لدين الله بعدما تلاشت في الجاهلية وكأته
المقطوع ، صلى الله عليه وسلم صلاةً وسلاماً موصولين إلى يوم الجمع
والمعارضة ، والمناقشة والمحاسبة ، وعلى آله وصحبه الذين أسسوا مع نبيهم أساس
الدين المؤتلف المتفق ، وهدموا آثار أهل الدين المختلف المقترق ، بسيفهم المهنّد
المسلل ، وجهادهم المجهد المسلسل ، وعلى التابعين لهم بتدوين الأحاديث
الصحيحة ، ورفض ماسواها ممّا يستهجنه كامل القرية ، وتابعيهم برفع الأحاديث
المرفوعة ، ووضع الأكاذيب الموضوعة ، وعلى كل من اقتفى أثرهم ، وتبع خبرهم ،
إلى يوم الجمع والمحشر ، وهول العرض والفرع الأكبر .

« أما بعد »

فإنني لما رأيت منظومة البيقونية قد عظم وقعها ، وعمّ نفعها ، في جميع
الأقطار ، لما اشتملت عليه من أقسام الحديث والأخبار ، وكانت همم أهل الزمان
قاصرة عن إدراك الشروح الكبار ، سنح لي في ذهني القاصير ، وفهمي السقيم
الفاير ، أن أطفل عليها ، بوضع شرح عليها ، يحلّل عقد معانيها ، ويفكك جمل
مبانيها ، ليس بالقصير المخل ، ولا بالطويل الممل ، بل له بينهما الحلول والمحل ،
يكون مناسبة لحال أهل الزمان ، الذي قلّ فيه الإهتمام بالعلم والعرفان ، وقد جعلته
متزوجاً مع المنظومة رجاء أن يقرب إجتناء معانيها ، ويذلل صعبات مبانيها .

وقد جعلتُ في كل مبدأ كل قسم من أقسام الحديث أسئلة وأجوبة تتعلق به لا بُدَّ من حفظها لكل مَنْ له رغبة في هذا الفن .

على أنني لم أُبرِز في هذا الميدان ، مُدْعياً أنني من أهل هذا الشأن ، غير أنني مُتَشَبِّهٌ بمن سَبَقَنِي من العلماء والإخوان ، والله دُرُّ القائل :

فَتَشَبَّهُوا إِن لَمْ تَكُونُوا مِثْلَهُمْ إِنَّ التَّشَبُّهَ بِالْكَرَامِ فَلَاحُ
وقال الآخر :

تُطَالِبُنِي بِجَمْعِ الْكُتُبِ نَفْسِي وَفِيهَا لَذَّةٌ بَصَرِي وَسَمْعِي
فَقُلْتُ لَهَا الدَّفَاتِرُ لَيْسَ تُحْصَى وَمَا رُمْتِيهِ يَقْصُرُ عَنْهُ وَسْعِي
وما أُرِيء نفسي من وقوع الخطأ فيه والخلل ، فإني كنتُ أسير الجهل والزلل .
وسميته « الباكورة الجنية من قطاف الأسئلة الحديثية » ، في حل وفك معاني ومباني منظومة اليقونية » ، وعلى الله الكريم اعتمادِي ، وإليه تفويضي واستنادِي .

وقد إستحسنْتُ أن أذكر قبل الشروع فيه مقدمة تشتمل على مبادئ هذا الفن ليكون قارئه على بصيرة في هذا الشأن فقلت مستمداً من الله التوفيق والهداية لأقوم الطريق .



ينبغي لكل شاعر في فن من الفنون أن يعرف المبادئ العشرة المشهورة عندهم ليكون على بصيرة فيه من أول الأمر وإلا صار كمن ركب متن عمياء وخبط خبط ناقية عشواء ، وهي :

الحديث ، والموضوع ، والثمرة ، والفضل ، والنسبة ، والواضع ، والاسم ، والاستمداد ، والحكم ، والمسائل .

وقد جمعها محمد بن علي الصبان في هذه الأبيات فقال :

إن مبادئ كل فن عشرة الحديث والموضوع ثم الثمرة
 وفضله ونسبه والواضع والاسم الاستمداد حكم الشارع
 مسائل والبعض ببعض إكتفى ومن درى الجميع حاز الشرفا
 فالآن نشرع في فن مصطلح الحديث ويسمى : علم الحديث دراية ، أى من جهة الدراية والتفكير في أسانيده ومُتونه .

فنقول : حده علم بقوانين يُعرف بها أحوال السند^(١) والمتن من صحة وحسن وضعف وعلو ونزول ورفع وقطع وكيفية التحمل^(٢) والأداء وصفات الرجال من عدالة وفسق وغير ذلك^(٣) .

(١) والسند : هو الاخبار عن طريق المتن وأما الأسناد فهو رفع الحديث إلى قائله (والمتن) هو ما انتهى إليه السند اهـ مؤلفه .

(٢) كسماعه الحديث من الشيخ وقراءته عليه فهي داخلة في أحوال السند فتكون مجرورة عطفا على الصحة اهـ مؤلفه .

(٣) كالرواية بالمعنى وطبقات الرجال اهـ مؤلفه .

وموضوعه : الرَّأْيُ وَالْمَرْوِيُّ مِنْ حَيْثُ الْقَبُولُ وَالرَّدُّ .

وثمرته أي فائدته معرفة ما يقبل وما يرد من ذلك .

وفضله فوقائه على سائر العلوم بالنظر إلى ما يبحث فيه .

ونسبته ثبائنه وتخالفه لسائر العلوم .

وواضعه القاضي أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الشهير بالرامهرمزي

بفتح الميم الأول وضم الهاء وسكون الراء الثانية وضم الميم الثانية .

واسمه علم مصطلح الحديث ويسمى علم الحديث دِرَايَةً كما تقدم .

وإستمداده من الأحاديث النبوية والآثار المروية وحكمه وجوبه العيني على قارئ

الحديث .

والكِفَائِيُّ على أهل كل ناحية

ومسائله قضاياها الباحثة عن أحوال السند والمتن كقولهم : كل حديث إشتمل

على إتصال السند والعدالة والضبط وخلو عن الشذوذ وعن العلة القادحة فهو صحيح .

وكقولهم : كل ما اختل فيه شيء من ذلك فهو ضعيف .

((فائدة)) قال الحافظ بن حجر : وهو أي الرامهرمزي أول من صنّف في

إصطلاح هذا الفن فعَمِلَ كتابه المسمّى بالمحدث الفاصِل ، بكسر

الدال المشدودة والصاد لكَنّه لم يَسْتَوْعِب . إنتهى .

وأما عِلْمُ الحديث رواية :

فيُحَدِّثُ بأنه علم يشتمل على ما أضيف إلى النبي ﷺ قولاً أو فعلاً أو

تقريراً ، أي يشتمل على رواية ذلك في نقله وضبطه وتحرير ألفاظه

وموضوعه ذاتُ رسول الله ﷺ من حيث أقواله وأفعاله وتقريراته .

أي فائدته الإحتراز عن الخطأ في نقل ذلك ، وقيل فائدته الفوز

وثمرته

بسعادة الدارين ، كما في التدريب

وفضله

فوقائه على سائر العلوم .

ونسبته

تباينه لسائر العلوم .

ووضعه

محمد بن شهاب الزهري في خلافة سيدنا عمر بن عبد العزيز ، أى أنه أول مَنْ دَوَّنَهُ وجمعه بأمر عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه .

واسمه

علم الحديث رواية .

واستمداده

من أقواله وأفعاله وتقريراته صلى الله عليه وسلم .

وحكمه

الوجوب العيني فيما يتعلق بالواجبات والنذبات في غيره .

ومسائله

قضاياه الباجئة عن أقواله وأفعاله وتقريراته صلى الله عليه وسلم من حيث الرفع والوقف والاتصال والإنقطاع .

كقولهم : كل قول أو فعل رفع إلى النبي ﷺ فهو مرفوع مثلاً .

(فائدة أخرى)

والطالب هو مُريدُ فن الحديث الشارح فيه بحيث لم يصل إلى مرتبة الشيخ .

والمحدث مَنْ عَرَفَ رجال الراوية والمروى في الذي حدث به .
والحافظ من حفظ مائة ألف حديث متناً وإسناداً عالماً بأحوال رواتها من تاريخ وفاة وجرج وتعديل .

والحجة مَنْ حفظ ثلاثمائة ألف حديث متناً وإسناداً كذلك .
والحاکم من أحاطَ علمه بكل ما روى عن النبي ﷺ .

والمُسْنِدُ بكسر النون هو من يروى الحديث بإسناده سواء كان عنده علم به أو ليس له إلا مجرد رواية وهو أدنى رتبة من الحافظ والمحدث .

وقال المناوي أخرج بنُ أى حاتم في كتاب الجرح والتعديل عن الزهري أنه قال لا يُولد الحافظ إلا في كل أربعين سنة ١ هـ .

((وثالثة)) في الفرق بين الحديث والسنة والخبر والأثر .

أما الحديث : فهو لغة ضدُّ القديم .

وأما إصطلاحاً فقد تقدّم لك بيانه وأنه ينقسم إلى قسمين .

وأما السنة : فهي لغة الطريقة .

وإصطلاحاً ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير ، فهي

على هذا مرادفة للحديث بالمعنى المتقدم ، وقيل الحديث خاص بقوله

وفعله والسنة عامّة .

وأما الخبر : فهو لغة ضد الإنشاء .

وإصطلاحاً قيل هو مرادف للحديث بمعناه الإصطلاحيّ ، وقيل

الحديث ما جاء عن النبي ﷺ ، والخبر ما جاء عن غيره ومن ثم قيل

لمن يشتغل بالحديث محدّث والتواريخ ونحوها إخباريّ ، وقيل الحديث

أخص من الخبر فكل حديث خبر ولا عكس .

وأما الأثر : فهو لغة بقيّة الدار ونحوها .

وإصطلاحاً قيل مرادف للحديث ، كما قال النووي إنّ المحدثين

يُسَمُّونَ المرفوعَ والموقوفَ بالأثر ، ولهذا يُسمَّى المحدث أثرياً ، وقال

فقهاء خراسان : الخبر هو المرفوع والأثر هو الموقوف .

فلما كان قول الصحابي بقيّة من قول المصطفى صلى الله عليه وسلم

وكان أصل الأخبار إنما هو عنه صلى الله عليه وسلم ناسب أن

يُسَمَّى قول الصحابي أثراً وقول المصطفى ﷺ خبراً .

قال الناظم رحمه الله تعالى ونفعنا بعلومه في الدارين آمين :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وإنما بدأ الناظم منظومته بالبسملة ابتداءً حقيقياً وهو الابتداء الذي لم يسبقه شيء
إقتداءً بالكتاب العزيز وعملاً بقوله ﷺ « كلُّ أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله
الرحمن الرحيم فهو أبتَرُ » وفي رواية « فهو أقطع » وفي أخرى « فهو أجذم »
روايات .

والمعنى على كل أنه ناقصٌ وقليلُ البركة ، فهو وإنْ تمَّ حساً لا يتمُّ معنى .
وإنما لم يأت الناظم بالبسملة منظومةً كما فعله الشاطبيُّ وأضرابه لأنه خلافُ
الأولى .

و (الباء) في بسم الله متعلّقةٌ بمحذوف وجوباً لشبهه بالمثل قدّره البصريون إسماً
خاصاً مؤخراً تقديره بسم الله الرحمن الرحيم تأليفى ، لأنَّ المقامَ للدوام والإسم الّيقُ به
للالته على الدوام .

وقدّره الكوفيون فعلاً خاصاً مؤخراً تقديره بسم الله الرحمن الرحيم أَلْفُ ، لأنَّ
الأصلَ في العمل أن يكون للأفعال .

وذكر الشيخُ ابن القيم رحمه الله تعالى لحذف العامل فوائده :
منها : أنه مؤطّن لا ينبغي أن يتقدّم فيه غيرُ ذكر الله تعالى .
ومنها : أن الفعل إذا حُذف صحَّ الابتداءُ بالبسملة في كل عملٍ وقولٍ وحركةٍ ،
فكان الحذفُ أعمُّ . إنتهى .

و (بَاءُ) « بسم الله » للمصاحبة وقيل للاستعانة وقيل للتبرك .
والتقدير : بسم الله أَلْفُ حال كوني مصاحباً ، أو حال كوني مستعينةً بذكره ،
أو متبركاً به .

وَأَمَّا ظُهُورُ الْعَامِلِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى « إِقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ » ، فِي قَوْلِهِ : « بِسْمِ اللَّهِ مَجْرِيئُهَا » فَلَأَنَّ الْمَقَامَ يَقْتَضِي ذَلِكَ كَمَا لَا يَخْفَى « غَرِيْبَةٌ » ، قَالَ بَعْضُهُمْ : وَإِنَّمَا اخْتَصَّتْ الْبَاءُ بِالسَّمْلَةِ مِنْ بَيْنِ الْحُرُوفِ الْهَجَائِيَةِ الثَّانِيَةِ وَالْعَشْرِينَ لِأَنَّهَا أَوَّلُ حَرْفٍ نَطَقَ بِهِ بَنُو آدَمَ فِي عَالَمِ الذَّرَّةِ حِينَ جَمَعَ الْمَوْلَى أَرْوَاحَهُمْ عَلَى ظَهْرِ آدَمَ وَسَلَّمَهُمْ بِقَوْلِهِ « أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى » .

وَالْأَسْمُ مُشْتَقٌّ مِنَ السُّمُوِّ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ وَهُوَ الْعُلُوُّ وَمِنْ السُّمَةِ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ وَهِيَ الْعَلَامَةُ لِسُمُوِّهِ عَلَى مُسَمَّاهُ أَوْ لَكُونِهِ عِلَامَةً عَلَى مَسْمَاهُ .
وَمَعْنَى اللَّهِ : مَنْ تَقَادَّمَ ذَاتُهُ وَتَعَاضَمَتْ صِفَاتُهُ .
وَمَعْنَى الرَّحْمَنِ : مَنْ عَظُمَ إِحْسَانُهُ وَعَمَّ إِمْتِنَانُهُ .
وَمَعْنَى الرَّحِيمِ : مَنْ سَدَّ كُلَّ فَاقَةٍ وَلَمْ يُحْمَلْ فَوْقَ طَاقَةٍ .

قال الناظم رحمه الله تعالى :
أُبْدَأُ بِالْحَمْدِ مُصَلِّياً عَلَى مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيِّ أَرْسِلَ

ولمَّا أَرَادَ النَّازِمُ أَنْ يَتَدَيَّ مِنْظُومَتَهُ بِالْحَمْدَةِ لِإِبْتَدَاءٍ إِضَافِيٍّ أَيْ نِسْبِيٍّ وَهُوَ الَّذِي
لَمْ يُسَبِّحْ بِشَيْءٍ مِنَ الْمَقْصُودِ قَالَ :

(أبدأ) منظومتي هذه بَدْءاً إِضَافِيًّا (بالحمد) لله تعالى إقتداءً بالكتاب العزيز
وعملاً بقوله صلى الله عليه وسلم : « كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو
أقطع » ، رواه أبو داود وغيره وحسنه ابن الصلاح ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « إِنَّ
اللهَ عَزَّ وَجَلَّ يُحِبُّ أَنْ يُحْمَدَ » ، رواه الطبراني .

وإنما أردف البسملة بالحمدلة لأنَّ المقتصرَ على التسمية لا يُسَمَّى حامداً عرفاً ،
وعملاً بأحاديثِ الحَمْدَلَةِ .

والحمد لغة الوصفُ بالثناء على الجميل الاختياري ، سواء كان في مقابلة نعمة أم
لا ، وسواء تعلَّقَ بالفضائل أي : بالصفات التي لا يتعدَّى أثرها للغير كالحسن
والجمال ، أم تعلَّقَ بالقواضل أي : التي يتعدَّى أثرها للغير كالشجاعة والأنعام .
وعرفاً : فعل يُثْنِي عَنْ تعظيم المنعم بسبب كونه مُنْعِماً سواء كان قولاً باللسان
بأن يثني عليه به ، أو إعتقاداً بالجنان بأن يعتقد إنصافه بصفات الكمال ، أو عملاً
وخدمةً بالأركان والجوارح بأن يُجْهَدَ نَفْسُهُ فِي طَاعَتِهِ وَخِدْمَتِهِ كَالْقِيَامِ لَهُ وَرَفْعِ الْيَدِ
لَهُ ، فَمُورَدُهُ أَي : مُحَلُّهُ عَامٌّ وَمَتَعَلِّقُهُ أَي السَّبَبُ الْبَاعِثُ عَلَيْهِ وَهُوَ النِّعْمَةُ خَاصٌّ .
قال الشاعر :

وَمَا كَانَ شُكْرِي وَافِياً بِتَوَالِكُمْ وَلَكِنِّي حَاوَلْتُ فِي الْجُهْدِ مَذْهَبَا
أَقَادَتِكُمُ النِّعْمَاءِ مِنِّي ثَلَاثَةً يَدِي وَلِسَانِي وَالضَّمِيرَ الْمُحَجَّجَا

وقوله (مصلياً) حال من فاعل أبدأ أي : أبدأ منظومتي هذه بحمد الله سبحانه
وتعالى حالة كوني مُصَلِّياً عَلَى مُحَمَّدٍ ، أَوْ حَالٌ مُؤَكِّدَةٌ لِعَامِلِهَا الْمَحْذُوفِ تَقْدِيرُهُ : أُبْدَأُ

بحمد الله أولاً وأصلي وأسلم ثانياً حالة كوني مصلياً ومُسلماً ، (على) سيدنا (محمد) الخلق وأحمد الخلق ، (خير نبي أرسل) بألف الإطلاق () أى : أفضل نبي أرسله الله سبحانه وتعالى إلى الخلق بشريعته إلى عباده المكلفين لعموم رسالته لجميع أنواع الثققلين الإنس والجن ، فهو صلى الله عليه وسلم سيد الأنبياء والمرسلين ، وقطب الأولياء والمقربين وأمان الله في السموات والأرضين فقد قال تعالى « وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين » .

وهذا الاسم أعني محمداً عَلِمَ له صلى الله عليه وسلم ، وقد روى البخاري في تاريخه الصغير عن علي بن زيد قال : كان أبو طالب يقول :
وَشَقَّ لَهُ مِنْ إِسْمِهِ لِيَجْلُوهُ فَذُو الْعَرْشِ مُحَمَّدٌ وَهَذَا مُحَمَّدٌ
ومعنى الصلاة من الله الرحمة المقرونة بالتعظيم ، ومن الملائكة الإستغفار ، ومن الآدميين الدعاء .

ومعنى السلام تأمينه صلى الله عليه وسلم مما يخافه على أمته لأنه معصوم ، نعم يخاف صلى الله عليه وسلم خوف إجلال ومهابة إذ هو أشد الناس قرباً إلى الله تعالى .

وإنما أتى الناظم بالصلاة على النبي ﷺ إمتثالاً لأمر الله سبحانه وتعالى في كتابه العزيز « إن الله وملائكته يصلون على النبي يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً » ، وعملاً بما روى عن أنى هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ :
« من صلى عليّ في كتاب لم تزل الملائكة تستغفر له مادام إسمي في الكتاب »
وبحديث « مَنْ صَلَّى عَلَيْهِ صَلَاةٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ بِهَا عَشْرًا » .

(١) وهو إشباع حركة الروي فيتولد منه حرف مجائز لها ويسمى ذلك الحرف وصلًا عند العسرويين اهـ مؤلفه .

(أبدأ) : فعل مضارع مرفوع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ،
والجمله مستأنفة إستئنافاً نحوياً .

(بالحمد) : جار ومجرور متعلق بأبدأ .

(مصليا) : حال من فاعل أبدأ .

(على محمد) : جار ومجرور متعلق بمصليا .

(خير) : صفة لمحمد أو بدل منه أو عطف بيان ، خير مضاف

(نبي) : مضاف إليه .

(أرسل) : فعل ماضٍ مغير الصيغة ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره

هو يعود على نبي ، والألف للاطلاق ، والجمله من الفعل المغير ونائب

فاعله صفة لنبي عملاً بالقاعدة المشهورة عندهم : إنَّ الجمل إذا وقعت

بعد المعارف تكون حالا ، وبعد النكرات صفة ، والتقدير هنا خير نبي

مرسل .

ومعنى البيت أبدأ منظومتي هذه بحمد الله سبحانه وتعالى حال كوني مصلياً ومسلماً

على سيدنا محمد أفضل مرسل أرسله الله سبحانه وتعالى إلى عباده المكلفين .

قال الناظم رحمه الله تعالى ونفعنا بعلومه آمين :

وَذِي مِنْ أَقْسَامِ الْحَدِيثِ عِدَّةٌ وَكُلُّ وَاحِدٍ أَتَى وَخَذَهُ

(و) بعد ما فرغت من ابتدائي بالبسملة والحمدلة والصلاة على رسول الله ﷺ

فأقول لك أيها الراغب في هذه المنظومة هـ ا (ذى) الألفاظ المستحضرة في ذهني

باعتبار دلالتها على المعاني الآتي ذكرها حال كونها (من أقسام) علم (الحديث

عِدَّة) بكسر العين وتشديد الدال : خبر عن إسم الإشارة أي : هذه الألفاظ

المستحضرة في ذهني باعتبار دلالتها على المعاني ألفاظ مشتملة على عددٍ من أقسام

علم الحديث قدرها إثنان وثلاثون منها ما يختص بالمتن كالمرفوع والموقوف ، ومنها

ما يَخْتَصُّ بالسند كالعالي والنازل ، ومنها ما هو مشترك بينهما كالصحيح والحسن والراجح من الإحتمالات السبعة الجارية في مرجع إسم الإشارة كونها راجعة إلى الألفاظ باعتبار دلالتها على المعاني .

فإن الإشارة إما للألفاظ فقط ، أو للنقوش فقط ، أو للمعاني فقط ، أو للألفاظ مع المعاني ، أو للألفاظ مع النقوش ، أو للمعاني مع النقوش أو للثلاثة جميعاً .
والأقسام جمع قسم بكسر القاف وسكون السين وهو ما كان مندرجاً تحت الشيء وأخص منه كالإنسان بالنسبة إلى الحيوان ، وأما قسم الشيء فهو ما كان مَبَايِناً له ومندرجاً معه تحت أصل كلى كالإنسان بالنسبة إلى الحمار والمقسم المحل الذي وردت عليه القسمة ، والعِدَّة بالكسر الجماعة من الشيء كما في الصَّحاح .

وأراد بالأقسام ما يشمل الأنواع المندرجة تحت الأقسام وإلاً فأقسام الحديث مندرجة في ثلاثة كما قال الأكثرون ، ووجه الحصر أن الحديث إما أن يشتمل من أوصاف القبول على أعلاها فهو الصحيح أو على أدناها فالحسن ، أو لم يشتمل عليهما فالضعيف .

(وكل واحد) من تلك الأقسام (أتى وحده) أي : يأتي في النظم إن شاء الله تعالى مع حده وتعريفه .

وقوله وحده بالنصب على أنه مفعول معه على الأرجح وذلك لأن العطف هنا ضعيف فيختار النصب ، إذ يلزم على الرفع العطف على الضمير المتصل من غير فصل بالضمير المنفصل أو غيره كما في الخلاصة :

وإن على ضمير رفع متّصل عطف فافصل بالضمير المنفصل
أو فاصل ما وبلا فصل يرد في النظم فاشياً وضعفه اعتقداً

والحد لغة : المنع ومنه الحدود الشرعية .

واصطلاحاً : ما كان جامعاً لأفراد المحدود ومانعاً من دخول غيره فيه فيكون بالذاتيات كقولنا في تعريف الإنسان : الإنسان حيوان ناطق .

« فائدة »: ينبغي لأرباب التصانيف أن يذكروا في خطبهم ثمانية أشياء ، أربعة على سبيل الوجوب الصَّنَاعِي وهي : البسملة والحمدلة والشهادة والصلاة والسلام على النبي ﷺ ، وأربعة على سبيل الندب أَمَّا بعدُ وتسمية نفسه وتسمية كتابه وبراعة المَطَّلَع وتُسمى براعة الإستهلال وهي أن يأتي المؤلف في طالعِ كتابه بما يُشعر بالفن الذي سيشرع فيه ، وإنما ترك الناظم بعضها بل أكثرها لضيق النظم عنها وإشعاراً بأن غير العلم لا يتخذ مقصداً ، وإستعجالاً للفائدة للطالب .

الإعراب

(ودى) : الواو إستئنافية ، ذى اسم إشارة يُشار به للمفردة المؤنثة القريبة في محل الرفع مبتدأ .

(من) : حرف جر .

(أقسام) : مجرور بالجر ، أقسام مضاف .

(الحديث) : مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بواجب الحذف لوقوعه حالاً من قوله :

(عدة) : لأن الجار والمجرور إذا تقدّم على النكرة يكون حالاً منها وإذا تأخر يكون صفة لها ، وهنا كذلك عدة خبر المبتدأ مرفوعٌ وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الأخير منه من ظهورها إشتغال المحل بسكون الوقف ، والجملة من المبتدأ والخبر مستأنفة إستئنافاً تحويّاً .

(وكل) : الواو إستئنافية ، كل مبتدأ مرفوع وهو مضاف .

(واحد) : مضاف إليه .

(أتى) : فعل ماض مبني بفتحة مقدرة وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على كل .

(وحده) : الواو واو المعية مبنية على الفتح ، حذّه مفعول معه منصوب وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، حذّ مضاف ، الهاء ضمير للمفرد المذكر الغائب في محل الجر مضاف إليه مبني بضمّة مقدرة على الأخير منع من ظهورها إشتغال المحل بسكون الوقف ، والجملة من الفعل والفاعل في محل الرفع خبر المبتدأ تقديره وكل واحد منها آتٍ في النظم مع حذّه وتعريفه والجملة من المبتدأ والخبر مستأنفه إستئنافاً نحوياً .

الأول من أقسام الحديث

الصحيح لذاته المجمع على صحته عندهم .

(س ١) وإذا سئلت ماحذّ الصحيح لغة واصطلاحاً ؟

ج فالجواب الصحيح لغة ضدّ المريض .

وإصطلاحاً ما اتصل سنده من أوله إلى آخره برواية عدل رواية ضابط صدرأ أو كتاباً عن عدل ضابط مثله من غير شدوذ ولا علة قاذحة فيه .

(س ٢) : وإذا سئلت كم شروطه ؟

ج : فالجواب شروطه خمسة .

الأول : إتصال سنده من أوله إلى آخره .

والثاني : كون كل رواته عدل رواية .

والثالث : كون كل رواته ضابطاً لما يرويه إمّا صدرأ أو كتاباً .

والرابع : سلامة سنده من الشذوذ .

والخامس : سلامة سنده من العلة القاذحة فيه .

فهذه الشروط كلها مأخوذة من الضابط السابق فيه .

(س ٣) : وإذا سئلت مامثاله ؟

ج : فالجواب مثاله مارواه البخاري من طريق الأعرج عن أنى هريرة رضي الله عنه : « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة » .

(س ٤) : وإذا سئلت ماحكمه ؟

ج : فالجواب حكمه صحة الاحتجاج والاستدلال به في الأصول والفروع باتفاق المحدثين ووجوب العمل به .

(س ٥) : وإذا سئلت مامعنى السند ؟

ج : فالجواب معنى السند هو رجال الرواة وسلسلتهم من أوله إلى آخره .

(س ٦) : وإذا سئلت مامعنى إتصال السند ؟

ج : فالجواب معنى إتصال السند أن لا يسقط واحد من الرواة من أوله إلى آخره .

(س ٧) : وإذا سئلت مامعنى عدل الرواية ؟

ج : فالجواب عدل الرواية هو المسلم المكلف السالم من الفسق وصغائر الخسة .

(س ٨) : وإذا سئلت مامعنى ضبط الصدر ؟

ج : فالجواب ضبط الصدر أن يثبت حفظ ماسمعه من الحديث ويتقنه بحيث يتمكن من إستحضاره وإملاؤه متى شاء .

(س ٩) : وإذا سئلت مامعنى ضبط الكتاب ؟

ج : فالجواب ضبط الكتاب صيانة ماكتبه من الحديث عنده من يوم سماعه وكتابته وتصحيحه إلى أدائه منه .

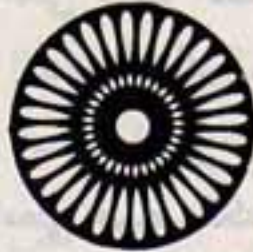
(س ١٠) : وإذا سئلت مامعنى الشذوذ ؟

ج : فالجواب معنى الشذوذ مخالفة الراوى الثقة فيما رواه لمن هو أوثق منه .

(س ١١) : وإذا سئلت ما معنى العلة ؟

ج : فالجواب معنى العلة السبب الذي يُوجب ردّ الحديث وعدم قبوله وهي قسمان :

ظاهرة : كفسق الراوي وسوء حفظه .
وخفية : أعني على غير المتبحر في الحديث كالإرسال في الموصول والوقف في المرفوع .



وذكره الناظم رحمه الله تعالى بقوله :

أُولُهَا الصَّحِيحُ وَهُوَ مَا اتَّصَلَ بِرُويِهِ عَدْلٌ ضَابِطٌ عَنْ مِثْلِهِ
إِسْنَادُهُ وَلَمْ يُشَدَّ أَوْ يُعَلَّ مُعْتَمَدٌ فِي ضَبْطِهِ وَتَقْلِيهِ

(أولها) أى أول تلك الأقسام (الصحيح) لذاته المجمع على صحة نسبته للنبي ﷺ عند المحدثين ، وهو فعيل بمعنى فاعل من الصحة وهي حقيقة في الأجسام وإستعمالها في غيرها مجاز ، فخرج بقولنا المجمع على صحته صحيح غير مجمع على صحته ، وذلك كالمرسل فإنه صحيح عند مالك وبعض الفقهاء ، وكالمقلوب والشاذ والمضطرب ، فقد قال الزركشي في مختصره : يدخل القلب والشذوذ والاضطراب في قسم الصحيح والحسن ، (وهو) بسكون الهاء لضرورة النظم أى الصحيح لغة ضد المريض والسقيم كما تقدم لك في الأجوبة ، وإصطلاحاً هو (ما) أى المتن الذي (اتصل) بسكون اللام للوقف أى تواصل (إسناده) أى رجاله ورواته من غير سقوط واحد منهم من أولهم الذي هو الطرف الذي يلي إلينا إلى آخرهم الذي هو الصحابي (و) الحال أنه (لم يشد) ذلك الإسناد (أو) بمعنى الواو العاطفة أى ولم (يعل) ذلك الإسناد أيضاً ، أى لم يدخله الشذوذ الذي هو مخالفة الراوي لمن هو أرجح منه ، ولم تدخله العلة القادحة في صحة الحديث سواء كانت ظاهرة كالفسق وسوء الحفظ أو خفية كالإرسال والوقف ، فخرج بقولنا القادحة غير القادحة كالإختلاف في تعيين ثقة من ثقتين كما في حديث البيعان بالخيار . رواه يعلى بن عبيد عن الثوري عن عمرو ابن دينار عن ابن عمر فقد صرح النقاد بوثوقهم على الثوري ، فالمعروف من حديثه عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر ، لكنها لم تقدح لأن عبد الله وعمرأ كليهما ثقتان (يرويه) أى والحال أنه يرويه وينقله (عدل) أى شخص متصف بالعدالة في الرواية وهو المسلم العاقل البالغ السالم من الفسق وصغائر الخسة ، فدخل فيه المرأة والرقيق ، (ضابط) أى متصف بضبط

الحديث صدراً وقلباً وحفظاً ، أو بضبطه كتابه وقوله (عن مثله) متعلق بـ يرويه أى يرويه وينقله عدل ضابط (معتمد) عليه موثوق به (في ضبطه) في صدره لما يُملئيه (ونقله) لما يرويه عن عدل ضابط مَثْبُوت ونظير له في العدالة والضبط من أول السند إلى آخره الذي هو النبي ﷺ أو الصحابي أو التابعي ، فدخل في الصحيح المرفوع والموقوف .

فَعَلِمَ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّ الصَّحِيحَ مَا اجْتَمَعَ فِيهِ خَمْسَةُ شُرُوطٍ :

- ١ - الأول : إتصال السند ، فخرج به المنقطع والمعضل وكذا المرسل عند مَنْ لا يقبله .
- ٢ - الثاني : السلامة من الشذوذ ، فخرج به الشاذ وهو لغة : المنفرد ، وإصطلاحاً : ما يخالف فيه الراوى مَنْ هو أرجح منه .
- ٣ - الثالث : السلامة من العلة القادحة ، فخرج به المعلل ، وهو لغة : مافيه علة ، وإصطلاحاً مافيه علة قادحة .
- ٤ - والرابع : أن يكون كل رواته عَدْلٌ رَوَاةٌ ، فخرج مارواه مجهول عيناً أو حالاً أو رواه معروف بالضعف .
- ٥ - والخامس : أن يكون كل رواته ضابطاً إما صدراً أو كتاباً فخرج به مارواه مُغْفَلٌ كَثِيرُ الْخَطَأِ .

الإعراب

- (أولها) : مبتدأ ومضاف إليه .
- (الصحيح) : خبر ، والجمله مستأنفة إستئنافاً بياناً .
- (وهو) : الواو إستئنافيه ، هو مبتدأ .
- (ما) : اسم موصول خبر المبتدأ والجمله مستأنفة إستئنافاً بيانياً أيضاً

(إِتِّصَلَ) : فعل ماضٍ مبني بفتحة مقدرة من ظهورها لإشتغال المحل بسكون الوقف .

(إِسْنَادُهُ) : فاعل ومضاف إليه ، والجمله صلة الموصول ، والهاء عائِد على الموصول .

(وَلَمْ يُشْذَ) : الواو حالية ، لم حرف نفى وجزم ، يشذ فعل مضارع مغير الصيغة مجزوم بلم ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على مَتْنِ الحديث الذي هو موقع ما الموصولة ، والجمله من الفعل المغير ونائب فاعله حال من ما الموصولة الواقعة خبرا عن المبتدأ .
(أَوْ) : حرف عطف بمعنى الواو العاطفة .

(يُعَلُّ) : فعل مضارع مغير الصيغة معطوف على يُشْذَ وعلامة جزمه سكون آخره ، ونائب فاعله ضمير يعود على ما الموصولة أيضا ، والجمله معطوفة على جملة يُشْذَ على كونها حالا .

(يُرْوِيهِ) : فعل ومفعول .

(عَدَلَ) : فاعل والجمله حال أيضا من ما الموصولة بتقدير واو الحال ، أو معطوفة بعاطف مقدر على جملة إِتِّصَلَ على كونها صلة الموصول .

(ضَابِطٌ) : صفة أولى لعدل .

(عَنْ مِثْلِهِ) : جار ومجرور ومضاف إليه وهو متعلق بِرُوي .

(مُعْتَمِدٌ) : صفة ثانية لعدل .

(فِي ضَبْطِهِ) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بمُعْتَمِد .

(وَنَقْلَهُ) : الواو عاطفة ، نقل معطوف على ضبطه ، والهاء مضاف إليه .

ومعنى البيتين : أوَّل تلك الأقسام المُجْمَلَةِ : الصحيح لذاته ، وهو الحديث الذي إِتِّصَلَ إسناده حالة كونه عَادِمِ الشذوذ والعلّة في مَتْنِهِ ، وحالة كونه راوياً لإياه عدلٌ ضابطٌ مُعْتَمِدٌ في ضبطه ونقله عن عدلٍ ضابطٍ مُمَاتِلٍ له في الضبط والعدالة .

((ثَنِيَّة)) قوله معتمد بيان لعدل ، وفي ضبطه ونقله بيان لضابط وهو لف ونشر مرتب إ ه أجهوري .

القسم الثاني من أقسام الحديث

الحسن لذاته ويسمى الصحيح لغيره إذا جاء من طرق أخرى أدنى من طريقه ، ومأمّر في كلام الناظم فهو الصحيح لذاته .

(س ١) : وإذا سئلت ماحد الحسن لغة وإصطلاحاً ؟

ج : فالجواب الحسن لغة ضدّ القبيح وماتشتهبه النفس وتميل إليه .
وإصطلاحاً ما اتصل سنده من أوله إلى آخره برواية عدول ضابطين صدراً وكتاباً عن عدول مثلهم من غير شذوذ ولا علة قاذحة فيه وأشتهروا إشتهاراً دون إشتهار رجال الصحيح .

(س ٢) : وإذا سئلت مامثاله ؟

ج : فالجواب مثاله حديث الترمذي من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة » ، فإن محمداً وإن إشتهر بالصدق والديانة وثقّه بعضهم لذلك لم يكن متقناً حتى ضعفه بعضهم لسوء حفظه ، فحديثه حسن لذاته .

(س ٣) : وإذا سئلت ماحكمه ؟

ج : فالجواب حكمه صحة الاحتجاج به كالصحيح وجواز العمل به عند جميع الفقهاء والمحدثين وإن كانت رتبته دون رتبة الصحيح .

(س ٤) : وإذا سئلت ماحد الحسن لغيره ؟

ج : فالجواب هو ما في إسناده مستور لم يُعرف حاله غير أنه لم يكن مغفلاً ولا كثير الخطأ فيما يرويه ولا مُتهماً بالكذب ولا يُنسب إلى مفسق آخر ، وثقوى بمتابع أو شاهد .

والمتابع ماروى بلفظه .

والشاهد ماروى بمعناه .

(س ٥) : وإذا سئلت مامثاله ؟

ج : فالجواب مثاله مارواه الترمذى وحسنه عن هيثم عن يزيد بن أبى زياد عن عبد الرحمن ابن أبى لیلی عن البراء بن عازب مرفوعاً « إِنَّ حَقّاً عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَغْتَسِلُوا يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَيَمْسُ أَحَدُهُمْ مِنْ طَيِّبٍ أَهْلُهُ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَالْمَاءُ لَهُ طَيِّبٌ » . فَهَيْتُمْ ضَعِيفٌ لِتَذْلِيلِهِ ، لَكِنْ لَمَّا تَابَعَهُ أَبُو بَحِيٍّ التَّيْمِيُّ كَانَ حَسَناً .

(س ٦) : وإذا سئلت ماحكم هذا النوع ؟

ج : فالجواب حكمه صحة الاحتجاج به كالنوع الأول ، ولكنه أدنى منه رتبة .

((فائدة)) فتلخص مما ذكرنا أن أقسام الحديث الذي يجوز الإحتجاج والعمل به أربعة فقط عند الجمهور صحيح لذاته ، وصحيح لغيره . وحسن لذاته ، وحسن لغيره .



وذكره الناظم بقوله رحمه الله تعالى :

والحسنُ المعروفُ طُرُقاً وَغَدَثَ رَجَالُهُ لَا كَالصَّحِيحِ إِشْتَهَرَتْ

أى (والحسن) في عرفهم هو (المعروف طرقاً) جمع طريق وهو السبيل ، وسكون وسطه للتخفيف أو للضرورة ، أى هو الحديث الذي عُرفت طُرُقُهُ ورواتهُ المحدثون له باتصالهم من أول السند إلى آخره ، وسَلِمَ من الشذوذ والعلّة القادحة . (وغدت) أى صارت (رجاله) الذين رَوَوْهُ ، والمراد بالرجال هنا الرواة ولو كانوا نساءً ، وإنما عبّر بالرجال نظراً للغالب ، كما أن الجمع في قوله طرقاً ليس قَيْداً ، إذ ليس تعدُّد الطرق شرطاً بل يكفي أن يكون من طريق واحد لأنّ الكلام في الحسن لذاته ، وإنما يشترط التعدُّد في الحسن لغيره .

(لا كالصحيح إشتهرت) أى وكانت رُواته إشتهرت بالعدالة والضبط لا إشتهرت كإشتهار رجال الصحيح أى وكانت رواته الذين رَوَوْهُ مُشتهرين بالعدالة والضبط إشتهاراً مّا لا إشتهاراً كاملاً كإشتهار رجال الحديث الصحيح الذين رَوَوْهُ يعنى إشتهارهم أَدَوْنُ من إشتهار رجال الصحيح .

فَعَلِمَ من كلامه منظوقاً ومفهوماً أنّ شروط الحسن خمسة كشروط الصحيح .

الأول : إتصال سنده .

الثاني : السلامة من الشذوذ .

الثالث : السلامة من العلة القادحة .

الرابع : أن يكون كلّ من رواته عدلَ رواية .

الخامس : أن يكون كلّهم ضابطاً صدراً أو كتاباً .

(والحسن): الواو إستثنائية أو عاطفة ، الحسن مبتدأ .

(المعروف): أَل فيه اسم موصول في محل الرفع خبر ، ولكن نُقل إعرابها إلى ما بعدها لكونها على صورة الحرف المعروف خبر مرفوع وهو اسم مفعول يعمل عمل الفعل المغير يرفع نائب الفاعل ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا يعود على أَل الموصولة .

(طرقا): تمييز محوّل عن نائب الفاعل والأصل: والحديث الحسن الذي عُرفت طريقه ورجاله ، والجملة من المبتدأ والخبر مستأنفة إستئنافا نحويّا أو معطوفة على جملة قوله أوّلها الصحيح .

(وغدت): الواو عاطفة ، غدا فعل ماض ناقص من أخوات صار مبنيّ بفتحة مقدرة على الألف المحذوفة التاء علامة تأنيث إسمها .

(رجالـه): رجال إسمها الهاء مضاف إليه .

(لا كالصحيح): إشتهرت فعل ماض ، التاء علامة تأنيث .

(اشتهرت): الفاعل وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا يعود على رجاله ، والجملة من الفعل والفاعل في محل النصب خبر غدت تقديره: وعدت رجاله مشتهرة بالعدالة والضبط ، وجملة غدا من إسمها وخبرها معطوفة على صلة أَل الموصولة نظير قوله تعالى: « فَأَثَرُنَ بِهِ نَقْعاً » لا عاطفة لمخوف تقديره إشتهرت على قوله إشتهرت ، كالصحيح جار ومجرور متعلق بذلك المحذوف ولكن على حذف مضاف .

ومعنى البيت: والحديث الحسن عندهم هو الحديث الذي عُرفت طريقه ورؤاؤه وغدت رجاله وكانت مشتهرين بالعدالة والضبط إشتهاراً مّا لا مشتهرين إشتهاراً كاملاً كإشتهار رجال الحديث الصحيح . وإن شئت قلت لا نافية (كالصحيح) جار

ومجروح متعلق باشتهرت وجملة اشتهرت خبر غدت تغديره وغدت رجاله غير مشتهرين كاشتهار رجال الصحيح .

((فائدة)) : قال الأجهوري في حاشيته على الزرقاني : وكان الأصل أن يجعل اسم غدت ضميراً راجعاً للطرق لكنه عدل عنه وعبر فيه برجاله إشارة إلى أن الطرق والرجال بمعنى واحد فيكون مفسراً له ولضرورة النظم أيضاً . انتهى .

الثالث من أقسام الحديث الحديث الضعيف

- (س ١) : وإذا سئلت ماحد الضعيف لغة وإصطلاحاً .
ج : فالجواب الضعيف لغة ضد القوي لأنه مأخوذ من الضعف بضم
الضاد وفتحها وهو ضد القوة .
وإصطلاحاً ما أختل فيه شرط واحد من شروط الحُسْنِ والصحة والقبول
وهي ستة كما تقدّمت :
الإتصال والعدالة والضبط والمتابعة في المستور وعدم الشذوذ وعدم العلة .
(س ٢) : وإذا سئلت مامثاله ؟
ج : فالجواب مثاله حديث أنه صلى الله عليه وسلم توضعاً ومسحاً على
الجورين لأنه يروى عن أبي قيس الأودي وهو ضعيف .
(س ٣) : وإذا سئلت ماحكمه ؟
ج : فالجواب حكمه لا يجوز الاحتجاج والعمل به إلا بشروط .
(س ٤) : وإذا سئلت كم شروط جواز العمل به ؟
ج : فالجواب شروطه أربعة :
الأول منها : أن يكون في فضائل الأعمال والقصص ، فلا يجوز

العمل به في العقائد المتعلقة به سبحانه وتعالى ، وفي
أحكام الشريعة من التحليل والتحريم والصحة والفساد
مثلا .

الثاني : أن لا يكون شديد الضعف بِكَوْنِ رَاوِيهِ كَذَابًا أَوْ
مُتَّهَمًا بِالْكَذِبِ أَوْ بِالْوَضْعِ أَوْ فَاحِشٍ الْغُلَطِ .

الثالث : أن يندرج تحت أصل عام ، فيخرج ما يُخْتَرَعُ بِحَيْثُ
لا يكون له أصلٌ أُبَيِّنُهُ .

الرابع : أن لا يَعتَقِدُ ثُبُوتَهُ بل يَعتَقِدُ الإِحتِيَاظَ .
قال السيوطي : وقد يُعْمَلُ بِالضَّعِيفِ أَيْضًا فِي الْأَحْكَامِ
إِذَا كَانَ فِيهِ إِحْتِيَاظٌ



وذكره الناظم رحمه الله تعالى بقوله :

وَكُلُّ مَا عَنِ رُتْبَةِ الْحُسْنِ قَصْرٌ فَهُوَ الضَّعِيفُ وَهُوَ أَقْسَاماً كَثُرَ

أى (وكل ما عن رتبة الحسن) والصحة بالأولى (قصر) بضم الصاد بالبناء للمعلوم لئلا يكون فيه الزحاف العروضي يقال قصر الشيء عن كذا إذا لم يصل إلى رتبته ، والمعنى حيثئذ : وكل حديث قصر وانحط وعجز عن بلوغه إلى رتبة الحسن والصحة (فهو) المسمى عندهم بالحديث (الضعيف) ، ويصح قراءته بضم القاف وكسر الصاد بالبناء للمجهول ولكن في البيت على هذا من الزحاف العروضي التوجيه وهو إختلاف حركة ما قبل الروي المقيّد بالسكون وهي حركة الصاد والثاء المثناة ، والمعنى حيثئذ : وكل حديث قصر ومنع عن وصوله إلى رتبة الحسن والصحة فهو الحديث الضعيف المردود عندهم فلا يحتاج به في العقائد والأحكام (وهو) أى وذلك الضعيف المذكور حذوه (أقساماً) وأنواعاً (كثر) أى وهو كثيرة أقسامه وأنواعه كالمضطرب والمقلوب والموضوع والمنكر ، أوصلها بعضهم إلى ثلاثمائة وإحدى وثمانين لا طائل تحتها ، وتتفاوت درجاته في الضعف بحسب شدة بُعْده عن شروط الحسن والصحة ، أعني الستة السابقة .

الإعراب

- (وكل) : الواو عاطفة أو إستثنائية ، كل مبتدأ ومضاف .
(ما) : موصولة أو نكرة موصوفة في محل الجر مضاف إليه .
(عن) : حرف جر .
(رتبة) : مجرور بعن ومضاف .
(الحسن) : بضم الحاء وسكون السين مضاف إليه ، الجار والمجرور متعلق بقوله :

(قصر) : وهو فعل ماض مبني للفاعل أو للمفعول ، مبني بفتحة مقدرة منع من ظهورها إشتغال المحل بسكون الروي ، والجملة من الفعل ومرفوعها صلة لما أو صيغة لها .

(فهو) : الفاء رابطة الخبر بالمبتدأ جوازاً لما في المبتدأ من العموم ، هو ضمير فصل .

(ضعيف) : خبر المبتدأ والجملة من المبتدأ والخبر معطوفة على جملة قوله : أولها الصحيح أو مستأنفة .

(وهو) : الواو إستئنافية ، هو مبتدأ .
(أقساماً) : تمييز محوّل عن الفاعل مقدّم على عامله وهو جائز إذا كان العامل متصرفاً كما هنا ، وإن كان قليلاً في كلامهم .

(كثير) : فعل ماض وفاعله مستتر فيه جوازاً والجملة من الفعل والفاعل خبر المبتدأ تقديره وهو كثير أقسامه عندهم والجملة من المبتدأ والخبر مستأنفة .

ومعنى البيت وكلّ حديث قاصر عن رتبة الحُسْن والصحة فهو الحديث الضعيف الذي لا يُقبل عندهم وهو كثير الأقسام والأنواع جداً .

الرابع من أقسام الحديث الحديث المرفوع

(س ١) : وإذا سئلت ما حد المرفوع لغة وإصطلاحاً ؟
ج : فالجواب المرفوع لغة : كلّ ما رُفع على غيره حسّاً كان أو معنى

وسُمّي الحديث به لإرتفاع درجته بإضافته إلى النبي ﷺ .
وإصطلاحاً كلّ ما أُضيف إلى النبي ﷺ قولاً كان أو فعلاً أو همّاً أو

نظرياً أو صفةً ، سواء كان صريحاً أو حكماً ، وسواء أضافه صحابي أو تابعي أو مَنْ دونهما فدخل فيه المتصل والمرسل والمنقطع والمعضل والمعلق وخرج الموقوف والمقطوع .

(س ٢) : وإذا سئلت مأمثاله ؟

ج : فالجواب مثاله في القول كقوله صلى الله عليه وسلم : « إنما الأعمال بالنيات » وكقوله صلى الله عليه وسلم أيضاً : « من حَسَنَ إِسْلَامَ الْمَرْءِ تَرَكُهُ مَا لَا يَغْنِيهِ » .

ومثاله : في الفعل كصلاته صلى الله عليه وسلم على الراحلة حيثما تَوَجَّهَتْ بِهِ .

ومثاله : في التقرير كتقريره صلى الله عليه وسلم خالد بن الوليد على أكله الضَّبِّ عنده .

ومثاله : في الهمم كهممه صلى الله عليه وسلم تَثْكِيْسَ الرِّدَاءِ فِي الْإِسْتِسْقَاءِ وَكهممه دخول مكة من الحديبية ، وَكهممه مُعَاقِبَةُ الْمُتَخَلِّفِينَ عَنِ الْجَمَاعَةِ بِالْإِحْرَاقِ .

ومثاله : في الصفة كأوصافه صلى الله عليه وسلم ككونه أبيض ليس بالطويل ولا بالقصير .

(س ٣) : وإذا سئلت ماحكمه ؟

ج : فالجواب حكمه الصحة وصحة الإحتجاج به غالباً .

وذكره الناظم رحمه الله تعالى بقوله .
وما أضيف للنبي المرفوع

(وما أضيف للنبي) أى والحديث الذي أضافه الصحابي أو مَنْ دونه إلى النبي
صلى الله عليه وآله وسلم قولاً كان أو فعلاً أو غيرهما فهو الحديث (المرفوع) عندهم ، أى فهو
نسبى عندهم بهذا الاسم الدال على إرتفاع رُتبته لإضافته إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم .

الإعراب

(وما) : الواو عاطفة أو إستئنافية ، ما موصولة بمعنى الذي أو نكرة
موصوفة بمعنى شئ في محل الرفع مبتدأ .

(أضيف) : ماض معير الصيغة ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا عائد على
ما تقديره هو والجملة من الفعل المغير ونائب فاعله صلة لما إن قلنا
ما موصولة تقديره والذي أضيف ونُسب للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ، أو صفة لما
إن قلنا ما نكرة موصوفة تقديره شئ مضاف للنبي صلى الله عليه وآله وسلم .

(حتى) : جار ومجرور متعلق بأضيف .

(المرفوع) : خبرُ المبتدأ مرفوعٌ والجملة معطوفة على جملة قوله أولها الصحيح أو
مستأنفة إستئنافية نحوياً ويصح أن يكون المرفوع مبتدأ مؤخرًا وما خبراً
مقدماً .

الخامس من أقسام الحديث الحديث المقطوع

قال الزركشي في النُكتِ : وإدخالُ المقطوع في أنواع الحديث فيه تسامح كبير فإن أقوالَ التابعين ومذاهبهم لا مَدْخَلَ لها في الحديث فكيف تكون نوعاً منه ، إلا أن يُقال إنه إن كَانَ مِمَّا لَا مَجَالَ للاجتهاد فيه يكون في حكم المرفوع ، صَرَّحَ به ابنُ العربي وادعى أنه مذهبُ مالك . انتهى أجهوري .

(س ١) : وإذا سُئِلتَ ماحدُ المقطوع لغة وإصطلاحاً ؟

ج : فالجواب المقطوع لغة الشيء الذي قُطِعَ وانفصل عن الغير كالعضو المقطوع .

وإصطلاحاً كُلُّ ما أُضِيفَ إلى التابعي أو إلى من دونَه قولاً كان أو فعلاً ، حيث خلا عن قرينة الرفع أو الوقف وإلا فيكون مرفوعاً أو موقوفاً وقرينة الرفع كقول الراوي عن التابعي من السنة كذا .

(س ٢) : وإذا سُئِلتَ مامثاله ؟

ج : فالجواب مثاله كقولهم هذا متصلٌ إلى سعيد بن المسيَّب أو إلى الزهري أو إلى مالك .

(س ٣) : وإذا سُئِلتَ ماحكمه ؟

ج : فالجواب حكمه الضعف وعدمُ الإحتجاج به حيث خلا عن القرينة المذكورة .

وذكره الناظم رحمه الله تعالى بقوله

وَمَا لِتَابِعٍ هُوَ الْمَقْطُوعُ

(وما لتابع) أي وكل فعل أو قول أضيف إلى تابعي أو إلى مَنْ دونه ف (هو المقطوع) أي فهو الذي يسمى عندهم بالحديث المقطوع لإنقطاعه عن درجة الرفع بعدم إلتسابه إلى النبي ﷺ .

الإعراب

(وما لتابع هو المقطوع) الواو عاطفة أو مستأنفة ، ما موصولة أو موصوفة في محل الرفع مبتدأ لتابع جار ومجرور متعلق بواجب الحذف لوقوعه صلة لما أو صفة لها تقديره وما أضيف لتابع ، هو ضمير فصل ، المقطوع خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر معطوفة أو مستأنفة .

السادس من أقسام الحديث الحديث المسند

(س ١) : وإذا سئلت ماحد المسند لغة وإصطلاحاً ؟

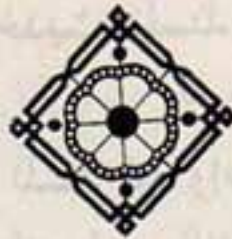
ج فالجواب المسند لغة « ما رُفِعَ ونُسب إلى قائله حديثاً كان أو غيره .
وإصطلاحاً كل ما رُفِعَ إلى النبي ﷺ قولاً أو فعلاً أو غيرهما متصلاً
سنده من أوله إلى آخره فلا يدخل فيه الموقوف والمرسل والمعضل والمدلس
وهذا القول هو الأصح المنقول عن قوم من أهل الحديث كالحاكم وغيره ،
رجزم به في النخبة .

(س ۲) : وإذا سُئِلْتَ ما مثاله ؟

ج : فالجوابُ مثاله كالحديث المسند عن مالك عن نافع عن ابن عمر
 رضى الله عنهما عن رسول الله ﷺ .

(س ۳) : وإذا سُئِلْتَ ما حكمه ؟

ج : فالجواب حكمه قد يكون صحيحا أو حسنا أو ضعيفا .



وَالْمُسْنَدُ الْمُتَّصِلُ الْإِسْنَادِ مِنْ رَاوِيهِ حَتَّى الْمُصْطَفَى وَلَمْ يَبْنِ

ي (و) الحديث المسمى بـ (المسند) عندهم هو الحديث (المتصل الإسناد من راويه حتى المصطفى) ﷺ (ولم يبن) أى والحال أنه لم ينقطع إسناده ، أى لم يحذف ولم يسقط واحد من روايته ، وهذه الجملة مؤكدة لمعنى الإتصال وأتى بها لتكميل البيت .

الإعراب

- (والمسند) : الواو عاطفة أو إستئنافية ، المسند مبتدأ .
- (المتصل) : خبر ومضاف .
- (الإسناد) : مضاف إليه وهو من إضافة الوصف إلى مرفوعه ، والجملة من المبتدأ والخبر معطوفة أو مستأنفة .
- (من) : حرف جر .
- (راويه) : مجرور ومضاف ومضاف إليه ، الجار والمجرور متعلق بالمتصل .
- (حتى) : حرف جر و غاية بمعنى إلى .
- (المصطفى) : مجرور بحتى ، والجار والمجرور متعلق بما تعلق به الجار والمجرور قبله .
- (ولم) : الواو حالية ، لم حرف نفي وجزم .
- (يبن) : فعل مضارع مجزوم بلم وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الإسناد ، والجملة حال من الإسناد ، وصح مجيء الحال من المضاف إليه لعمل المضاف فيه .
- وهو من بَانَ الشيء عنه بَيَّنَّا وَبَيَّنَّوْهُ من باب باع إذا انقطع عنه أو فارقه وَأَبَانَ الشيء إذا قطعَه وفصله .

الحديث المتصل

ويسمى أيضا بالموصول والمؤتصل بالفك والهمزة كما نُقل عن الشافعي رحمه الله تعالى .

(س ١) : وإذا سئلت ماحد المتصل لغة وإصطلاحاً ؟

ج : فالجواب المتصل لغة الشيء الملتئم والمتجمع بعضه إلى بعض .
وإصطلاحاً الحديث الذي إتصل إسناده من أوله إلى آخره بسبب سماع كل راوٍ من رواته ممن فوقه سواء كان مرفوعاً إلى المصطفى ﷺ أو موقوفاً على الصحابي .

(س ٢) : وإذا سئلت ما مثاله ؟

ج : فالجواب مثال المتصل المرفوع مارواه مالك عن الزهري عن سالم عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما عن رسول الله ﷺ .
ومثال المتصل الموقوف مارواه مالك عن نافع عن ابن عمر عن عمر رضي الله تعالى عنهما .

(س ٣) : وإذا سئلت ما حكمه ؟

ج : فالجواب حكمه قد يكون صحيحاً أو حسناً أو ضعيفاً .

وَذَكَرَهُ النَّازِمُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِقَوْلِهِ :
وَمَا يَنْتَجِ كُلُّ رَاوٍ يَتَّصِلُ
إِسْنَادُهُ لِلْمُصْطَفَى فَالْمُتَّصِلُ

(وما) أى والحديث الذي رُوِيَ (بسمع) أى بسبب سماع (كل راو) من رواته
عَنْ فَوْقِهِ (يتصل إسناده) من أوله إلى آخره سواء كان إتصاله (للمصطفى)
مرفوعاً إليه أو للصحابي موقوفاً عليه (فـ) ذلك الحديث هو (المتصل) أى
السمي عندهم بالمتصل ، والباء في قوله بسمع يصح أن تكون للسببية أو للمعية
أو للتصوير ، وعلى كل منها يكون احترازاً عن إتصال السند بغير السماع كإتصاله
بالإجازة كأن يقول أجازني فلان قال أجازني فلان وهكذا إلى آخر السند ،
فلا يُسَمَّى الحديث المروى كذلك متصلاً لعدم إتصال إسناده بالسماع .

قال الدمياطي في شرحه : دخل في المتصل المرفوع والموقوف كما مرَّ مثَالُهُمَا ،
وخرج بقيد الإِتصال المرسل والمنقطع والمعضل والمعلق ، ومعنع المدلس قبل تبين
سماعه .

الإعراب

(وما) : الواو عاطفة أو إستئنافية ، وما موصولة في محل الرفع ، مبتداً أو
خبر مقدم .

(بسمع) : جار ومجرور متعلقٌ بِتَّصِلِ الآتي سَمْعُ مضاف .

(كل) : مضاف إليه وهو مضاف .

(راو) : مضاف إليه مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على الياء المحذوف

للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل لأنه اسم

منقوص .

(يتصل) : فعل مضارع (إسناده) فاعل ومضاف ومضاف إليه .
(للمصطفى) : جار ومجرور متعلق بـ يتصل ، والجملة من الفعل والفاعل صلة الموصول .

(فالمتصل) : الفاء رابطة للخبر بالمتبداً جوازاً لما في المبتدأ من العموم ، المتصل خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر مستأنفة أو معطوفة .

ومعنى البيت : فالمتصل عندهم هو الحديث المتصل إسناده من أوله إلى آخره بسبب سماع كل راوٍ من رواه من فم شيخه ، سواء كان مرفوعاً إلى المصطفى ﷺ أو موقوفاً على الصحابي .

الثامن من أقسام الحديث الحديث المسلسل

(س ١) : وإذا سئلت ماحد المسلسل لغة وإصطلاحاً ؟

ج : فالجواب المسلسل لغة الشيء المتصل ببعضه ببعض ، مأخوذ من التَّسْلُسُل وهو إتصال الشيء ببعضه ببعض ، ومنه سلسلة الحديد . وإصطلاحاً قسمان : مُسْنَسِلٌ في وصف الرواة .

وَمُسْلَسِلٌ في صفة التحمُّل والأداء .

القسم الأول : هو الحديث الذي إتَّفَقَتْ رُواته في وَصْفٍ من الأوصاف قولياً كان فقط ، أو فعلياً فقط ، أو هُما معاً .

والقسم الثاني : هو الحديث الذي إتَّفَقَتْ رُواته في وَصْفٍ الأداء وكيفية ولفظه .

(س ٢) : وإذا سئلت مأمثاله من القسمين ؟

ج : فالجواب مثاله من القسم الأول إذا كان قولياً فقط :

الحديث المسلسل بقوله صلى الله عليه وسلم لمعاذ رضي الله تعالى عنه
يامعاذ إني أحببك فقل في دبر كل صلاة اللهم أعني على ذكرك
وشكرك وحسن عبادتك فإنه مسلسل بقول كل من رواه لمن يرويه
عنه : وأنا أحببك فقل إلخ .

ومثاله من القسم الأول إذا كان فعلياً فقط حديث أبي هريرة رضي الله
تعالى عنه : شَبَّكَ بِيَدِي أَبُو الْقَاسِمِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وقال : « خَلَقَ اللَّهُ الْأَرْضَ يَوْمَ
السَّبْتِ » الحديث فإنه مسلسل بِتَشْبِيكِ كُلِّ مَنْ رَوَاهُ يَدُهُ بِيَدِ مَنْ رَوَاهُ
عنه .

ومثاله من القسم الأول إذا كان قولياً وفعلياً معا حديث أنس رضي الله
تعالى عنه : « لَا يَجِدُ الْعَبْدَ حُلَاوَةَ الْإِيمَانِ حَتَّى يُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ
وَشَرِّهِ حُلُوهُ وَمُرُّهُ » .

قال أنس : وَقَبَضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى لِحْيَتِهِ وَقَالَ : آمَنْتُ
بِالْقَدَرِ ... إلخ « فإنه مسلسل بِقَبْضِ كُلِّ مَنْ رَوَاهُ عَلَى لِحْيَتِهِ وَبِقَوْلِ
كُلِّ مَنْ آمَنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ حُلُوهُ وَمُرُّهُ » .

ومثال القسم الثاني أعني المسلسل في كيفية الأداء :
كالمسلسل في صيغ الأداء كقول كل من رواه سمعت أو حدثنا أو
أخبرنا أو أنبأنا إلى غير ذلك .

وكالمسلسل فيما يتعلق بزمان الرواية كحديث ابن عباس شهدته مع
رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يوم عيد أو بمكانها كالمسلسل بأجابة الدعاء عند
الملتزم ، أو بتاريخها ككون الراوى آخر من يروى عن شيخه .

(س ٣) : وإذا سئلت ما حكمه ؟
 ج : فالجواب حكمه قد يكون صحيحا وقد يكون ضعيفا والغالب في
 سنده الضعف .



وذكره الناظم رحمه الله تعالى بقوله :

مُسْلَسَلٌ قُلْ مَا عَلَيَّ وَصِفْ أَتَى
مِثْلُ : أَمَّا وَاللَّهِ أَنبَأَنِي الْفَتَى
كَذَلِكَ قَدْ حَدَّثَنِيهِ قَائِمًا
أَوْ بَعْدَ أَنْ حَدَّثَنِي تَبَسُّمًا

(مسلسل) من الأحاديث قسمان مسلسل في وصف التحمُّل كقول كل من رواه سمعتُ فلانا أو أخبرني فلان مثلاً ، ولم يذكر الناظم هذا القسم ، ومسلسل في وصف الرواة ، وذكره الناظم بقوله (قل) أيها المصطلحي في تعريف المسلسل باعتبار وصف الرواة هو (ماعلى وصف) واحد (أتى) به كَلَّ من رواتبه ، أى ما اتَّفقت فيه رواؤه على أن يذكروا فيه وصفاً واحداً قولياً كان ذلك الوصف وذلك (مثل) أن يتفق كل واحد منهم على أن يقول : (أما والله أنبأني الفتى) إلى آخر السند ، ومثل ذلك حديث معاذ المسلسل بقول كل من رواه إني أحببك ، وأما في كلامه بفتح الهمزة وتخفيف الميم بمعنى ألا الإستفتاحية ، وقوله : أنبأني بقلب الهمزة الثانية ألفاً لضرورة النظم ، والفتى الرجل الشاب ، أو فعلياً وذكره بقوله (كذاك) أى مثل ما تقدم في كونه من المسلسل في وصف الرواة ما إذا قال الراوى (قد حدثني) فلان حالة كونه (قائماً) ويقول الآخر كذلك إلى آخر السند (أو) قال الراوى إن شئخى (بعد أن حدثني) هذا الحديث (تبسُّماً) بألف الإطلاق أى ضحك بلا صوت فإن كلاً من القيام والتبسم وصف فعلي للرواة ومثله المسلسل بالتشبيك .

قال السخاوى ومن فضيلة التسلسل الإقتداء بالنبي ﷺ فعلاً ونحوه ، كما أشار له ابن دقيق العيد وإشتاله على مزيد الضبط من الرواة كما قاله ابن الصلاح ولكن قلماً يَسْلَمُ سنده من ضعف .

(مسلسل) : خبر مقدم أو مبتدأ ، وسوَّغ الإبتداء بالنكرة وقوعه في معرض التفصيل .

(قل) : فعل أمر وفاعله مستتر فيه وجوبا وجملة القول مستأنفة إستئنافا نحويا .

(ماعلى وصف أتى) : ما اسم موصول أو نكرة موصوفة في محل الرفع مبتدأ مؤخر أو خبر المبتدأ وحيثُذ فلا تكونُ ما إلّا نكرة موصوفة لكلا يلزم الإخبار بالمعرفة عن النكرة ، على وصف جار ومجرور متعلّق بقوله أتى وهو فعل ماضٍ وفاعله مستتر فيه جوازا عائداً على ما والجملة من الفعل والفاعل صلةٌ لما . أو صفةٌ لَهَا .

(مثل) : (مثل) خبر لمحذوف تقديره وذلك مثل قول كل من الرواة أما والله أنبأني الفتى والجملة مستأنفة إستئنافا بيانيا ، مثل مضاف .

(أما والله أنبأني الفتى) : مضاف إليه محكى وإن شئت قلت : أما حرف إستفتاح ، والله الواو حرف جر وقسم ، الله مقسم به مجرور بواو القسم ، والجار والمجرور متعلّق بفعل قسم محذوف تقديره أما أقسمُ واللّه ، أنبأ فعل ماضٍ والنونُ نونُ الوقاية والياء ضمير المتكلم في محل نصب مفعول أول والثاني محذوف تقديره أنبأني أي الحديث ، الفتى فاعل وجملة أنبأني جواب القسم ، وجملة القسم مع جوابه مضاف إليه لِيُمِثْلُ .

(كذاك) : جار ومجرور خبر مقدم .

(قد حدثنيه قائما) : مبتدأ مؤخر محكى أى قول الراوى قد حدثنيه قائما كَأَنَّ كذاك ، أى مثلُ ما سبق ، وإن شئت قلت : قد حرف تحقيق ، حدثنيه فعل ومفعولان ونونُ وقايةٍ ، والفاعل مستتر جوازا ، قائما

حال من فاعل حدث :
حرف عطف وتنويع .

بعد أن حدثني تبسما) : معطوف محكى على قوله : قد حدثني قاتما على كونه مبتدأ مؤخرأ ، وإن شئت قلت : بعد منصوب على الظرفية الزمانية ، أن حرف نصب ومصدر حدث فعل ماضٍ في محل نصب بأن المصدرية النون للوقاية ، الياء مفعول أول والثاني محذوف تقديره إيَّاه والجملة صلة أن المصدرية أن مع صلتها في تأويل مصدر مجرور بإضافة الظرف إليه ، والظرف متعلق بتبسمًا وهو فعل ماضٍ والألف للاطلاق وفاعله مستتر فيه عائد على الشيخ مثلاً والتقدير كذلك قول كل من الرواة تبسم شيخي بعد تحديثه إيَّاي الحديث .
ومعنى البيتين : قل أيُّها المصطلحي الحديث الذي أتى وجاء على وصف واحد قولياً كان أو فعلياً هو المسمّى عندهم بالمسلسل وذلك مثل قول كل من الرواة أما أقسم بالله أنبأني الحديث الفتى ، وقول كل من الرواة قد حدثني شيخى قائماً أو قوله تبسم شيخى بعد أن حدثني الحديث كائن كذلك المذكور في البيت الأول في كونه من المسلسل .

التاسع من أقسام الحديث الحديث العزيز

(س ١) : وإذا سئلت ماحد العزيز لغة وإصطلاحاً ؟
ج فالجواب العزيز لغة الشيء القوي إن قلنا إنه من عزَّ يَعَزُّ بفتح عين المضارع إذا قوى ، سُمي الحديث بذلك لقوته بمجيئه من طريق أخرى ، أو هو لغة الشيء القليل الوجود إن قلنا إنه من عزَّ يَعَزُّ بكسر عين المضارع إذا قلَّ وجوده سُمي الحديث بذلك لقلّة وجوده .

وإصطلاحاً الحديث الذي رواه إثنان أو ثلاثة فقط ولو في طبقة واحدة من طبقاته^(١) ، فيخرج بالإثنين الغريب لأنه مروى واحداً ، وبالثلاثة المشهور لأنه مروى مافوق ثلاثة .

ومفهوم هذا الضابط أن مارواه الثلاثة لا يسمى مشهوراً بل يُسمى عزيزاً وعليه الناظم .

والراجح المَعُولُ عليه عندهم ما ذكره الحافظ ابن حجر في النخبة أن العَرِيزَ مارواه إثنان فقط والمشهور مارواه ثلاثة فأكثر والغريب مارواه واحد .

(س ٢) : وإذا سئلت مأمثاله ؟

ج : فالجواب مثاله حديث الشيخين عن أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه أن رسول الله ﷺ قال : « لا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَالِدِهِ وَوَلَدِهِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ » ، رواه عن أنس قتادة ، وعبد العزيز بن صهيب بالتصغير ، ورواه عن عبد العزيز إسماعيل بن عُلَيَّةَ وعبد الوارث ، ورواه عن كلٍّ منهما جماعة .

(س ١) : وإذا سئلت ما حكمه ؟

ج : فالجواب حُكْمُهُ الصَّحَّةُ أو الحُسْنُ أو الضَّعْفُ

(١) ولو كانت بقية الطباق أكثر أمه أجهري .

وذكره الناظم رحمه الله تعالى بقوله :
عزير مَرُويٌّ إثنين أو ثلاثة

(وعزير) بلا تنوين للضرورة (مروى) بحذف الياء لفظاً للوزن ، وحيثُ حذف في الوصل لإلتقاء الساكنين ، وثبتت في الرسم ، يعني أن الحديث الذي يُسمى عندهم بالعزير هو ما روى من (إثنين أو ثلاثة) أى ماتفرّد بشيء من متنه أو سنده إثنين فقط من سائر رواته ، ولو في طبقة واحدة مع كون بقية طباقه أكثر منهما ، لا قوّة على القول الراجح ، أو ماتفرّد به ثلاثة فأكثر على المرجوح .

((تبيّه)) مارواه الإثنان عزير ولو رواه بعد ذلك مائة عنهما كما في ثيل الأمانى ، وقد تقدّم في حدّ العزير الإشارة لذلك ، وكذا يُقال في الغريب غايّة الأمر أنه يحدث للحديث اسم آخر باعتبار الرواة قلّة وكثرة بعد ذلك فقد يكون الحديث الواحد غريباً عزيراً مشهوراً بأن يرويه عن النبي ﷺ أولاً واحداً ثم يرويه عن هذا الواحد إثنان ثم يرويه عنهما ثلاثة فأكثر فيُسمى بالأسماء الثلاثة بهذه الإعتبارات الثلاثة . انتهى .

الإعراب

- (عزير) : مبتدأ وسوّغ الإبتداء بالنكرة وقوعه في معرض التقسيم .
(مَرُوي) : خبر مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من إلتقاء الساكنين ، منع من ظهورها الثقل لأنه اسم منقوص وهو مضاف .
(إثنين) : مضاف إليه مجرور بالياء لأنه ملحق بالمتنّى ، والجملة من المبتدأ والخبر مستأنفة .
ويحتمل أن عزير خبر لمبتدأ محذوف تقديره وتأسعها عزير والجملة من المبتدأ وخبره معطوفة بعاطف مقدر على جملة قوله أولها الصحيح ،

وقوله مروى خبر مبتدأ محذوف تقديره هو مروى إثنين والجملة مستأنفة
إستثنافاً بيانياً وهكذا يقال في نظائره .

(أو) : حَرْفٌ عطف .

(ثلاثة) : معطوف على إثنين مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها سكون
الوقف .

والمعنى : والعزير هو الحديث الذي رواه إثنان فقط أو ثلاثة فقط لا أكثر من ذلك .

العاشر من أقسام الحديث الحديث المشهور

(س ١) : وإذا سئلت ماحد المشهور لغة وإصطلاحاً ؟

ج : فالجواب المشهور لغة الشيء الذي إشتهر ووضّح عند الناس ، سمي
الحديث بذلك لوضوحه .

وإصطلاحاً هو الحديث الذي رواه أربعة فأكثر على القول الذي جرى
عليه المؤلف أو الحديث الذي رواه ثلاثة فأكثر على القول الآخر وهو
الأصح كما قاله الشيخ ابن حجر .

(س ٢) : وإذا سئلت مامثاله ؟

ج : فالجواب مثاله ما رواه البخاري « إن الله لا يقبض العلم إنتزاعاً ينتزعه
من العباد ولكن يقبض العلم بقبض العلماء حتى إذا لم يبق عالمٌ
إتخذ الناس رؤساء جهلاً فسئلوا فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا » .

(س ٣) : وإذا سئلت ماحكمه ؟

ج : فالجواب حكمه الصحة أو الحسن أو الضعف .

وذكره الناظم رحمه الله تعالى بقوله :

مشهور مروي فوق مائلاثة

(مشهور) بإسقاط التنوين للضرورة (مروي) بسكون الياء للوزن أو بإسقاطها مع التنوين (فوق ما) ما زائدة (ثلاثة) ، يعنى أن المشهور عندهم هو الحديث الذي رواه عددٌ فوق ثلاثة أي أربعة فأكثر ، فمفهومه أن مارواه الثلاثة فقط ليس مشهورا وقد صرح الناظم بتسميته عزيزا وهو خلاف الراجح عندهم كما تقدم .

» فائدة « كما ينقسم المشهور إلى صحيح وضعيف ، ينقسم باعتبار آخر إلى ماهو مشهور عند المحدثين فقط ، وإلى ما هو مشهور عندهم وعند غيرهم ، وإلى ماهو مشهور عند العامة فقط .
فالأول كحديث أنس أن رسول الله ﷺ قنت شهرا بعد الركوع يدعو على رعل وذكوان أخرجه الشيخان ، ورعل بكسر فسكون وذكوان بوزن سلمان قبيلتان .
والثاني كحديث : « المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده » .
والثالث كحديث : « من دل على خير فله مثل أجر فاعله » رواه مسلم وغيره .

الإعراب

(مشهور) : خبر لمبتدأ محذوف تقديره وعاشرها مشهور ، والجملة معطوفة على جملة قوله أولها وقوله :
(مروي) : خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو والجملة مستأنفة إستئنافا بيانيا ، ويصح أن يكون مشهور مبتدأ ومروي خبره ، مرفوع وعلامة رفعه

ضمة مقدرة على الياء المحذوفة لإستقامة الوزن منع من ظهورها الثقّل
لأنه اسم منقوص وهو مضاف إلّى مضاف إليه محذوف للضرورة
تقديره مَرُوءٌ رُؤاة .

- (فوق) : منصوب على الظرفية المكانية ، فوق مضاف .
(ما) : زائدة لإستقامة الوزن .
(ثلاثة) : مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها سكّون الوقف
والظرف متعلّق بواجب الحذف لوقوعه صفة لمضاف إليه محذوف
تقديره مشهور مرويّ رُؤاة كائنين فوق ثلاثة .
والمعنى : والمشهور هو الحديث الذي رواه رُؤاة فوق ثلاثة .
(تنبيه) : ففي هذا البيت من عيوب القوافي الإيطاء وهو تكرير القافية لفظا
ومعنى كما هو معروف عند العروضيين . انتهى .

الحادى عشر من أقسام الحديث الحديث المعنعن

- (س ١) : وإذا سُئِلتَ ما حدّ المُعْنَعْنُ لغة وإصطلاحاً ؟
ج : فالجواب المُعْنَعْنُ بصيغة اسم المفعول لغة الكلام الذي كُثِرَ فيه لفظُ
عَنْ مِنْ عَنَّنَ الكلام إذا ذَكَرَ فيه لفظ عَنْ بكثرة .
وإصطلاحاً هو الحديث الذي رُوي بلفظ عَنْ من غير بيان للتحديث
أو الإخبار أو السماع أو نحوها .
ومثله المؤنّن بنونين أولاهما مشدّدة بصيغة اسم المفعول أيضا .
وهو لغة : الكلام الذي كُثِرَ فيه لفظ أَنْ مِنْ أُنِّنَ الكلام إذا ذَكَرَ فيه
لفظ أَنْ بكثرة .

وإصطلاحاً: هو الحديث الذي روى بلفظ أن من غير تصريح
للتحديث أو الإخبار أو السماع أو نحوها .
وقيل إنَّ الْمُعْتَنَ والمُؤْتَنَ لفظان مُؤَلَّدَانِ .

(س ٢) : وإذا سئلت مامثال الْمُعْتَنَ والمُؤْتَنَ ؟

ج : فالجواب مثالُ المعتن كقول بعض الرواة حدثنا فلان عن فلان عن
فلان عن رسول الله ﷺ كذا وكذا . ومثال المؤتن كقول بعض الرواة
حدثنا فلان أن فلانا قال كذا وكذا .

(س ٣) : وإذا سئلت ما حكمهما ؟

ج : فالجواب حكمهما الإتصال والصحة عند الجمهور بشرطين :
أحدهما : سلامة مُعْتِنِهِ أو مُؤْتِنِهِ من التدليس .

وثانيهما : ثبوت ملاقاته لِمَنْ رَوَى عنه بِعَنْ أو بِأَنَّ عند البخاري في
جامعه ، وأكتفى مسلم في صحيحه عن الشرط الثاني بثبوت
كونهما في عصر واحد .

(مُعْنَعْنُ) بفتح العينين وسكون النون الأولى بصيغة اسم المفعول أى المعنَعْنُ من الأحاديث هو الحديث الذي رُوى بلفظ عن ولو في طبقة واحدة من غير تصريح بالتحديث ونحوه وذلك (ك) قولهم حدثنا فلان (عن سعيد عن كرم) خاليا من لفظ حدثنا أو أخبرنا أو نحوهما ، واكتفى الناظم بالمثال عن التعريف .
ومثله الحديث المؤنن بتشديد النون الأولى مع فتحها بصيغة اسم المفعول وهو الحديث الذي رُوى بلفظ أن كقولهم حدثنا فلان أن فلانا قال كذا .

الإعراب

(معنعن) : مبتدأ سَوَّغَ الإبتداء بالنكرة مامراً لك مرة غير مرة .

(كعن سعيد عن كرم) : الكاف حرف جر وتمثيل ، عن سعيد عن كرم مجرور محكى بالكاف وعلامة جره كسرة مقدرة منع من ظهورها إشغال المحل بحركة الحكاية الممنوعة بسكون الوقف .

الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف لوقوعه خبراً تقديره : مُعْنَعْنُ كائنٌ كقولهم عن سعيد عن كرم ، والجملة مستأنفة .

(س ١) : وإذا سئلت ماحد المبهم لغة واصطلاحاً .

ج : فالجواب المبهم لغة ضدّ المعلوم .

واصطلاحاً هو الحديث الذي لم يذكر فيه اسم الراوى ولم يُعَيَّن بل أُبْهِمَ وأُخْفِيَ رجلاً كان أو امرأة وسواء كان في المتن أو في السند .

(س ٢) : وإذا سئلت مامثاله ؟

ج : فالجواب مثاله في المتن مارواه الشيخان من حديث عائشة رضي الله عنها أَنَّ امرأة سَأَلَت النَّبِيَّ ﷺ عَنْ غَسْلِهَا فِي الْحَيْضِ ، قَالَ : خَذِي فِرْصَةً مِنْ مِسْكِ فَتَطْهَرِي بِهَا .. الحديث ، واسم المرأة : أسماء بنت شَكَلٍ عَلَى الصَّحِيحِ وَالْفِرْصَةُ بِكسر الفاء وسكون الراء قطعة من صُوفٍ أَوْ نَحْوِهِ .

ومثاله في السند كما إذا قيل حدثني سفيان عن رجل عن مالك .

(س ٣) : وإذا سئلت ماحكمه ؟

ج : فالجواب حكمه الضعف إذا كان الإبهام في السند ولم يُعْلَمَ تَعْيِينُهُ مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى ، وَأَمَّا الْإِبْهَامُ فِي الْمَتْنِ فَلَا يَضُرُّ وَفَائِدَةُ مَعْرِفَتِهِ حِينَئِذٍ زَوَالُ الْجَهَالَةِ لِأَنَّ مَعْرِفَةَ الشَّيْءِ أَوَّلَى مِنَ الْجَهْلِ بِهِ .

وَمُبْتَهُمْ مَا فِيهِ رَأَوْ لَمْ يُسَمِّ

(مبهم) بصيغة اسم المفعول من أَبْهَمَ الرباعي (ما) أي حديث (فيه) أي في متنه أو سنده (رَأَوْ لَمْ يُسَمِّ) أي رَأَوْ لَمْ يَذْكُرْ بِاسْمِهِ ، أي والمبهم من الأحاديث هو الحديث الذي لم يذكر فيه أحدٌ من رواته باسمه سواء كان الإبهام في متنه أو في سنده .

الإعراب

- (ومبهم) : الواو عاطفة أو إستئنافية ، مبهم مبتدأ سَوَّغَ الإبتداء به ماتقدم لك
(ما) : نكرة موصوفة أو موصولة في محل الرفع خبر والجملة مستأنفة أو معطوفة .
(فيه) : جار ومجرور خبر مقدم .
(رَأَوْ) : مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من إلتقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل لأنه اسم منقوص .
(لم) : حرف نفي وجزم .
(يسم) : فعل مضارع مغير الصيغة مجزوم بِلَمْ وعلامة جزمه حذف حرف العلة وهي الألف ، وسكن آخره للوقف وَسَمَّى هنا بمعنى ذكر لا يتعدى إلا إلى مفعول واحد ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الراوي وجملة لَمْ يُسَمِّ من الفعل المغير ونائبه في محل الرفع صفة لما أو صلة لما تقديره : ومبهم حديث فيه رَأَوْ عَادَمُ التسمية

الثالث عشر من أقسام الحديث الحديث العالي

(س ١) : وإذا سُئِلت ما حدّ العالي لغة وإصطلاحاً ؟

ج : فالجواب العالي لغة الشيء المرتفع على غيره .

وإصطلاحاً هو الحديث الذي قلّت رجال إسناده أى عدد رجاله بالنسبة إلى غيره .

(س ٢) : وإذا سُئِلت كم أقسامه ؟

ج : فالجواب أقسامه خمسة :

الأول : العلو المطلق وهو القرب من رسول الله ﷺ بعدد قليل بالنسبة إلى سند آخر يردّ بذلك الحديث بعينه بعدد كثير أو بالنسبة لمطلق الأسانيد .

والثاني : القرب من إمام من أئمة الحديث ذى صفة عالية كالحفظ والضبط كمالك والشافعي .

والثالث : القرب بالنسبة لرواية الشيخين وأصحاب السنن ، وفي هذا القسم تقع الموافقات والأبدال والمساواة والمصافحة فليطلب من المطولات .

والرابع : العلو بتقدّم وفاة الراوى عن شيخ على وفاة راوٍ آخر عن ذلك الشيخ سواء كان سماعه مع متأخر الوفاة في آنٍ واحد أو قبله

والخامس : العلو بتقدّم السماع من الشيخ فمَنْ تقدّم سماعه من شيخ أعلى ممّن سمع من ذلك الشيخ نفسه بعدّه .

(س ۳) : وإذا سئلت ما حكمه؟

ج : فالجواب قد يكون صحيحا وقد يكون ضعيفا .

تحت إشراف: وزارة التعليم والتعليم العالي



This file was downloaded from QuranicThought.com



وددحه الناظم رحمه الله تعالى بقوله :
وَكُلُّ مَا قُلْتُ رِجَالُهُ عَلاَ

(وكلُّ ما) أى وكل إسناد (قُلْتُ) بفتح اللام المشددة (رجاله)
الذين رَوَوْا عن النبي ﷺ أى قلَّ عددهم فهو الذى (علا) أى
إرتفع للقرب منه صلى الله عليه وسلم أى فهو الذى يُسمَّى عندهم
بالسند العالي لعلوه وقربه منه صلى الله عليه بقلَّة رجاله وقسموه إلى
الأقسام الخمسة السابقة في أسئلتنا .

الإعراب

- (وكل) : الواو عاطفة أو إستئنافية كل مبتدأ وهو مضاف .
(ما) : موصولة أو موصوفة في محل الجر مضاف إليه .
(قلت) : قلت فعل ماض التاء لتأنيث الفاعل .
(رجاله) : فاعل ومضاف إليه والجملة من الفعل والفاعل صلة لما أو صفة لها
(علا) : فعل ماض وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على كل وجملة
علا من الفعل والفاعل خبر المبتدأ تقديره وكلُّ سندٍ قليل رجاله عالى
أصله عالى مثل « ما أنت قاض » والجملة من المبتدأ والخبر مستأنفة
أو معطوفة على قوله أولها الصحيح .

(س ١) : وإذا سُئِلتَ ماحدُ النازل لغة وإصطلاحاً ؟

ج : فالجواب النازل لغة الشيء السَّافِلُ الذي تحت غيره .

وإصطلاحاً هو الحديث الذي كثر رجالُ إسناده بالنسبة إلى غيره .

(س ٢) : وإذا سُئِلتَ كم أقسامه ؟

ج : فالجواب أقسامه خمسةٌ كالعالي .

الأول : النزولُ المطلق وهو البُعْدُ من رسول الله ﷺ بعدد كثير

بالنسبة إلى سندٍ آخر يَرُدُّ بذلك الحديث بعينه بعدد قليل .

والثاني : البُعْدُ من إمام من أئمة الحديث ذى صفة عالية كالحفظ

والضبط مثل مالك والشافعي .

والثالث : البُعْدُ بالنسبة لرواية الشيخين وأصحاب السنن .

والرابع : التَّزْوِلُ بتأخُّر وفاة الراوى عن شيخ عن وفاة رآوٍ آخر عن ذلك الشيخ .

والخامس : النزولُ بتأخُّر السماع من الشيخ ، فَمَنْ تَأَخَّرَ سَمَاعُهُ من

الشيخ أُتْرِلَ مِمَّنْ سَمِعَ من ذلك الشيخ نفسه قبله .

(س ٣) : وإذا سُئِلتَ ماحكمه ؟

ج : فالجواب حكمه قد يكون صحيحاً وقد يكون ضعيفاً .

وَضِدُّهُ ذَاكَ الَّذِي قَدْ نَزَلَ

(وضدّه) أى وضدّ السند الذي قلت رجاله وهو الذي كثرت رجاله
(ذاك) الضدّ المذكور هو السند (الذي قد نزل) وبعد عن النبي
ﷺ ، وألفه للاطلاق ، أى ذاك الضدّ هو المسمى عندهم بالسند
النازل لبُعْدِهِ عنه صلى الله عليه وسلم .

وبما ذكرناه في تفسير المتن تعلّم أن المنقسم للعالي والنازل هو الإسناد
كما فسره كذلك الدمياطى في شرحه على هذا المتن ومثله عبارة شيخ
الإسلام حيث قال العالي والنازل من السند وماعهما مما يأتي « إنتهى .

فقول الشارح الزرقانى وكلّ ما أى حديث غير ظاهر وكان حقّ
التعبير الموافق للاصطلاح أن يقول وكلّ سند ، إلا أن يُقال وكلّ
حديث أى من حيث سنده تأمل . إنتهى أجهورى .

وقسموا النازل أيضا إلى الأقسام الخمسة السابقة في أسئلنا لأن كل
قسم من العلوّ يقابل قسما من أقسام النزول على الصحيح .

الإعراب

(وضده) : الواو عاطفة أو إستئنافية ، ضدّ مبتدأ أول وهو مضاف والهاء مضاف
إليه .

(ذاك) : ذا إسم إشارة في محل الرفع مبتدأ ثانٍ ، الكاف حرف دالّ على
الخطاب .

(الذي) : إسم موصول في محل الرفع خبر للمبتدأ الثاني .

(قد) : (قد نزلا) قد حرف تحقيق نزل فعل ماض والألف حرف إطلاق

وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الموصول ،
والجملة من الفعل والفاعل صلة الموصول ، والجملة من المبتدأ الثاني
وخبره في محل الرفع خبر للمبتدأ الأول ، والرباط إسم الإشارة مثل قوله
تعالى : « ولباس التقوى ذلك خير » . والجملة من المبتدأ الأول
وخبره جملة كبرى في ضمنها جملة صغرى إما معطوفة أو مستأنفة

الخامس عشر من أقسام الحديث الحديث الموقوف

(س ١) : وإذا سئلت ماحد الموقوف لغة وإصطلاحاً ؟

ج : فالجواب الموقوف لغة الشيء المحبوس كالمال الموقوف على سبيل الخير
وإصطلاحاً كل ما أضيف إلى الصحابي فعلاً كان أو قولاً أو تقريراً
وخلاً عن قرينة الرفع سواء إتصل إسناده إلى الصحابي أم لا فدخل فيه
المنقطع والمعضل والمعلق ، وخرج بقولنا وخلاً عن قرينة الرفع ما إذا
وجدت فيه قرينة الرفع بأن لم يكن للاجتهاد فيه مدخل فهو في حكم
المرفوع ، كما في رواية البخاري كان ابن عمر وابن عباس يفطران
ويقصران في أربعة برء فيمثل هذا لا يفعل بالاجتهاد .

(س ٢) : وإذا سئلت مامثاله ؟

ج : فالجواب مثاله في الفعل كأوتر ابن عمر على الدابة .
ومثاله في القول كقال ابن عمر وقال ابن عباس .

(س ٣) : وإذا سئلت ماحكمه ؟

ج : فالجواب حكمه أنه قد يكون صحيحاً وقد يكون ضعيفاً .

وذكره الناظم رحمه الله تعالى بقوله :

وَمَا أَضَفْتَهُ إِلَى الْأَصْحَابِ مِنْ قَوْلٍ وَفِعْلٍ فَهُوَ مَوْقُوفٌ زُكِّنَ

(وما) أى والحديث الذي (أضفّته) ونسبته (إلى) جنس (الأصحاب) سواء إتصل إسنادُه أم انقطع وسواء كان المضاف إليهم (من قول) للصحابي أ (و) كان من (فعل فهو موقوف زكن) أى فذلك الحديث هو الذي زكن وعلم عندهم باسم الموقوف لوقفه على الصحابي .

الإعراب

- (وما) : الواو إستئنافية أو عاطفة ، ما اسم موصول في محل الرفع مبتدأ أول .
(أضفته) : فعل وفاعل ومفعول والجملة صلة الموصول والعائد هو الهاء منه .
(إلى الأصحاب) : جار ومجرور متعلق بأضفت .
(من قول) : جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الهاء في أضفته .
(وفعل) : الواو حرف عطف وتقسيم ، فعل معطوف على قول .
(فهو) : الفاء رابطة الخبر بالمبتدأ جوازاً لما في المبتدأ من العموم ، هو ضمير للمفرد المذكور الغائب في محل الرفع مبتدأ ثانٍ .
(موقوف) : خبر للمبتدأ الثاني والجملة من المبتدأ الثاني وخبره خبر للمبتدأ الأول ، والجملة من المبتدأ الأول وخبره جملة كبرى في ضمنها جملة صغرى مستأنفة أو معطوفة على ماتقدم .
(زكن) : فعل ماضٍ مغير الصيغة ونائب فاعله ضمير يعود على موقوف والجملة في محل الرفع صفة لموقوف تقديره موقوف معلوم عندهم والغرض منه تكملة البيت .

ومعنى البيت والحديث الذي أضفته ونسبته إلى واحد من أصحاب رسول الله ﷺ حالة كونه كائناً من قوله أو فعله أو تقريره فهو حديث موقوف معلوم عند أرباب الإصطلاح .

السادس عشر من أقسام الحديث الحديث المرسل

(س ١) : وإذا سُئِلتَ ماحِذُ المرسل لغة وإصطلاحاً ؟

ج : فالجواب المرسل لغة الشيء المَطْلُوقُ كالبيمة المرسلة للرعي وإصطلاحاً الحديث الذي سَقَطَ من سنده صحابيّ ، وهذا خلاف الصحيح عندهم إذ لو علم أنَّ الساقط هو الصحابي لما سَأَغَ لأحد أن يختلف في حُجِّيَّتِهِ ، فالصحيح أن يُقال في ضابطه : إنَّ المرسل هو ما رفعه التابعي إلى النبي ﷺ سواء كان التابعي صغيراً أو كبيراً كما سيأتي لك عند حلّ المتن .

(س ٢) : وإذا سُئِلتَ ماحكمه ؟

ج : فالجواب حكمه الضعف عند أكثر المحدثين ولا يُحتَجُّ به .

(س ٣) : وإذا سُئِلتَ ما مثاله ؟

ج : فالجواب مثاله ما رواه الإمام مالك في موطأه عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن رسول الله ﷺ قال : « إِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ قَيْحِ جَهَنَّمَ » الحديث .

وذكره الناظم رحمه الله تعالى بقوله :
وَمُرْسَلٌ مِنْهُ الصَّحَابِيُّ سَقَطُ

(ومرسل) بفتح السين على صيغة اسم المفعول لغة مأخوذ من الإرسال بمعنى الإطلاق وعدم المنع ، فكأن الراوى المُرْسِلَ أطلق الإسناد ولم يُقيده بجميع رواته ، أو من ناقة مُرْسَالٍ أى سريعة السير فكأن الراوى المرسل أَسْرَعَ إلى المتن بحذف بعض الرواة ، أى فهو لغة الشيء المطلق كما مر في الأسئلة ، أو الشيء الذي يُسْرَع إليه وإصطلاحاً هو الحديث الذي (منه) أى من إسناده فهو على حذف مضاف (الصحابى) الذي رواه (سقط) وترك أى فهو الحديث الذي رفعه التابعى صغيراً كان أو كبيراً إلى النبي ﷺ من غير ذكر الوساطة بينه وبين النبي ﷺ ، فصورته أن يقول التابعى قال رسول الله ﷺ كذا أو فعل كذا أو فعل بحضرته كذا ونحو ذلك .

((تنبيه)) : الكبير من التابعين من إجتمع بكثير من الصحابة وأكثر الرواية عنهم كعبيد الله بن عدى بن الخيار وقيس بن أبى حازم ، وابن المسيب ، والصغير بخلاف ذلك كالزهري ويحيى بن سعيد الأنصارى .

الإعراب

(ومرسل) : الواو عاطفة أو إستثنائية ، مرسل مبتدأ سوغ الإبتداء به وقوعه في معرض التقسيم أو معرفة لكونه علماً ، وخبره محذوف لضرورة النظم تقديره ما ، ما موصولة أو موصوفة في محل الرفع خبر .

(منه) : جار ومجرور متعلق بسقط الآتي وهو العائد على الموصول .
(الصحاحي) : مبتدأ .

(سقط) : فعل ماضٍ وفاعله مستتر فيه عائد على الصحاحي والجملة خبرٌ للصحاحي تقديره الصحاحي ساقط منه ، والجملة من المبتدأ والخبر صلةٌ لِمَا المحذوفة أو صفة لها الواقعة خبراً تقديره : ومرسل ما الصحاحي ساقط منه ، والجملة من المبتدأ والخبر معطوفة أو مستأنفة .
ومعنى البيت : والمرسل هو الحديث الذي سقط من إسناده الصحاحي ورفعته التابعي إلى النبي ﷺ .

السابع عشر من أقسام الحديث الحديث الغريب

(س ١) : وإذا سُئِلَ ما حَدُّ الغريب لغة وإصطلاحاً ؟

ج : فالجواب الغريب لغة مَنْ تفرَّد عن أَهْلِهِ وَبَعْدَ عن وطنه .
وإصطلاحاً الحديث الذي تفرَّد بروايته كُلُّهُ رَأَوْ واحدٌ ، أو تفرَّد رَأَوْ واحدٌ في متنه أو في سنده بذكر شيءٍ لم يَذْكُرْهُ غَيْرُهُ من الرواة .

(س ٢) : وإذا سُئِلَ ما حكمه ؟

ج : فالجواب حكمه الضعف غالباً وقد يكون صحيحاً وحسناً .

(س ٣) : وإذا سُئِلَ ما مثاله ؟

ج : فالجواب مثاله ما جاء مرفوعاً « الولاء حمّة كلُّحمّة النسب لا يُباع ولا يُوهب » فإنه تفرَّد به عبدُ الله بن دينار عن ابن عمر .

وَقَلَّ غَرِيبٌ مَا رَوَى رَاوٍ فَقَطْ

(وقل) أيها المصطلحي (غريب) لغة : الشخص المنفرد البعيد عن أهله ووطنه ، سُمي الحديث بذلك لإثفراد راويه عن غيره في شيء منه ، وإصطلاحاً هو (ماروئ) هـ (راو) واحد (فقط) أى فحسب ، أى هو الحديث الذي رواه راو واحد فقط ، وتفرّد في متنه أو في سنده بشيء لم يذكره غيره من الرواة كحديث : إنما الأعمال بالنيات .

سواء كان التفرّد بجميع الحديث كحديث النهي عن بيع الولاء وهبته ، أو ببعضه كحديث زكاة الفطر حيث قيل إن مَالِكاً تفرّد عن سائر رواته بقوله من المسلمين ، أو بكل السند كحديث إنما الأعمال بالنيات ، أو ببعض السند كحديث أم زرع .

الإعراب

(وقل) : الواو إستئنافية ، قل فعل أمر وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت والجملة مستأنفة .

(غريب) : مبتدأ سَوَّغ الإبتداء به مأمراً .

(ما) : موصولة أو موصوفة في محل الرفع خبر ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب مقول القول .

(روى) : فعل ماضٍ ومفعوله محذوف تقديره رواه ، وهذا الضمير هو العائد على ما الموصولة .

(راو) : فاعل مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من إلتقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل لأنه إسم منقوص أصله رَاوِيَّ والجملَةُ من الفعل والفاعل صلة الموصول .

(فقط) : الفاء فيه زائدة زِيدَتْ فيه لتحسين الخط ، قط اسم فعل مضارع بمعنى يكفى مبنى على السكون وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على ما ذُكِرَ من الضابط ، أى يكفى الضابط المذكور عن طلب غيره : أو يعود على الراوى أى يكفى الراوى الواحد في كونه غريباً .

ومعنى البيت : وقل أيها المصطلحي الحديث الغريب هو الحديث الذي تفرّد بشيء من سنده أو متنه راو واحد فقط .

الثامن عشر من أقسام الحديث الحديث المنقطع

(س ١) : وإذا سئلت ماحد المنقطع لغة وإصطلاحاً ؟

ج : فالجواب المنقطع لغة الشيء المُنفَصِلُ عن غيره كالعُضْو المنقطع عن الجسد ، وإصطلاحاً الحديث الذي سَقَطَ من سنده قبل الصحابي راو واحد ، أو راويان في موضعين ، أو ذُكِرَ في سنده راو مُبْهَمٌ .

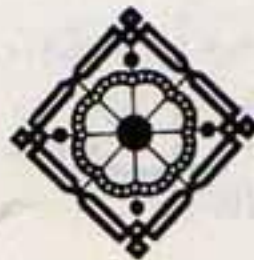
(س ٢) : وإذا سئلت ماحكمه ؟

ج : فالجواب حكمه الضعف عند غير الإمام مالك رحمه الله تعالى .

(س ٣) : وإذا سئلت مامثاله ؟

ج : فالجواب مثاله أى مثال ماسقَط منه راويان مارواه عبد الرزاق عن الثوري عن أنى إسحاق عن يزيد بن يثيغ عن حذيفة مرفوعاً : إن وَلَّيْتُمُوهَا أبا بكر فَقَوِيَّ أَمِينٌ ، ففيه انقطاع في موضعين : أحدهما أَنَّ

عبد الرزاق لم يسمع من الثوري ، إنما رواه عن النعمان بن أي شيعة
الجندي عنه ، والثاني أن الثوري لم يسمعه من أي اسحاق إنما رواه عن
شريك عنه ومثال ما في سنده راو مبهم مارواه أبو العلاء بن عبد الله بن
الشخير عن رجلين عن شداد بن أوس حديث اللهم أني أسألك
الثبات في الأمر كما ذكره ابن كثير .



وكل ما لم يتصل بحال إسناده منقطع الأوصال

(وكل ما) : أى وكل حديث (لم يتصل بحال) من الأحوال (إسناده) أى لم يتصل سنده بحال من الأحوال ، أى بسبب من الأسباب ، أى سواء كان عدم إتصاله بسبب سقوط راوٍ أو بسبب إبهام راوٍ ، ويحتمل كون الباء في قوله بحال بمعنى في كما قاله الأجهورى ، أى لم يتصل إسناده في حال من الأحوال أى في موضع من المواضع ، سواء كان في أوله أو في وسطه وسواء كان في موضع أو موضعين بشرط عدم التوالي فذلك الحديث (منقطع الأوصال) والأعضاء أى يُسمى عندهم بالمنقطع ، والأوصال المفاصل جمع وصل بمعنى المِفْصَل .

قال الحموى : الأوصال في كلامه حشو أتى به تمييزاً للبيت . (واعلم) أن المنقطع من صفات الإسناد بخلاف المقطوع فإنه من صفات المتن .

الإعراب

(وكل ما) : الواو إستئنافية أو عاطفة ، كل مبتدأ مرفوع ، وهو مضاف ، وما موصولة أو موصوفة في محل الجر مضاف إليه . (لم يتصل بحال إسناده) : لم حرف نفي وجزم ، ويتصل فعل مضارع مجزوم بلم ، بحال جار ومجرور متعلق ببيتصل ، إسناد فاعل يتصل مرفوع وهو

(منقطع) : خبر المبتدأ مرفوع وهو مضاف .

(الأوصال) : مضاف إليه ، والجملة من المبتدأ والخبر مستأنفة أو معطوفة .

ومعنى البيت وكل حديثٍ يُتَعَدَّمُ إتصالُ سنده بحال من الأحوال يُسمى عندهم منقطع الأوصال والأعضاء .

التاسع عشر من أقسام الحديث

الحديث المُغْضَلُ

أى المُغْلَقُ أَمْرُهُ ، وَيُقَالُ لَهُ الْمُشْكِلُ

(س ١) : وإذا سئلت ما معنى المغضل لغة وإصطلاحاً ؟

ج : فالجواب المغضل لغة الشيء المَعْجُوزُ عنه كالداء الذى أَعْضَلَ الأطباءَ وأعجزهم عن علاجه .

وإصطلاحاً هو الحديث الذى سقط من سنده راويان فأكثر لكن بشرط توالى الساقطين من أى موضع كان الساقطان ، سواء كان من أول السند أو فى آخره أو وسطه ، فدخل فى المغضل قول المصنِّفين قال رسول الله ﷺ كما ذكره ابنُ الصلاح .

(س ٢) : وإذا سئلت ما مثاله ؟

ج : فالجواب مثاله ما رواه الإمام مالك رحمه الله تعالى فى الموطأ أنه قال بلغنى عن أنى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « لِلْمَمْلُوكِ طَعَامُهُ وَكِسْوَتُهُ بِالْمَعْرُوفِ » الحديث فإن مالكا وصله خارج الموطأ عن محمد بن عجلان عن أبيه عن أنى هريرة فعرّفنا بذلك سقوط اثنين منه .



(والمعطل) بصيغة اسم المفعول لغة مأخوذ من أَعْضَلَهُ الأمر إذا أَعْجَزَهُ ، فكأن المحدث الذي حَدَّثَ به أَعْضَلَهُ وَأَعْيَاهُ فلم ينتفع به مَنْ يرويه عنه .

وإصطلاحاً هو الحديث (الساقط منه) أى من سنده (إثنان) فأكثر بشرط التوالى من أى موضع كان وإن تعددت المواضع كأن سَقَطَ الصحابى والتابعى أو التابعى وتابعه أو إثنان قبلهما ، فخرج بشرط التوالى ما إذا سقط واحد بين رجلين ثم سقط من موضع آخر من الإسناد واحد آخر فهو منقطع في موضعين .

((تنبيه)) : أخذ الناظم هذا الشَّطْرَ مِنْ أَلْفِيَةِ الْعِرَاقِ ، ويُقال له عند الْبِدْيَعِيِّينَ إِبْدَاعاً وَرِفْواً لِأَنَّهُ أَوْدَعَ شِيعَةَ شَيْئاً قَلِيلاً مِنْ شَعْرِ الْغَيْرِ ، لِأَنَّهُ رَفَا خَرَقَ شِيعَتِهِ بِشَيْءٍ مِنْ شَعْرِ الْغَيْرِ .

الإعراب

(والمعطل) : الواو عاطفة أو إستئنافية ، المعطل مبتدأ مرفوع .
(الساقط) : خبر والخبر مرفوع والجملة معطوفة أو مستأنفة .
(منه) : جار ومجرور متعلق بالساقط .
(إثنان) : فاعل الساقط لأنه إسم فاعل يَعْمَلُ عَمَلَ الفعل الصحيح ومعنى كلامه والمعطل هو الحديث الذي سقط من سنده إثنان فأكثر .

(س ١) وإذا سئلت ما معنى المدلس لغة وإصطلاحاً ؟

ج فالجواب المدلس لغة الشيء المٌخفى والمبغى الذي كُتم فيه العيب وإصطلاحاً قسمان على ما ذكره الناظم .

القسم الأول تدليس الإسناد وهو أن يُسقط الراوى إسم شيخه لكونه صغيراً أو ضعيفاً ويرتقى إلى شيخ شيخه أو إلى من فوقه بمن هو مُعاصرٌ لذلك الراوى فيُسند ذلك إليه بلفظ لا يقتضى الإتصال لكلا يكون كذباً كقوله : عن فلان ، أو أن فلانا قال كذا .

القسم الثاني تدليس الشيوخ وهو أن يُسمى الراوى ويذكر شيخه الذي سمع منه بغير إسمه المعروف عند الناس أو يُكنيه أو يُلقبه أو ينسبه بكنية غير مشهورة فيه أو لقب غير مشهور فيه أو نسبة غير مشهورة فيه لكني تصعب تلك الطريق على غيره .

(س ٢) وإذا سئلت مأمثاله ؟

ج فالجواب مثال القسم الأول ما حكى عن علي بن خشرم قال : كُنّا عند ابن عيينه فقال الزهري فقل له حدّثكم الزهري ؟ فسكت ، ثم قال قال الزهري فقل له سمعته من الزهري فقال لا ولا ممن سمعته من الزهري ، حدّثنا عبد الرزاق عن معمر عن الزهري .

ومثال القسم الثاني قول أبي بكر بن مجاهد حدّثنا عبد الله بن أبي عبد الله يريد به عبد الله بن أبي داود السجستاني .

(س ٣) وإذا سئلت ما حكمه ؟

ج فالجواب حكمه الضعف وعدم القبول .

وذكره الناظم رحمه الله تعالى بقوله :

وَمَا أَتَى مُدْلَساً نَوْعَانِ

« الأول » الإسقاط للشيخ وأن

« الثاني » لا يسقطه لكن يصِف

يُنْقَلُ عَنْ فَوْقِهِ عَنْ وَأَنْ

أَوْصَافُهُ بِمَا بِهِ لَا يَتَعَرَفُ

(وما أتى) أى والحديث الذى أتى حالة كونه (مدلساً) بفتح اللام المشددة اسم مفعول من دلس الرباعي ، فهو مأخوذ من التدليس الذى هو مصدر دلس الرباعي ، والتدليس لغة كتم العيب في المبيع ونحوه وهو مأخوذ من الدلس بالتحريك وهو إختلاط الظلام بالنور ، فكان الراوى المدلس أخفى وكتم عيب الحديث وضعفه بتدليسه وأظلم أمره ، أى والحديث الذى يسمى مدلساً في إصطلاح المحدثين (نوعان) أى قسمان على ما ذكره الناظم بل هو خمسة أقسام :

القسم الأول منها تدليس الإسناد وهو أن يسقط الراوى شيخه ويروى عن فَوْقِهِ ممن هو معاصر له بلفظ يؤهم الإتصال كما مر ، وإليه أشار بقوله : (الأول الإسقاط للشيخ) أى أن يسقط الراوى مِنْ سَنَدِهِ شَيْخَهُ (وأن ينقل) الحديث ويرويه (عَنْ فَوْقِهِ) أى عَنْ فَوْقِ شَيْخِهِ (بـ) لفظ (عن) الجارة (و) بلفظ (أن) المشددة ولكن يُقْرَأُ هنا بالتسكين لضرورة الوقف عليه كقوله حدثنا فلان عن فلان كذا ، وكقوله حدثنا فلان أن فلانا قال كذا ، ومثلهما قال فلان كذا أو ذكر فلان كذا بشرط أن يُعَاصِرَ المُدْلِسَ المَرْوِيُّ عنه على المشهور وإلا فلا يُسَمَّى تدليسا على المشهور وعلى مقابله فالتدليس أن يُحَدِّثَ الرجلُ عَنْ مَنْ لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ بلفظ غير صريح في السماع وإن لم يعاصره ،

قال ابن عبد البر وعلى هذا فما سلم أحد من التدليس لا مالك ولا غيره .

وحكم هذا النوع عدم قبول المدلس فيه ، لكن إذا صرح المدلس المعروف بالتدليس بما يقتضى الإتصال كأن يقول : سمعتُ أو حدثنا وكان ثقة قبل مرويته .

والقسم الثاني منها تدليسُ الشيوخ وهو أن يذكر الراوى شيخه الذي سمع منه بغير اسمه المعروف أو يذكره بكنية أو لقب لم يشتهر به مثلاً لأجل أن تصعب الطريق على غيره كما مر ، وإليه أشار بقوله (والثاني) بحذف الياء للضرورة لأنه إسم منقوص كما سيأتي في الإعراب ، أن (لا يسقطه) أى أن لا يسقط الشيخ الذي روى عنه و (لكن يصف أوصافه) أى بل يذكر أوصاف الشيخ (بما به لا يعرف) أى بالوصف الذي لا يعرف به الشيخ ولم يشتهر به من لقب أو كنية . (وأعلم) أن قول الناظم لا يعرف غير عربى بل هو لحن إذ لا يقال إنعرف كما لا يقال إنعدم ولو قال :

والثاني لا يسقطه لكن يصف أوصافه بما به لا يتصف
لكان صواباً وإن وجد فيه بعض عيوب القوافي .

((وأعلم)) أيضاً أن حكم تدليس الشيوخ يختلف باختلاف الغرض الحامل عليه : فإن كان لضعف الشيخ فالحرمة ، وإن كان لصغر سنه فالكراهة .

والقسم الثالث منها تدليس القطع وهو أن يسقط الراوى أداة الرواية كحدثنا وأخبرنا مثلاً مقتصراً على إسم الشيخ ، ومثل له الحافظ بن حجر بما رواه ابن عدى وغيره عن معمر بن عبيد الطنافسى أنه كان يقول حدثنا ثم يسكت وينوى القطع ثم يقول هشام بن عروة عن أبيه

والقسم الرابع تدليس العطف وهو أن يُصرَّح بالتحديث عن شيخ له ويعطف عليه شيخاً آخر له لم يسمع ذلك المروى منه .

والقسم الخامس تدليس التسوية وهو أن يروى حديثاً عن ضعيف بين ثقتين لقي أحدهما الآخر فيسقط الضعيف ويروى الحديث عن شيخه الثقة الثاني بلفظ مُحتمل فيستوى الإسناد كله ثقات .

وقال البقاعي والتحقيق أنه ليس لنا في التدليس إلا قسمان الأول تدليس الإسناد والثاني تدليس الشيوخ ويدخل في الأول تدليس القطع وتدليس العطف ، وأما تدليس التسوية فيدخل في القسمين فتارة يصف شيوخ السند بما لا يعرفون به من غير إسقاط فتكون تسوية الشيوخ ، وتارة يسقط الضعفاء فيكون تسوية السند إنتهى .

((فائدة)) : ذم أكثر العلماء التدليس بقسميه وهو مكروه جداً وممن بالغ في ذمه شعبة بن الحجاج ، فروى الشافعي عنه أنه قال : التدليس أخو الكذب ، وقال : لأن أُرنبى أحب إلي من أن أدلس ، قال ابن الصلاح : هذا من شعبة إفراط محمول على المبالغة في الزجر عنه والتنفير منه .

الإعراب

- (وما) : الواو إستئنافية أو عاطفة ، ما إسم موصول أو نكرة موصوفة في محل الرفع مبتدأ .
- (أتى) : فعل ماضٍ وفاعله مستتر فيه جوازا يعود على ما ، والجملة صلة لما أو صفة لها .
- (مدلسا) : حال من فاعل أتى منصوب .

(نوعان) : خبر مرفوع بالألف والجملة من المبتدأ والخبر مستأنفة أو معطوفة .
(الأول) : مبتدأ مرفوع .
(الإسقاط) : خبر مرفوع .

(للشيخ) : جار ومجرور متعلق بالإسقاط ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل الرفع

بدل من نوعان بدل بعض من كل ، أو مستأنفة إستئنافا بيانيا .
(وان ينقل) : الواو عاطفة ، أن حرف نصب ومصدر ، ينقل فعل مضارع منصوب بأن وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الراوي ومفعوله محذوف تقديره الحديث ، والجملة من الفعل والفاعل صلة أن ، أن مع صلتها في تأويل مصدر معطوف على قوله الإسقاط على كونه خبر المبتدأ تقديره الأول منهما إسقاطه ونقله الحديث .

(عَمَّنْ فوقه) : عن حرف جر مبني بسكون على النون المدغمة في ميم مَنْ ، مَنْ اسم موصول بمعنى الذي في محل الجر بعن مبني على السكون لشبهه بالحرف شيهاً إفتقارياً ، الجار والمجرور متعلق بَيَنْقُلْ ، فوق منصوب على الظرفية المكانية ، وهو مضاف والهاء مضاف إليه ، والظرف متعلق بواجب الحذف لوقوعه صلة لِمَنْ تقديره إستقر .

(بَعْنُ) : الباء حرف جر ، غَنْ مجرور محكى بالباء وعلامة جره كسرة مقدرة منع من ظهورها إشتغال المحل بسكون الحكاية ، الجار والمجرور متعلق بَيَنْقُلْ أيضا .

(وأن) : الواو عاطفة ، وأن معطوف محكى على غَنْ وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالجر وعلامة جره كسرة مقدرة منع من ظهورها إشتغال المحل بحركة الحكاية الممنوعة بسكون الوقف .

(والثان) : الواو عاطفة ، الثان مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة لضرورة النظم أو إجتزاء عنها بالكسرة منع من ظهورها الثقل لأنه إسم منقوص .

(لا) : نافية .

(يسقطه) : يسقط فعل مضارع ، الهاء مفعول به وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الراوي ، والجملة الفعلية في محل الرفع خبر المبتدأ تقديره والثاني عدم إسقاطه الشيخ ، والجملة الاسمية معطوفة على جملة قوله الأول .

(لكن) : حرف استدراك .

(يصف) : فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها إشتغال المحل بسكون الوقف وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الراوي والجملة إستدراكية لا محل لها من الإعراب .
(أوصافه) : مفعول به ومضاف إليه .

(بما) : جار ومجرور متعلق بيصف (به) جار ومجرور متعلق بينعرف والهاء عائد على ما
(لا) : نافية .

(ينعرف) : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة ممنوعة بسكون الوقف وفاعله ضمير مستتر فيه عائد على الشيخ والجملة الفعلية صلة لما أوصفه لها .

ومعنى البيتين والحديث الذي يُسمى مدلسا عندهم قسمان القسم الأول منهما إسقاطُ الراوي شيخه ونقله الحديث عن فوقه بعن أو بأن المشددة والقسم الثاني عدم إسقاطه للشيخ لكن يذكر أوصاف الشيخ ولقبه بالأوصاف التي لا يُعرف بها عند الناس .

(س ١) : وإذا سئلت ما معنى الشاذ لغة وإصطلاحاً ؟

ج : فالجواب الشاذ لغة المنفرد عن الجماعة يقال شذَّ عن الجماعة إذا انفرد عنهم .

وإصطلاحاً الحديث الذي خالف الثقة في متنه بزيادة أو نقص فيه أو في سنده بزيادة أو نقص فيه أيضاً سائر الثقات فيما رَوَوْهُ ، أو مَنْ هو أحفظ أو أضبط منه بشرط عدم إمكان الجمع بين روايته وروايتهم وإلا فلا شذوذ .

(س ٢) : وإذا سئلت ما حكم الحديث الشاذ ؟

ج : فالجواب حكمه الضعف وعدم القبول .

(س ٣) : وإذا سئلت ما مثاله في السند ؟

ج : مثاله في السند ما رواه حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن عوسجة أن رجلاً توفى على عهد رسول الله ﷺ ولم يدع وارثاً إلا مولى هو أعتقه « أى عتيقاً هو أعتقه الميث وهذا على القول بأن العتيق يرث من مُعتقه فهذا حديث شاذ بنقص في السند فإن المحفوظ ما رواه ابن عُيينة عن عمرو بن دينار عن عوسجة عن ابن عباس أن رجلاً توفى على عهد رسول الله ﷺ بذكر ابن عباس .

ومثاله في المتن ما رواه أبو داود وغيره من حديث عبد الواحد ابن زياد عن الأعمش عن أنى صالح عن أنى هريرة رضى الله عنه ، مرفوعاً : إذا صلبى أحدكم ركعتي الفجر فليضطجع على يمينه ، فإن المحفوظ روايته من فعل النبي ﷺ لا من قوله ، وانفرد عبد الواحد بهذا اللفظ

(س ٤) : وإذا سئلت كم أقسامه ؟

ج

: فالجواب أقسامه أربعة :

الأول : شاذٌ ينقص في السند .

والثاني : شاذٌ بزيادة في السند .

والثالث : شاذٌ ينقص في المتن .

والرابع : شاذٌ بزيادة في المتن .

فَلتطلب أمثلته في المطولات .

وذكره الناظم رحمه الله تعالى بقوله :
وَمَا يُخَالِفُ ثِقَةً فِيهِ الْمَلَأُ
فَالشَّاذُّ

(وَمَا يُخَالِفُ) بالجزم على أَنَّ ما شرطية كما ذكره الأجهوري ، والمعنى حيثُذ أى وإنْ يخالف رَأَوْ (ثِقَةً) أى عدلٌ ضابطٌ (فيه) أى في الحديث أى في متنه بزيادة أو نقص أو في سنده بزيادة أو نقص (المَلَأُ) بالقصر لضرورة النظم أى الجماعات الثقات فيما رَوَّه أو خالف فيه مَنْ هو أَحْفَظُ أو أَضْبَطُ منه وتعدُّر الجمع بينهما بأن كان يلزم من قبوله ردُّ غيره (فالشاذ) أى فهو الحديث المسمَّى عندهم بالشاذ كما قاله الشافعي وجماعة من أهل الحجاز ، وهو المعتمد في تعريفه وهو غير مقبول لأنَّ العدد أولى بالحفظ من الواحد .

أما إذا أمكن الجمع بينهما فلا يكون شاذاً ويُقبل حيثُذ حديث الثقة . ويصح كون ما في قوله وما يخالف موصولة ، والمعنى حيثُذ والحديث الذي خالف فيه الثقة الثقات أو من هو أوثق منه فهو المسمى بالشاذ عندهم ، وقوله المَلَأُ بالقصر لضرورة النظم كما مرَّ وأصله المَلَأُ بالهمز ، قال الطُّوْخِيُّ المَلَأُ هم الأشراف ، ولا شك أنَّ الشرف في كل شيء بحسبه ، فالأشراف في هذا الفن حُفَاطُهُ ، ويُقابل الشاذَّ المحفوظ وحكم الأول الضعف بخلاف المحفوظ فحكمه القبول لإشتماله صفة مقتضية للترجيح ككثرة عددٍ أو قوة حفظٍ أو ضبط .

الإعراب

(وما يخالف) : الواو عاطفة أو إستئنافية ، ما إسم موصول في محل الرفع مبتدأ ، يخالف فعل مضارع مرفوع .

- (ثقة) : فاعل .
(فيه) : جار ومجرور متعلق بـيخالف ، وأهـاء فيه هو العائد على ما الموصولة .
(الملا) : مفعول به منصوب وعلامة نصبه فتحة ظاهرة على الهمزة المحذوفة
لضرورة النظم .

(فالشاذ) : الفاء رابطة الخبر بالمبتدأ جوازاً لما في المبتدأ من العموم لأنه من
الموصلات ، والجملة من المبتدأ والخبر معطوفة أو مستأنفة .
ويصح أن يُقال ما اسم شرط جازم ، يخالف فعل مضارع مجزوم بما
على كونه فعل الشرط لها (فالشاذ) الفاء رابطة لجواب ما الشرطية
وجوبا لكون الجواب جملة إسمية الشاذ خبرٌ لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره
فهو الشاذ ، والجملة الإسمية في محل الجزم بما الشرطية على كونها جوابا
لها .

الثاني والعشرون من أقسام الحديث الحديث المقلوب

- (س ١) : وإذا سئلت ما معنى المقلوب لغة وإصطلاحاً ؟
ج : فالجواب المقلوب لغة الشيء الذي يُجعل أعلاه أسفله أو حوّل عن
حالته الأولى كالثوب المقلوب .
وإصطلاحاً ينقسم إلى قسمين :
القسم الأول الحديث الذي أُبدل فيه واحدٌ من رَوَاتِهِ مشهورٌ به ذلك
الحديث براو آخر مثله كما إذا أُبدل سالمٌ بنافع .
القسم الثاني الحديث الذي أُبدل سنده بسند متن آخر وجعل سنده
الأصليّ لذلك المتن الآخر .

(س ٢) : وإذا سئلت ما حكمه ؟

ج : فالجواب حكمه الضعف .

(س ٣) : وإذا سئلت ما مثاله ؟

ج : فالجواب مثاله في القسم الأول حديث عمرو بن خالد عن حماد

النَّصِيْبِيُّ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا : إِذَا لَقِيتُمُ
 الْمُشْرِكِينَ فِي الطَّرِيقِ فَلَا تَبْذَعُوهُمْ بِالسَّلَامِ فَإِنَّهُ قَلْبَ حَمَادٍ فِيهِ سُهَيْلٌ
 بِالْأَعْمَشِ فَإِنَّهُ مَعْرُوفٌ بِسُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ .
 ومثال القسم الثاني كما وقع لأهل بغداد مع الإمام البخاري .



والثاني تبديل إسناده تامّ لمتن واحد بإسناده تامّ لمتن آخر وتبديل إسناده هذا المتن الأخير بإسناده المتن الأول ، وإليه أشار بقوله (وَقَلْبُ إِسْنَادٍ) تامّ (لمتن) أى لحديث واحد فيجعل لمتن آخر مروى بسند آخر ويُجعل إسناده هذا المتن الأخير للمتن الأول (قسم) ثانٍ من القسمين ، وهذا القسم أيضا إما أن يكون سهوا أو عمدا كالقسم الأول .

فمثال القلب في المتن مع القلب في السند أيضا عمدا مثل ما فعله أهل بغداد مع الإمام البخاري لما قدم عليهم إختبارا لحفظه كما سبق في الأسئلة .

ومثال القلب في المتن سهوا حديث أنى هريرة عند مسلم في السبعة الذين يظلهم الله تحت ظل عرشه ففيه « رجل تصدق بصدقة أخفاها حتى لا تعلم يمينه ماتنفق شماله » إنقلب على أحد الرواة سهوا وإنما هو « حتى لا تعلم شماله ماتنفق يمينه » كما في الصحيحين .

الإعراب

- (والمقلوب) : الواو عاطفة أو إستئنافية ، المقلوب مبتدأ .
- (قسمان) : خبر مرفوع بالآلف ففي الكلام حذف إمّا في الأول تقديره نوعا المقلوب ، وإما في الثاني تقديره المقلوب ذو قسمين ليطابق الخبر المبتدأ في التثنية أو في الأفراد والجملة مستأنفة أو معطوفة .
- (تلا) : فعل ماضٍ معتل بالآلف كدعّا يدعو ، وفاعله مستتر فيه جوازا يعود على المقلوب ، والجملة الفعلية في محل الرفع خبر ثانٍ أو في محل النصب حال من المبتدأ على مذهب سيويه .
- (إبدال راو) : إبدال مبتدأ سَوَّغ الإبتداء بالنكرة وقوعه في معرض التقسيم إبدال

الأئمة الخمسة من طريقه الامير غازي للفكر القرآني
والثاني تبديل إسناد تام لمن واحد بإسناد تام لمن آخر وتبديل إسناد
هذا المتن الأخير بإسناد المتن الأول ، وإليه أشار بقوله (وَقَلْبُ إِسْنَادِ)
تام (لمن) أى لحديث واحد فيجعل لمن آخر مروى بسند آخر
ويجعل إسناد هذا المتن الأخير للمتن الأول (قسم) ثانٍ من
القسمين ، وهذا القسم أيضا إما أن يكون سهوا أو عمدا كالقسم
الأول .

فمثال القلب في المتن مع القلب في السند أيضا عمدا مثل ما فعله أهل
بغداد مع الإمام البخاري لما قدم عليهم إختبارا لحفظه كما سبق في
الأسئلة .

ومثال القلب في المتن سهوا حديث أنى هريرة عند مسلم في السبعة
الذين يظلمهم الله تحت ظل عرشه فقيه « رجل تصدق بصدقة أخفاها
حتى لا تعلم يمينه ماتنفق شماله » إنقلب على أحد الرواة سهوا وإنما هو
« حتى لا تعلم شماله ماتنفق يمينه » كما في الصحيحين .

الإعراب

- (والمقلوب) : الواو عاطفة أو إستئنافية ، المقلوب مبتدأ .
- (قسمان) : خبر مرفوع بالألف فصي الكلام حذف إمّا في الأول تقديره نوعا
المقلوب ، وإما في الثاني تقديره المقلوب ذو قسمين ليطابق الخبر
المبتدأ في التثنية أو في الإفراد والجملة مستأنفة أو معطوفة .
- (تلا) : فعل ماض معتل بالألف كدعّا يدعو ، وفاعله مستتر فيه جوازا يعود
على المقلوب ، والجملة الفعلية في محل الرفع خبر ثانٍ أو في محل
النصب حال من المبتدأ على مذهب سيبويه .
- (إبدال راو) : إبدال مبتدأ سوغ الإبتداء بالنكرة وقوعه في معرض التقسيم إبدال

مضاف رَأَوْا مضاف إليه (ما) زائدة أو نكرة تامة في محل جر نعت

- لرأوا بمعنى أرى رأوا كان .
- (براو) : جار ومجرور متعلق بإبدال .
- (قسم) : خبر المبتدأ والجملة الاسمية في محل الرفع بدل من قسمان بدل بعض من كل .
- (وقلب) : الواو عاطفة قلب مبتدأ .
- (إسناد) : مضاف إليه .
- (لمتن) : جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لإسناد .
- (قسم) : خبر والجملة الاسمية معطوفة على جملة قوله إبدال رأوا على كونها بدل بعض من قسمان .

الثالث والعشرون من أقسام الحديث الحديث الفرْدُ

- (س ١) : وإذا سئلت ما معنى الفرد لغة وإصطلاحاً ؟
- ج : فالجواب الفرد لغة الوتر وإصطلاحاً قسمان :
- القسم الأول : الفرد المطلق وهو الحديث الذي انفرد بمتنه أو بسنده رأوا واحداً .
- القسم الثاني : الفرد المقيد وهو الحديث الذي قَيَّدَتْهُ بثقة تفرد به عن غيره من الثقات كقولك في حديث العيدين لم يَرَوْه ثقة إلا ضمرة ، أو قَيَّدَتْهُ بجماعة من بلد معين كقولك تفرد به فلان عن فلان وهو مروى من وجوه عن غيره .

(س ۲) : وإذا سئلت ما حكمه؟
 THE PRINCE GHAZI TRUST
 FOR QUR'ANIC THOUGHT
 ج : فالجواب حكم القسم الأول إما الصحة أو الضعف .

وحكم القسم الثاني الصحة .

(س ٣) : وإذا سئلت ما مثال القسم الأول أعني الفرد المطلق ؟

ج : فالجواب مثاله حديث إنما الأعمال بالنيات ، تفرد به عمر بن الخطاب
عن النبي ﷺ ثم علقمة عنه ثم محمد بن إبراهيم عن علقمة ثم عنه
يعقوب بن سعيد .

(س ٤) : وإذا سئلت ما مثال الفرد المقيّد الذي تفرد به ثقة ؟

ج : فالجواب مثاله حديث مسلم وغيره أن النبي ﷺ كان يقرأ في الأضحى والفطر بقاف واقتربت الساعة تفرد به ضمرة بن سعيد عن عبيد الله بن عبد الله عن أنس وأبي الليثي ، ولم يروه أحد من الثقات غير ضمرة .

(س ٥) : وإذا سئلت مامثال الفرد المقيد الذي تفرّد به أهل بلد ؟

ج : فالجواب مثاله مارواه أبو داود عن أنى الوليد عن همام عن قتادة عن أنى نضرة عن أنى سعيد قال أمرنا أن نقرأ بفاتحة الكتاب وماتيسر ، قال الحاكم تفرد بذكر الأمر فيه أهل البصرة من أول الإسناد إلى آخره .

(س ٦) : وإذا سُئِلت ما مثَالُ الفردِ المقيّدِ الذي تفرّد به فلان عن فلان ؟

ج : فالجوابُ مثاله ما رواه أصحابُ السنن الأربعة من طريق سفيان بن عيينة عن وائل بن داود عن ابنه بكر بن وائل عن الزهري عن أنس أن النبي ﷺ أولم على صفية بسويق وتمر ، قال ابن طاهر تفرد به وائل عن بكر وتفرد به سفيان عن وائل وهو حديث صحيح .

وذكره الناظم رحمه الله تعالى بقوله : والفرد ما قيّدته بثقة أو جمع أو قصر على رواية

(والفرد) لغة الوتر كما تقدّم وإصطلاحاً قسمان. الأول الفرد المطلق ولم يذكره الناظم وهو الحديث الذي انفرد بسنده أو متنه راوٍ واحد في الموضوع الذي بدور إليه الإسناد ويرجع رلو تعددت الطرق إليه وهو طرفه الذي يروى عن الصحابي وهو التابعي لا الصحابي لأن المقصود ما يترتب عليه من القبول والردّ والصحابة كلّهم عدول ، وحكمه الصحة إن بلغ الراوي الضبط التام صدرا وكتابة ولم يخالف غيره الأرجح منه كحديث النهي عن بيع الولاء وهبته تفرد به عبد الله بن دينار عن ابن عمر ، والحسن إن قاربه ولم يخالف غيره الأرجح منه أيضاً ، والشذوذ إن خالف غيره الأرجح منه مع كونه ثقة ، والنكّر إن خالف غيره الراجح منه مع كونه ضعيفاً ، والترك إن لم يخالف مع إتهامه بالكذب ونحوه فاحفظ تحفظ .

والثاني الفرد المقيّد وهو ما كان التفرد فيه بالنسبة لجهة مخصوصة وذكره بقوله : (والفرد) أي المقيّد هو (ما) أي الحديث الذي (قيّدته بثقة) تفرد به عن غيره من الثقات كحديث العيدين السابق لك ذكره في الأسئلة (أو) هو الحديث الذي قيّدته بـ (جمع) أي بجماعة من بلد معين كمكة والمدينة والبصرة والكوفة كحديث النسائي « كلوا البلح بالتمر » قال الحاكم هو من أفراد البصريين عن المدنيين تفرد به زكّين عن هشام (أو) هو الحديث الذي قيّدته بـ (قصر) أي إقتصار (على راويه) راوٍ معين كحديث ابن عيينه عن وائل بن

داود عن ابنه بكر بن وائل عن الزهري عن أنس رضي الله تعالى عنه :
أن النبي ﷺ أولم على صفية بسويق وتمر ، ولم يروه عن بكر غير
وائل ، ولم يروه عن وائل غير ابن عُيَيْنَه وهو حديث صحيح .

الإعراب

- (والفرد) : الواو عاطفة أو إستئنافية الفرد مبتدأ .
- (ما) : موصولة أو موصوفة في محل الرفع خبر والجملة معطوفة أو مستأنفة .
- (قيدته) : فعل وفاعل ومفعول صفة لما أو صلة لها والعائد الهاء فيه .
- (بثقة) : جار ومجرور متعلق بقيدته .
- (أو) : حرف عطف وتقسيم .
- (جمع) : معطوف على ثقة .
- (أو) : حرف عطف وتقسيم .
- (قصر) : معطوف على ثقة .
- (على) : حرف جر .
- (رواية) : مجرور بعلی الجار والمجرور متعلق بقصر لأنه مصدر والله سبحانه وتعالى أعلم .

الرابع والعشرون من أقسام الحديث الحديث المَعْلَل

- (س ١) : وإذا سئلت ما حد المَعْلَل لغة وإصطلاحاً ؟
- ج : فالجواب المَعْلَل لغة الشيء الذي أصابه العلة والمرض والآفة وإصطلاحاً الحديث الذي ظاهره السلامة لجمعه شروط الصحة لكن فيه علة خفية في سنده أو في متنه تظهر للتقّاد العارفين بعِلل الحديث عند جمع طرق الحديث والبحث عنها كمخالفة راوى الحديث لغيره

من هو أحفظ منه بإبدال رأو بغيره أو بزيادة في المتن .
(س ٢) : وإذا سئلت مامثاله في السند ؟

ج : فالجواب مثاله في السند حديثُ يعلى بن عُبيد الثوري عن عمرو بن دينار « البيعان بالخيار » غَلِطَ يعلى على سفيان في قوله عمرو بن دينار إنما هو عبدُ الله بن دينار كما رواه كذلك أبو نعيم ومحمد بن يوسف الفرياني ومحمد بن يزيد وغيرهم عن سفيان .

ومثاله في المتن ما انفرد به مسلم في صحيحه من رواية الوليد بن مسلم حدثنا الأوزاعي عن قتادة أنه كتب إليه يخبره عن أنس بن مالك أنه حدثه قال : صَلَّيْتُ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَيُّ بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ فَكَانُوا يَسْتَفْتَحُونَ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ فَظَنُّ بَعْضُ رُؤَاتِهِ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ نَفْسَ الْبِسْمَةِ فَنَقَلَهُ مُصَرِّحًا بِمَا ظَنَّهُ فَقَالَ عَقِبَ ذَلِكَ فَلَمْ يَكُونُوا يَسْتَفْتَحُونَ الْقِرَاءَةَ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فَصَارَ النَّفْسُ مَرْفُوعًا مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ فِي أَصْلِ الْحَدِيثِ بِحَسَبِ ظَنِّ مَنْ أَخَذَ عَنْ مَنْ أَخَذَ عَنْ أَنَسٍ أَيْ ظَنُّ أَنَّهُ مِنْ قَوْلِ أَنَسٍ لَا مِنْ قَوْلٍ مَنْ أَخَذَ عَنْهُ ، وَأَمَّا بِحَسَبِ مَنْ أَخَذَ عَنْ أَنَسٍ فَلَيْسَ بِحَدِيثٍ حَقِيقَةً لِأَنَّهُ عَارِفٌ بِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ مَقُولِ أَنَسٍ وَحَكَمًا بِحَسَبِ ظَنِّ مَنْ أَخَذَ عَنْ أَنَسٍ .

(س ٣) : وإذا سئلت ما حكمه ؟
ج : فالجواب حكمه الضعف غالبا .

وذكره الناظم رحمه الله تعالى بقوله
 وَمَا يِعْلَةٌ غُمُوضٌ أَوْ خَفَا
 مَعْلَلٌ عِنْدَهُمْ قَدْ عُرِفَا

(وما) أى والحديث الذي إشتمل في سنده أو في متنه ، وألتبس
 (بعلّة غموض) أى بعلّة غامضة أى خفية عن غير النّقّاد ، وقوله :
 (أو خفا) أو فيه يمعنى الواو والعطف فيه للتفسير لأنه معطوف على
 غموض كما يأتي إن شاء الله تعالى ، وقصّر خفاء للمضرة أى
 والحديث الذي إلتبس بعلّة غامضة أى خفية عن غير النّقّاد هو (معلل
 عندهم قد عرفا) بألف الإطلاق أى هو الحديث المعروف عند
 المحدثين بإسم المعلل والمراد بالمحدثين كالترمذى وابن عديّ والدارقطني
 وأبى يعلى الخليليّ والحاكم وغيرهم .

وحاصله أنه حديث فيه أمر خفيّ قاذح له إطلع عليه النّقّاد بعد
 البحث عن طرقه وذلك الأمر الخفيّ يُسمى علّة لأنه يُعلّل الحديث
 ويُضعفه ويُوجب ردّه .

والعلّة القاذحة تكون في السند فتقدح في صحة المتن كالوقوف للمرفوع
 والإرسال للموصول وتكون في المتن كإدراج ما ليس من الحديث في
 الحديث كحديث نفى البسملة السابق لك في الأسئلة .

الإعراب

(وما) : الواو عاطفة أو إستئنافية ما إسم موصول أو نكرة موصوفة في محل
 الرفع مبتدأ .

(بعلّة) : جار ومجرور متعلق بواجب الحذف لوقوعه صلة لما أو صفة لها تقديره

(غموض) : صفة لعله وهو جامد مؤول بمشتق تقديره بعله غامضة .

(أو) : حرف عطف .

(خفا) : معطوف على غموض عطفاً تفسيريّاً على كونه صفةً لعله مع تأويله

بمشتق أى بعله غامضة خفية .

(معلل) : خير المبتدأ والجملة معطوفة أو مستأنفة .

(عندهم) : عند منصوب على الظرفية المكانية وهو مضاف والهاء مضاف إليه ،

الميم حرف دال على الجمع والظرف متعلق بقوله :

(قد عرفا) : قد حرف تحقيق ، عرفا فعل ماضٍ مغير الصيغة ونائب فاعله يعود

على معلل والألف حرف إطلاق ، والجملة من الفعل المغير ونائب

فاعله صفة لمعلل تقديره معلل معروف عندهم .

الخامس والعشرون من أقسام الحديث الحديث المضطرب

(س ١) : وإذا سئلت ماحد المضطرب لغة وإصطلاحاً ؟

ج : فالجواب المضطرب بكسر الراء لغة الشيء المتزلزل والمتحرك الذي

لا ثبات له .

وإصطلاحاً هو الحديث الذي يختلف في سنده بوصل أو إرسال أو

بإثبات راوٍ أو حذفه أو يختلف في لفظ متنه سواء كان الاختلاف

من راوٍ واحد بأن رواه كلٌّ من جماعة على وجه مخالف للآخر مخالفة

لا يمكن الجمع معها وإلاّ تعيّن الجمع ومع عدم إمكان الترجيح يحفظ

أو كثرة عدد وإلاّ تعيّن الراجح .

(س ٢) : وإذا سُئِلَ ما حكمه ؟

ج

: فالجواب حكمه الضعف .

(س ٣) : وإذا سُئِلَ ما مثاله في السند ؟

ج

: فالجواب مثاله في السند حديثُ أنى بكر أنه قال يارسول الله أراك

شَيْتَ قال شَيْبَتْنِي هُوْدُ وَأَخَوَاتُهَا ، قال الدار قُطْنِي هذا حديث مضطرب فإنه لم يُروَ إلا من طريق أنى إسحاق وقد اختلف عليه فيه على نحو عشرة أوجه فمنهم من رواه عنه مرسلًا ومنهم من رواه موصولًا ومنهم مَنْ جعله من مسند أنى بكر ومنهم من جعله من مسند سعد ، ومنهم من جعله من مسند عائشة ورواته ثقات لا يمكن ترجيح بعضهم على بعض والجمع متعذر .

ومثاله في المتن ما وقع في حديث الواهبة نفسها من الاختلاف في اللفظة الواقعة منه صلى الله عليه وسلم ، ففي رواية زَوْجَتْكُهَا ، وفي رواية زَوْجَنَّاكُهَا ، وفي رواية أُمْلِكُنَّاكُهَا ، وفي رواية مَلَكْتُهَا ، فهذه ألفاظ لا يمكن الإحتجاج بواحد منها حتى لو إحتج حَنَفِيٌّ مثلاً على أَنَّ التَّمْلِيكَ من ألفاظ النكاح لم يَسُغْ له ذلك ، وعندى إِنَّ أَحْسَنَ مثالٍ لذلك حديثُ البسملة السابقُ فَإِنَّ ابْنَ عَبْدِ الْبَرِّ أَعْلَهُ بِالِاضْطِرَابِ وَالْمُضْطَرِبُ يُجَامِعُ الْمُعَلَّلَ لَأَنَّهُ قَدْ تَكُونُ عِلَّتُهُ ذَلِكَ .

وَذُوْ إِيْخْتِلَافٍ سَنَدٍ أَوْ مَثْنٍ مُّضْطَرِبٌ عِنْدَ أَهْلِ الْفَنِّ

(و ذو) أى وحديثٌ صاحبُ (اختلاف) في (سنده) فقط كما هو الغالبُ بأن اختلف في وَصْلِهِ أَوْ إِرْسَالِهِ أَوْ إِبْثَاتِ رَآوٍ أَوْ حَذْفِهِ (أَوْ) صاحبُ إِيْخْتِلَافٍ في (متنه) فقط بأن اختلف في لفظه أَوْ معناه سواء كان مِنْ رَآوٍ وَاحِدٍ بَأَن رَوَاهُ ذَلِكَ الْوَاحِدُ مَرَّةً عَلَى وَجْهِهِ وَمَرَّةً أُخْرَى عَلَى وَجْهِ آخَرٍ أَوْ مِنْ أَكْثَرٍ بَأَن رَوَاهُ كُلُّ مِنْ جَمَاعَةٍ عَلَى وَجْهِ مُخَالَفٍ لِرَوَايَةِ الْآخَرِ مُخَالَفَةً لَا يُمَكِّنُ الْجَمْعُ مَعَهَا وَإِلَّا تَعَيَّنَ الْجَمْعُ وَلَا مَرْجَحُ لِأَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ كَحِفْظٍ أَوْ كَثْرَةِ عَدَدٍ أَوْ غَيْرِهِمَا وَإِلَّا تَعَيَّنَ الرَّاجِحُ فَلَا يَكُونُ الْحَدِيثُ مُضْطَرِبًا وَالْحُكْمُ لِلْوَجْهِ الرَّاجِحِ وَاجِبٌ (مضطرب) أى مختلفٌ في سنده أَوْ متنه (عند أهل الفن) تصغير أهل فالحديث الموصوفُ بما ذكر مشهور عند أهل هذا الفن يعني فن الإصلاح بأنه مضطرب بكسر الراء وَقَوْلُهُ عِنْدَ أَهْلِ الْفَنِّ حَشَوُ لَا مَفْهُومَ لَهُ زَادَهُ لِتَكْمِلَةِ الْبَيْتِ لِأَنَّ الْمَضْطَرِبَ لَيْسَ إِلَّا عِنْدَهُمْ وَمَرَّتْ أَمْثَلُهُ لَكَ فِي الْأَسْئَلَةِ فَلَا عَوْدَ وَلَا إِعَادَةَ .

الإعراب

- (و ذو) : الواو عاطفة أَوْ إِيْسْتِنَافِيَّةٌ ذُوْ مُبْتَدَأٌ مَرْفُوعٌ وَرَفْعُهُ بِالْوَاوِ لِأَنَّهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ السَّيِّئَةِ وَهُوَ مُضَافٌ .
- (إِيْخْتِلَافٍ) : مُضَافٌ إِلَيْهِ وَهُوَ مُضَافٌ .
- (سَنَدٍ) : مُضَافٌ إِلَيْهِ .

(أو)

(متن) : معطوف على سند .

(مضطرب) : خبر المبتدأ .

(عند) : منصوب على الظرفية المكانية وهو مضاف .

(أهيل) : مضاف إليه وهو مضاف .

(الفن)

: مضاف إليه والظرف متعلق بواجب الحذف لوقوعه صفة لمضطرب تقديره مضطرب مشهور عند أهيل الفن ، والجملة من المبتدأ والخبر معطوفة أو مستأنفة .

ومعنى البيت : والحديث الذي اختلف في سنده أو في متنه يُسمى عند أهل هذا الفن حديثا مضطربا .

السادس والعشرون من أقسام الحديث الحديث المُدرَج

(س ١) : وإذا سئلت ما حدُّ المُدرَج لغة وإصطلاحاً ؟

ج : فالجواب المدرج لغة الشيء المُدخل على الغير .

وإصطلاحاً قسمان مُدرَج في المتن ومدرج في السند ، فالقسم الأول هو الألفاظ التي أدرجها بعضُ الرواة صحابياً كان أو مَنْ دونه في الحديث من غير فصل بينها وبين الحديث بذكر قائلها فيتوهم من لا يعرف الحال أن الجميع مرفوع .

(س ٢) : وإذا سئلت كم أقسامه وما أمثلته ؟

ج : فالجواب أقسامه ثلاثة الأول مدرج في أول الحديث ، مثاله حديث

أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : أسبغوا الوضوء ونيّل للأعقاب من النار فقوله : أسبغوا الوضوء مُدرَج من قول أبي هريرة .

الثاني مدرج في الوسط مثاله حديث الزهري عن عائشة كان النبي ﷺ يتحنث في حراء وهو التعبّد الليلي ذوات العدد ، فقوله : وهو التعبّد من كلام الزهري مدرج في الحديث .

الثالث مُدرَج في الآخر مثاله حديث ابن مسعود أنه صلى الله عليه وسلم علّمه التشهد في الصلاة فقال : « قُلْ التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ » الحديث وفيه فإذا قلتَ هذا فقد قُضِيَتْ صلاتك إن شئت أن تقوم فقم وإن شئت أن تقعد فأقعُد ، فقوله : فإذا قلتَ هذا إلخ مدرج من كلام ابن مسعود . وأعلّم أن المدرج في الآخر كثيرٌ ، وفي الأثناء قليل ، وفي الأوّل نادرٌ جدّاً حتى قال ابنُ حجر إنه لم يجد منه غيرُ خبرٍ : أسبغوا الوضوء .

وأما القسمُ الثاني أعنى مُدرَج السند فله أقسام كثيرة مذكورة في المطوّلات .

فمنها أن يُدرَج بعضُ حديثٍ في حديث آخر مخالفٍ له في السند كحديث سعيد بن أبي مریم عن مالك عن الزهري عن أنس مرفوعاً : لا تباغضوا ولا تحاسدوا ولا تنافسوا ^(١) الحديث فقوله : ولا تنافسوا من حديث آخر لمالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً : « إياكم والظنّ فإنّ الظنّ أكذبُ الحديث ولا تجسسوا ^(٢) » ولا نجسسوا ولا تنافسوا ، فأدرجه ابنُ أبي مریم في الأوّل وصيرهما بسند واحد وهو وهمٌ منه .

(س ٣) : وإذا سئلتَ ما حكمه ؟

ج : فالجوابُ حكمه الضعفُ والمنعُ لما فيه من نسبة القول لغير قائله إلّا إذا

كان لتفسير غريب الحديث .

(١) لا تنافسوا : أي لا ترغبوا في الدنيا ولا تفتنوا بها . (٢) (ولا تجسسوا) بالجيم أي لا تعرضوا خبر الزمان بلطف كالجاسوس . (ولا تحاسدوا) بالحاء أي لا تطلبوا الشيء بالحاسه كاستراق السمع وإبصار الشيء خفية أهـ

وذكره الناظم رحمه الله تعالى بقوله
والمدرجات في الحديث ما أتت من بعض الفاظ الرواة اتصلت

(والمدرجات) بفتح الراء جمع مُدرَج جعلوه من أقسام الحديث نظراً لأصله الذي أدرج فيه من الإدراج وهو لغة الإدخال وإصطلاحاً قسمان مدرج في السند وهو أقسام كثيرة مذكورة في المطولات ومدرج (في) متن (الحديث) وهو (ما) أى ألفاظ (أتت) ووقعت (من بعض ألفاظ الرواة) وكلمة ألفاظ مُقَحَّم وزائدٌ لإستقامة الوزن بين المضاف والمضاف إليه أى ألفاظ أتت ووقعت من بعض رواة الحديث حالة كونها مذكورة في أول الحديث أو في وسطه أو حالة كونها (إتصلت) بآخره من غير فصل بينها وبين الحديث بذكر قائله بحيث يَلْتَبِسُ على مَنْ لا يعرف حقيقة الحال فيتوهم أن الجميع مرفوع .
((وإعلم)) : أن سبب الإدراج إما تفسير لفظ غريب كما في حديث الزهري عن عائشة فإن قوله وهو التعبد مدرج تفسير للتحنُّث . أو إستنباطٌ مافهم بعض الرواة من الحديث كما فهم ابن مسعود من حديثه السابق أن الخروج من الصلاة كما يحصل بالسلام يحصل بالفراغ من التشهد فأدرج فيه بعض رواته ما سبق ذكره .
((وأعلم)) : أيضاً أنه يُعرف الإدراج بوروده مفصولاً في طريق آخر أو بتصريح الراوى بذلك أو بغير ذلك .

الإعراب

(والمدرجات) : الواو عاطفة أو إستثنائية المدرجات مبتدأ مرفوع .
(في الحديث) : جار ومجرور متعلق بالمدرجات أو حال منه على رأى سيبويه رحمه الله تعالى .

(ما) : نكرة موصوفة أو موصولة في محل الرفع خبر ، والجملة من المبتدأ والخبر معطوفة أو مستأنفة .

(أتت) : أتى فعل ماضٍ ، التاء علامة التانيث ، وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على ما ، والجملة صلة لما أو صفة لها .
(من بعض) : جار ومجرور متعلق بأتى بعض مضاف ، ألفاظ مُقَحَّم الرواة مضاف إليه .

(أتصلت) : إتصل فعل ماضٍ ، التاء علامة تانيث الفاعل وفاعله صمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على ما والجملة من الفعل والفاعل معطوفة على جملة الصلة أى ما أتت واتصلت بالحديث أو حال من فاعل أتت أى ألفاظ وقعت من بعض الرواة حالة كونها متصلة بالحديث .

السابع والعشرون من أقسام الحديث رواية الأقران

وهو نوعان مُدَبَّج وهو ما اقتصر عليه الناظم ، وغير مُدَبَّج ، وغير المدبج أن يشارك الراوى مَنْ رَوَى عنه في أمر واحد فكثر من الأمور المتعلقة بالرواية كالسنن فإنه كافٍ في غير المُدَبَّج وحده لا المدبج ، فيكفي في غير المدبج رواية أحد القرينين عن الآخر وإن لم يروه الآخر عنه ، وأما المُدَبَّج فيعتبر فيه رواية كل من القرينين عن الآخر ، فالمدبج أخص من رواية الأقران ، إذ كل مدبج رواية أقران ولا عكس . فمثال غير المدبج كرواية زائدة بن قدامة عن زهير بن معاوية فإنه لا يعلم لزهير رواية عنه ومثال المدبج كرواية كل من عائشة وأبي هريرة عن الآخر كما سيأتي .

(س ١) : وإذا سئلت ما معنى المدبج لغة واصطلاحاً ؟

ج : فالجواب المدبج لغة مأزئِن من الثياب بالدِّيَاج أى الحرير واصطلاحاً الحديث الذي روى كل من القرنيين المتساويين في السن غالباً وفي الأخذ عن الشيوخ عن الآخر ، سواء كانا من الصحابة كرواية كل من عائشة وأبي هريرة رضى الله عنهما عن الآخر ، أو من التابعين كرواية كل من الزهري وعمر بن عبد العزيز عن الآخر ، أو من غيرهما كرواية كل من مالك والليث عن الآخر .

(س ٢) : وإذا سئلت ما مثاله ؟

ج : فالجواب مثاله مارواه ابن عيينة عن الزهري عن ابن المسيب عن عبد الله بن عمرو عن عثمان بن عفان عن عمر بن الخطاب عن أبي بكر الصديق عن بلال رضى الله تعالى عنهم قال : قال رسول الله ﷺ : « الموت كفارة لكل مسلم » .

(س ٣) : وإذا سئلت ما حكمه ؟

ج : فالجواب حكمه أنه قد يكون صحيحاً أو حسناً أو ضعيفاً .

وذكره الناظم رحمه الله تعالى بقوله :
وَمَارَوْى كُلُّ قَرِينٍ عَنْ أُخِيهِ مَدَّبَجٌ فَأَعْرِفْهُ حَقًّا وَانْتِخِيهِ

(وما) أى والحديثُ الذي (رَوَا) هـ (قرين) سواء كانوا من الصحابة أو التابعين أو غيرهم (عن أخيه بالنقص على اللغة النادرة في الأسماء الخمسة والنقص هنا حَذَفُ الآخر والاعراب بالحركات الظاهرة ، أى عن قرينه المساوى له في الأخذ عن الشيوخ وفي السنن أيضا كما هو الغالب (مَدَّبَجٌ) بضم الميم وفتح الدال المهملة وتشديد الموحدة المفتوحة آخره جيم مأخوذ من دَبَّجَتِ الوجْهَ أى جَانَبِيهِ وَهُمَا الحَدَّانِ ، لتساويهما في السنن والأخذ عن الشيوخ ، أى فالحديثُ الذي رواه كُلٌّ من القرينين عن الآخر فهو حديثٌ مَدَّبَجٌ عندهم أى يُسَمَّى به عندهم لتساوي الفريقين وتقابلهما فيما مرَّ (فأعرفه) أى فأعرف المَدَّبَجَ وأعلمه علما (حَقًّا) أى يَقِينًا لا شكَّ فيه (وانتِخيه) بخاءٍ معجمةٍ بعد المثناة الفوقية ، أى إِفْتَخِرْ أنت بمعرفته وأَدِخِرْهُ عندك فإنه مُهِمٌّ لا فادته الأمن من ظنّ الزيادة في السند ، فإذا روى الليث عن مالك مثلاً وهما قرينان في الرواية والأخذ عن الزهري فلا تُظَنَّ أَنَّ قولَه عن مالك زائدٌ ، وأن الأصل روى الليث عن الزهري . قال في المختار يقال إِنْتَخَى فلانٌ علينا أى إِفْتَخَرَ وتَعَظَّمَ .

الإعراب

(وما) : الواو عاطفة أو إستئنافية ، ما موصولة أو موصوفة في محل الرفع مبتدأ .

- (روى) : فعل ماضٍ .
- (كل) : فاعل روى وهو مضاف .
- (قرين) : مضاف إليه ، والجمله من الفعل والفاعل صلة لما أو صفة لها .
- (عن) : حرف جر .
- (أخه) : أخ مجرور بعن وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره وهو مضاف ، الهاء ضمير للمفرد المذكور الغائب في محل الجر مضاف إليه مبني على الكسر المحذوف لسكون الوقف .
- (مدبج) : خبر المبتدأ مرفوع ، والجمله من المبتدأ والخبر معطوفة أو مستأنفة .
- (فاعرفه) : الفاء فاء الفصيحة لأنها أفصححت عن جواب شرط مقدر تقديره إذا عرفت ما قلت لك وأردت بيان ما هو النصيحة لك فأقول لك إعرفه إعراف فعل أمر مبني على السكون وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، الهاء ضمير الغائب في محل النصب مفعول به .
- (حقا) : منصوب على المفعولية المطلقة نيابة عن المصدر المحذوف كما أشرنا إليه آنفا ، والجمله في محل النصب مقول لجواب إذا المقدره وجمله إذا المقدره مستأنفة .
- (وانتخه) : الواو عاطفة ، إنتخ فعل أمر مبني على حذف حرف العلة وهي الياء ، والكسرة قبلها دليل عليها وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به ، والجمله معطوفة على جملة قوله فاعرفه على كونها مقولا لجواب إذا المقدره .

الثامن والعشرون من أنواع الحديث الحديث الذي يسمى بالمتفق والمفترق

(س ١) : وإذا سئلت مامعنى المتفق والمفترق لغة وإصطلاحاً ؟
ج : فالجواب المتفق والمفترق لغة هو الشيء الذي إتفق في أمر من الأمور
وافترق في أمر آخر ، يقال قوم متفق ومفترق أى متفق دينهم ومفترق

آرائهم .

وإصطلاحاً هو الحديث الذي إتَّفَقَتْ في سنده أسماء الرواة لفظاً وخطاً
وافترقت مسمياتهم وأشخاصهم ، والمراد أنهم متفقون بإعتبار الأسماء
مفترقون بإعتبار المسميات .

وينقسم إلى أقسام ثمانية مذكورة في المطولات فمنها : المتفقون في
أسمائهم وأسماء آبائهم فقط كالخليل بن أحمد ستة رجال أو أكثر ،
ومنها المتفقون في أسمائهم وأسماء آبائهم وأجدادهم كأحمد بن جعفر
ابن حمدان أربعة متعاصرون في طبقة واحدة إلى آخر ماذكروه في
كتبهم .

(س ٢) : وإذا سئلت مامثاله .

ج : فالجواب مثاله حماد لا ندري أهو ابن زيد أو ابن سلمة ، وكذلك
عبد الله إذا أطلق لا يُدْرَى مَنْ هو .

وقال سلمة بن سليمان إذا أطلق عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بِمَكَّةَ في السند فهو ابن
الزبير ، وإذا قيل بالمدينة عن عبد الله فهو ابن عمر ، وإذا قيل عن
عبد الله بالكوفة فابن مسعود أو بالبصرة فابن عباس أو بخراسان فابن
المبارك ، أو بالشام فابن عمرو بن العاص .

(س ۳) : وإذا سئلت ما حكمه ؟

ج : فالجواب حكمه يكون صحيحاً أو ضعيفاً .

(س ۴) : وإذا سئلت ما فائدته ؟

ج : فالجواب فائدته الإحتراز عن أن يُظن الشخصان شخصا واحدا وعن أن يُظن الثقة ضعيفا والضعيف ثقة .



وَضِيْدُهُ فِيمَا ذَكَرْنَا الْمُفْتَرِقَ

وَذَكَرَهُ النَّازِمُ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى بِقَوْلِهِ :
مُتَّفِقٌ لَفْظًا وَخَطًّا مُتْفَرِّقٌ

(متفق) أى حديثٌ إِتَّفَقَتْ أَسْمَاءُ رُواتِهِ مع إِتِّفَاقِ أَسْمَاءِ آبائِهِمْ أو مع أَسْمَاءِ أَجْدَادِهِمْ (لفظًا وخطًّا) أى في اللفظ والكتابة مع إختلاف أشخاصهم ومسمياتهم .

(متفق) أى هو يُسَمَّى عندهم بالحديث المتفق نظرًا لإتِّفَاقِ أَسْمَائِهِمْ وَيُسَمَّى بالحديث المفترق نظرًا لافتراق مسمياتهم كما ذكره الناظم بقوله (وضده) أى ضِدُّ المتفق ومِثْلُهُ ومُوافِقُهُ ومُرادِفُهُ (فيما) أى في المعنى الذى (ذكرناه) من الإِتِّفَاقِ في اللفظ والخطّ دون المسمى والشخص (المفترق) أى الحديث المُسَمَّى عندهم بالمفترق ، يعنى أَنَّ الحديث المُسَمَّى بالمفترق عندهم هو عَيْنُ الحديث الذى يُسَمَّى عندهم بالمتفق أى فَهُمَا قِسْمٌ وَاحِدٌ من أَقسام الحديث يُسَمَّى متفقًا نظرًا لإِتِّفَاقِ أَسْمَائِهِمْ ومفترقًا نظرًا لافتراق مسمياتهم :

والمَرَادُ أَنَّ الحديثَ الذى يكون بعضُ سنده بهذه الصفة يُسَمَّى عندهم المتفق والمفترق معا وهما قسم واحد ، كما يفيدُه قولُ العراقى في ألفيته :
« وَلَهُمُ الْمُتَّفَقُ الْمُفْتَرَقُ مَالْفُظُّ وَخَطُّهُ مُتَّفِقٌ »

وعبارة الناظم تُؤهِمُ أَنَّهُمَا قِسْمَانِ فَتَنَبَّهُ لذلك ، فقوله المتفق أى في اللفظ والمفترق أى في المسمى .

وهو فَنٌ مُهِمٌّ وَمِنْ فَوَائِدِهِ الْأَمْنُ مِنَ اللَّبْسِ فَرَبِّمَا يُظَنُّ الْمُتَعَدُّ وَاحِدًا ، وربما يكون أحدُ المتفقين ثقةً والآخرُ ضعيفًا .

- (متفق) : مبتدأ مرفوع سوَّغ الإبتداء بالنكرة وقوَّعه في معرض التقسيم .
- (لفظاً) : منصوب بنزع الخافض تقديره في اللفظ .
- (وخطاً) : الواو عاطفة ، خطأ معطوف على لفظاً .
- قال الدمياطي في شرحه متفق بكسر الفاء لفظاً وخطاً منصوبان على التمييز مُحَوَّلَان عن الفاعل ، أى حديث إِتَّفَقَ لفظُهُ وخطُهُ واختلف شخصُهُ بأنَّ تعدَّدَ مسمَاهُ .
- (متفق) : خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر مستأنفة أو معطوفة بعاطف مقدر .
- (وضده) : الواو عاطفة ، ضدَّ خبرٍ مقدم مرفوع وهو مضاف والهاء مضاف إليه .
- (فيما) : في حرف جر ، ما اسم موصول أو موصوف في محل الجر بفي .
- (ذكرنا) : فعل وفاعل والجملة من الفعل والفاعل صلة لما أو صفة لها والعائدُ محذوف تقديره : ذكرناه ، الجار والمجرور متعلق بالضدَّ لأنه بمعنى المُمَاثِل والمرادف .
- (المفترق) : مبتدأ مؤخر والجملة من المبتدأ والخبر معطوفة على جملة قوله متفق لفظاً وخطاً .

التاسع والعشرون من أنواع الحديث الحديث الذي يسمى بالمؤتلف المختلف

- (س ١) : وإذا سئلت مامعنى المؤتلف المختلف لغة وإصطلاحاً ؟
- ج : فالجواب المؤتلف المختلف لغة هو الشيء الذي إِيْتَلَفَ وإِتَّفَقَ في بعض الأمور واختلفَ في بعضها .

وَأَقْبَلُوا إِلَيْهِمْ وَأَتَوْا بِأَسْمَاءَ زَوَاتِهِ خَطَا وَكُتَابَهُ
 وَاصْطَلَحُوا الْحَدِيثَ الَّذِي ائْتَلَفَتْ وَأَتَفَقَتْ أَسْمَاءُ زَوَاتِهِ خَطَا وَكُتَابَهُ
 وَاخْتَلَفَتْ لَفْظًا وَقِرَاءَةً لِإِخْتِلَافِ حُرُوفِهَا أَوْ حَرَكَاتِهَا .

(س ٢) : وَإِذَا سُئِلْتَ مَا مِثَالُهُ ؟

ج : فَالْجَوَابُ مِثَالُهُ : كَأَسِيدٍ مُصَغَّرًا وَأُسَيْدٍ مُكَبَّرًا ، وَكَ : حَبَّانٍ بِالْمَوْحَدَةِ ،
 وَحَبَّانٍ بِالْمُثْنَاءِ التَّحْتِيَّةِ ، وَ : جَيَّانٍ بِالْجِيمِ وَالْمُثْنَاءِ التَّحْتِيَّةِ .

(س ٣) : وَإِذَا سُئِلْتَ مَا حَكْمُهُ ؟

ج : فَالْجَوَابُ حَكْمُهُ قَدْ يَكُونُ صَحِيحًا وَقَدْ يَكُونُ ضَعِيفًا .

(س ٤) : وَإِذَا سُئِلْتَ مَا فَائِدَتُهُ ؟

ج : فَالْجَوَابُ فَائِدَتُهُ الْإِحْتِرَازُ عَنْ أَنْ يُظَنَّ الشَّخْصَانِ شَخْصًا وَاحِدًا كَمَا
 سَبَقَ لَكَ نَظِيرُهُ فِي النَّوعِ السَّابِقِ .

(س ٥) : وَإِذَا سُئِلْتَ كَمْ أَقْسَامِهِ ؟

ج : فَالْجَوَابُ أَقْسَامُهُ اثْنَانِ :

الْأَوَّلُ : مَا لَا ضَابِطَ لَهُ لِكَثْرَتِهِ كَ : أُسَيْدٍ ، وَأُسَيْدٍ .

الثَّانِي : مَا لَهُ ضَابِطٌ لِقَلَّتِهِ فِي أَحَدِ الطَّرْفَيْنِ نَحْوُ : عُمَارَةَ كُلَّهُ بَضْمَ الْعَيْنِ
 إِلَّا أَبِيَّ بْنِ عِمَارَةَ الصَّحَابِيِّ فَبِكْسَرِهَا .

وذكره الناظم رحمه الله تعالى بقوله: **مُؤْتَلَفٌ مُتَّفَقٌ فَحِطُّهُ** **وَصِدْدُهُ مُخْتَلَفٌ فَاحْشُ الْعَلْطُ**

(مؤتلف) من الإئتلاف وهو الإتفاق أى حديث مؤتلف في إصطلاحهم هو حديث (متفق الخط) والكتابة (فقط) أى دون اللفظ والقراءة .

يعنى أَنَّ الحديث الذي يُسمى بالمؤتلف في إصطلاحهم هو الحديث الذي إتفق وأتحدَّ إسمُ راويه أو لقبه أو كنيته مثلاً مع إسم غيره ولقبه وكنيته في صورة الخط والكتابة دون اللفظ والقراءة فإنَّهما مختلفان فيه نحو : سلام بتشديد اللام وهو الأكثر ، وسلام بفتحها وتخفيفها ك : عبد الله بن سلام الصحابي رضى الله عنه ، ونحو : عَسَل بكسر أوله وسكون ثانيه وهو كثير ، وعَسَل بفتحها وليس منه إلا ابن ذكوان البصري (وضده) أى وضدَّ المؤتلف ومثله وموافقهُ ومرادفهُ في الإتفاق في الخط فقط حديث (مختلف) في اللفظ .

يعني أَنَّ الحديث المسمَّى بالمؤتلف عندهم هو عَيْنُ الحديث الذي يسمَّى عندهم بالمختلف أى فهما قسم واحد من أقسام الحديث يُسمَّى مؤتلفاً نظراً لإئتلافهما وإتفاقهما في الخط والكتابة ومختلفاً نظراً لإختلافهما في اللفظ والقراءة .

والمراد أَنَّ الحديث الذي يكون سندهُ بهذه الصفة يُسمَّى عندهم بالمؤتلف والمختلف معاً وهو قسم واحد ، وعبارة الناظم تُوهم أنَّهما قسمان فتنبه لذلك فقولهم مؤتلف أى بحسب الخط ومختلف أى من حيث اللفظ .

فإذا عرفت معنى المؤلف والمختلف، وعلمت أنه مما يخاف التصحيف والخطأ فيه وأردت بيان ماهو نصيحة لك (ف) أقول لك (إخش الغلط) أى إخذر الوقوع في التصحيف الذي هو الخطأ في الحروف بالنقط والتشديد كأن تُشدّد مخففاً أو عكسه، وتُعجم مهملاً أو عكسه فإنه مهم لا يَدْخُلُه قياسٌ وليس قبله أو بعده ما يرفع الإلتباس . وهذا الاختلاف الواقع في هذا النوع غير الاختلاف الواقع بين الأحاديث لأن ذلك بمعنى المعارضة في الحكم كما في حديث « لا عدوى ولا طيرة » مع حديث قر من المجذوم فرارك من الأسد » .

الإعراب

- (مؤتلف) : مبتدأ مرفوع سَوْغ الإبتداء به وقوعه في مقام التقسيم .
- (متفق) : خبره وهو مضاف .
- (الخط) : مضاف إليه مجرور والجملة من المبتدأ والخبر معطوفة أو مستأنفة .
- (فقط) : الفاء زائدة زيدت لتزيين الخط ، قَطْ إسم فعل مضارع بمعنى يكفى مبنى على السكون لشبهه بالحرف شبيهاً إستعمالياً وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الخط وجملة اسم الفعل مع مرفوعة جملة معترضة لا محل لها من الإعراب .
- (وضده) : الواو عاطفة ضدُّ مبتدأ وهو مضاف والهاء مضاف إليه .
- (مختلف) : خبر المبتدأ ، والجملة معطوفة على جملة قوله مؤتلف .
- (فاخش الغلط) : الفاء للإفصاح ، إخش فعل أمر مبنى على حذف حرف العلة وهو الألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، الغلط مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على الأخير منع من ظهورها إشتغال المحل بسكون الوقف ، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب مقول

لجواب إذا المقدرة وجملة إذا المقدرة مستأنفة إستئنافا نحويا لا محل لها من الإعراب .

الثلاثون من أقسام الحديث الحديث المنكر

(س ١) : وإذا سئلت ماحد المنكر لغة وإصطلاحاً ؟

ج : فالجواب المنكر لغة ضد المعروف .

وإصطلاحاً الحديث الذي انفرد به راو لا تحتمل عدالته وضبطه التفرد ، أى لم يبلغ في العدالة والضبط مبلغ من يقبل تفرد في الحديث ، بل هو قاصر عن ذلك ولا متابع له فيه ولا شاهد ، ويقابل المنكر المعروف وهو ماخالف فيه الراجح من هو ضعيف .

(س ٢) : وإذا سئلت مامثاله ؟

ج : فالجواب مثاله مارواه النسائي وابن ماجه عن أنى زكير يحيى بن محمد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً كلوا البلح بالتمر فإن ابن آدم إذا أكله غضب الشيطان وقال عاش ابن آدم حتى أكل الجديد بالخلق فإن أبازكير لم يبلغ مرتبة من يعتفر تفرد .

(س ٣) : وإذا سئلت ماحكمه ؟

ج : فالجواب حكمه الضعف وعدم القبول

وذكره الناظم رحمه الله تعالى بقوله: **وَالْمُنْكَرُ الْفَرْدُ بِهِ رَأَوْ غَدَا**
تَعْدِيلُهُ لَا يَحْمِلُ التَّفَرُّدَا

(و) الحديث (المنكر) حُدَّه في إصطلاحهم هو الحديث (الْفَرْدُ به رَأَوْ) أى الحديث الذى إنفرد بروايته رَأَوْ مِنَ الرُّوَاةِ بحيث لا يُعرف ذلك الحديث من غير روايته لا مِنَ الوجهِ الذى رواه عنه ولا من غيره ولا متابع له فيه ولا شاهد (غدا) أى صار (تعديله) أى تعديل ذلك الراوى فهو مصدر مضاف إلى مفعوله والفاعل محذوف تقديره أى صار تعديل الغير إِيَّاهُ وتوثيقه له (لَا يَحْمِلُ التَّفَرُّدَا) بِألف الإطلاق أى لا يبلغ درجة من يُحْمَلُ وَيُغْتَفَرُ تَفَرُّدُهُ في الحديث ، أى لم يُلْغُ رَأْيُهُ في العدالة والضبط مَبْلَغاً ودرجة يُحْتَمَلُ وَيُغْتَفَرُ معه تَفَرُّدُهُ بروايته بل هو قاصر عن ذلك ، ومفهومُهُ أنه إذا بلغ في الضبط والعدالة مَبْلَغاً يُحْتَمَلُ وَيُغْتَفَرُ معه تَفَرُّدُهُ بالحديث لكونه صار أهلاً لذلك ، لا يكون حديثه منكراً ولا شاذاً وذلك كأفراد الصحيحين كـ : حديث عبد الله ابن دينار عن ابن عمر رضى الله تعالى عنهما « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَهَبْتَهُ » تَفَرَّدَ بِهِ ابْنُ دِينَارٍ ، وكـ : حديث مالك عن الزهري عن أنس رضى الله عنه « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ مَكَّةَ وَعَلَى رَأْسِهِ الْمِغْفَرُ » تَفَرَّدَ بِهِ مَالِكُ عَنِ الزَّهْرِيِّ . فَكُلُّ هَذِهِ مُخْرَجَةٌ فِي الصَّحِيحِينَ مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ لَهَا إِلَّا إِسْنَادٌ وَاحِدٌ تَفَرَّدَ بِهِ ثِقَةٌ . قَالَ مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ لِلزَّهْرِيِّ نَحْوُ تِسْعِينَ فَرْدًا مَرْوِيَّةً عَنِ النَّبِيِّ ﷺ لَا يُشَارِكُهُ فِيهَا أَحَدٌ بِأَسَانِيدٍ جَيَادٍ .

((وَأَعْلَم)) أَنَّ الْأَصَحَّ الَّذِي يَنْبَغِي إِعْتِمَادُهُ أَنَّ الْمُنْكَرَ وَالشَّاذَّ يَشْتَرِكَانِ فِي مَسْمَى الْمَخَالَفَةِ وَيَفْتَرِقَانِ فِي أَنَّ الْمُنْكَرَ رَأْيٌ ضَعِيفٌ أَوْ مُسْتَوْرٍ وَيُقَابَلُهُ الْمَعْرُوفُ ، وَأَنَّ الشَّاذَّ رَأْيٌ ثِقَةٌ أَوْ صَدُوقٌ وَيُقَابَلُهُ الْمَحْفُوظُ .

- (والمنكر) : الواو عاطفة أو إستنافية ، المنكر مبتدأ مرفوع .
- (الفرد) : خبر المبتدأ مرفوع والجملة معطوفة أو مستأنفة ، وهو أعنى الفرد مصدر يَعْمَلُ عملُ الفعل يرفع الفاعل .
- (به) : جار ومجرور متعلق بالفرد .
- (راو) : فاعل الفرد مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من إلتقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل .
- (غدا) : فعل ماضٍ ناقص من أخوات صار .
- (تعديله) : تعديل إسمها مرفوع وهو مضاف والهاء مضاف إليه .
- (لا) : نافية .
- (يحمل) : فعل مضارع مرفوع وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على التعديل .
- (التفردا) : مفعول به وألفه للإطلاق وجملة لا يحمل من الفعل والفاعل في محل نصب خبر غدا ، وجملة غدا من اسمها وخبرها في محل الرفع صفة لراو .
- ومعنى البيت : والحديث المنكر هو الحديث الذى إنفرد به راو كائنٌ تعديله عادم تحمليه التفردَ والله أعلم .

الحادي والثلاثون من أقسام الحديث الحديث المتروك

- (س ١) : وإذا سئلت مامعنى المتروك لغة وإصطلاحاً ؟
- ج : فالجواب المتروك لغة الشيء الساقط .
- وإصطلاحاً الحديث الذى تفرد به راو أجمع المحدثون على ضعفه

لِإِثْمَامِهِ بِالْكَذِبِ أَوْ لِكُونِهِ مَعْرُوفًا بِالْكَذِبِ فِي غَيْرِ الْحَدِيثِ أَوْ لِتَهْمَتِهِ
بِالْفُسْقِ أَوْ لِغَفْلَتِهِ أَوْ لِكَثْرَةِ وَهْمِهِ .

(س ٢) : وَإِذَا سَأَلْتَ مَا حَكَمَهُ ؟

ج : فَالْجَوَابُ حَكَمَهُ الضَّعْفُ وَالرَّدُّ .

(س ٣) : وَإِذَا سَأَلْتَ مَا مِثَالُهُ ؟

ج : فَالْجَوَابُ مِثَالُهُ حَدِيثُ عَمْرِو بْنِ شَمْرٍ عَنْ جَابِرِ الْجُعْفِيِّ عَنْ الْحَارِثِ
الْأَعْوَرِ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

وذكره الناظم رحمه الله تعالى بقوله :

مَتْرُوكُهُ مَا وَاحِدٌ بِهِ انْفَرَدَ وَأَجْمَعُوا لِضَعْفِهِ فَهُوَ كَرَدٌ

(متروكه) أى مترك الحديث فهو من إضافة الصفة إلى ضمير الموصوف ، أى حدّ الحديث المتروك في إصطلاح المحدثين (ما) أى حديث (واحد به انفرد) بسكون الدال للضرورة أى إنفرد بروايته واحد من الرواة بأن لم يرو غيره ذلك الحديث (و) الحال أن المحدثين قد (أجمعوا لضعفه) أى قد أجمعوا على ضعف ذلك الراوى لاثامه بالكذب أو لكونه عُرف بالكذب في غير الحديث فلا يؤمن أن يكذب في الحديث ، أو لتهمته بالفسق أو لغفلته أو لكثرة الوهم منه بأن يرويه على سبيل التوهم .

قال في التزهة فَمَنْ فَحَشَ غَلَطُهُ أَوْ كَثُرَتْ غَفْلَتُهُ أَوْ ظَهَرَ فَسْقُهُ فَحَدِيثُهُ مِنْكَرٌ مَتْرُوكٌ إِنْتَهَى .

قال السيوطى وذلك كحديث صدقة الدقيقى عن فرقد عن مرة عن أبى بكر .

(فهو) أى فذلك الحديث الذي رواه ذلك الضعيف الذي أجمعوا على ضعفه (كرد) أى حُكْمُهُ كحكم الحديث المردود أى الموضوع في كونه من أنواع الضعيف الذي لا يُقْبَلُ لكنه أخف منه في الضعف كما صرح به المحدثون وأفاده الناظم بكاف التشبيه ، وهذا النوع أسقطه العراقي في ألفيته وذكره صاحب النخبة والسيوطى في ألفيته .

(متروكه) : متروك مبتدأ مرفوع بالإبتداء وهو مضاف والضمير مضاف إليه .
(ما) : موصولة أو موصوفة في محل الرفع خبر المبتدأ مبنى على السكون
لشبهه بالحرف شبها إفتقاريا والجملة من المبتدأ والخبر مستأنفة أو معطوفة
بعاطف مقدر .

- (واحد) : مبتدأ مرفوع وسوغ الإبتداء به العموم .
(به) : جار ومجرور متعلق بقوله :
(انفراد) : وهو فعل ماضٍ وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على واحد
والجملة من الفعل والفاعل خبر المبتدأ تقديره واحدٌ منفردٌ به والجملة
من المبتدأ والخبر صلة لما أو صفة لها .
(وأجمعوا) : الواو حالية مبنية على الفتح ، أجمعوا فعل وفاعل والجملة حال من
فاعل إنفرد تقديره حالة كونه مُجمَعاً على ضعفه .
(لضعفه) : اللام حرف جر ضعف مجرور باللام ، ضعف مضاف والهاء مضاف
إليه ، والجار والمجرور متعلق بأجمعوا واللام هنا بمعنى على .
(فهو) : الفاء للإفصاح لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره إذا
عرفت ضابط المتروك وأردت بيان حكمه لك فأقول هو مبتدأ في محل
الرفع .
(كرد) : الكاف حرف جر وتشبيهه أو زائدة ، ردّ مجرور بالكاف أو خبر
المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل النصب مقول لجواب إذا
المقدرة ، وجملة إذا المقدرة من فعل شرطها وجوابها مستأنفة إستئنافاً
بيانيا لا محل لها من الإعراب .

الثاني والثلاثون من أقسام الحديث الحديث الموضوع

(س ١) : وإذا سئلت مامعنى الموضوع لغة وإصطلاحاً ؟

ج : فالجواب الموضوع لغة الشيء المخطوط الذي حُطَّ على الأرض مثلاً وإصطلاحاً الكذب الذي إختلق وأصطنع وأفترى قائله من عند نفسه ونُسبته إلى النبى ﷺ إنتصاراً لمذهبه أو لقلّة ديانتة أو لغلبة جهله مثلاً ، ويُعرف وضعه بإقرار قائله وبمخالفته النصوص القطعية مثلاً ، أى فالموضوع هو الحديث الذي في إسناده راوٍ واحد أو أكثر ثبت عليه أنّه يكذب على رسول الله ﷺ

(س ٢) : وإذا سئلت مامثاله ؟

ج : فالجواب مثاله كحديث « حُبُّ الدنيا رأسُ كُلِّ خطيئة » فإنه من كلام مالك ابن دينار أو من كلام عيسى عليه السلام .

(س ٣) : وإذا سئلت ماحكمه ؟

ج : فالجواب حكمه أنه تحرم روايته إلا إذا بُينَ كأن يُقال عقبَ روايته هذا باطل لا أصل له .

وذكره الناظم رحمه الله تعالى بقوله :
والكذبُ المختلقُ المصنوعُ
على النبي فذلك الموضوعُ

(والكذبُ) أى والحديثُ المكذوب به على النبي ﷺ عمداً
(المختلق) بفتح اللام بعدها قاف أى المُفترى عليه صلى الله عليه
وسلم ، أى لا يُنسب إلى النبي ﷺ أصلاً (المصنوع) أى المختلقُ
من عند واضعه وقائله وقوله : (على النبي) مُتعلقٌ بكل من الثلاثة
قَبْلَهُ على سبيل التنازع (فذلك) أى المكذوب به عليه ﷺ من قول
أو فعل أو تقرير (هو الموضوع) أى فذلك المذكور هو
المسمى عندهم بالحديث الموضوع ، وقِيْدُهُ بالكذب على النبي نظراً
للعُقاب وإلا فكذلك الكذب على غيره كالصحابي والتابعي وعَدُوُّ
الموضوع من أقسام الحديث بالنظر لِزَعْمِ قائله وإلا فليس داخلاً في
الحديث وإنما ذَكَرُوهُ لِيُعْرَفَ وَيُحْذَرَ مِنْهُ . والأحاديثُ الموضوعَةُ عليها
ظُلْمَةٌ وَرِكَاسَةٌ وَمُجَازِفَاتٌ بَارِدَةٌ تُنَادِي عَلَى وَضْعِهَا وَإِخْتِلَاقِهَا عَلَى
رسول الله ﷺ مِثْلُ حَدِيثِ « مَنْ صَلَّى الضُّحَى كَذَا وَكَذَا رَكْعَةً
أُعْطِيَ ثَوَابَ سَبْعِينَ نَبِيًّا » وَكَأَنَّ الْكَذَّابَ الْخَبِيثَ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ غَيْرَ النَّبِيِّ
لَوْ صَلَّى عُمَرُ نَوْجَ عَلَيْهِ السَّلَامَ لَمْ يُعْطَ ثَوَابَ نَبِيٍّ وَاحِدٍ .
وكَقَوْلِهِ : « مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ بَنِيَّةً وَجَسْبَةً كَتَبَ اللَّهُ لَهُ بِكُلِّ شَعْرَةٍ
نُوراً يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَرَفَعَ لَهُ بِكُلِّ قَطْرَةٍ دَرَجَةً فِي الْجَنَّةِ مِنَ الدَّرِّ وَالْيَاقُوتِ
وَالزَّبَرْجَدِ بَيْنَ كُلِّ دَرَجَتَيْنِ مَسِيرَةُ مِائَةِ عَامٍ » .
وهو مِنْ عَمَلِ عُمَرَ بْنِ صُبَيْحِ الْوَضَّاعِ .

وقال الحافظُ بن حجر في شرح النخبة « والحاملُ للوضع على الوضع
إِذَا عَدِمَ الدِّينَ كَالزَّنَادِقَةِ ، فَقَدْ قِيلَ أَنَّهُمْ وَضَعُوا أَرْبَعَةَ عَشَرَ أَلْفَ
حَدِيثٍ ، أَوْ غَلَبَةُ الْجَهْلِ كَبَعْضِ الْمُتَعَبِّدِينَ ، أَوْ قَرُطُ غَضَبِيَّةٍ كَبَعْضِ

المقلّدين ، أو اتباع هوى بعض الفلاسفة ، أو الإغراب بقصد
الإشتهار ، وكل ذلك حرام بإجماع من يُعند به ، إلا أن بعض الكرامية
وبعض المتصوفة نقل عنهم إباحة الوضع في الترغيب والترهيب وهو
خطأ من قائله نشأ عن جهل ، لأن الترغيب والترهيب من جملة
الأحكام الشرعية ، واتفقوا على أن تعمّد الكذب على النبي ﷺ من
الكبائر ، وبالع أبو محمد الجويني فكفر من تعمّد الكذب على النبي
ﷺ .

((تنبيه)) : ولا يخفى عليك مافي كلام المصنف من المحسنات البديعية من براعة
المقطع حيث ختم منظومته بالحديث المتروك والموضوع وهو أن يأتي
المصنف في آخر كتابه بما يُشعر بتمام كتابه .

الإعراب

- (والكذب) : الواو عاطفة أو إستئناف الكذب مبتدأ أول مرفوع .
- (اختلف) : صفة أولى للكذب .
- (المصنوع) : صفة ثانية له .
- (فذلك) : الفاء رابطة الخبر بالمبتدأ جوازاً ، وجوزّه بعضهم إن تضمن المبتدأ
عموماً وجوزّه الأخفش مطلقاً وعليه يُتخرّج كلام الناظم ، ذا إسم
إشارة يشار به للمفرد المذكر البعيد في محل الرفع مبتدأ ثان ، اللام
لُبعد المشار إليه أو لمبالغة البعد ، الكاف حرف دال على الخطاب .
- (الموضوع) : خبر للمبتدأ الثاني ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره خبرٌ للأول
والرابطُ إسم الإشارة ، والجملة من المبتدأ الأول وخبره معطوفة أو
مستأنفة . والله سبحانه وتعالى أعلم .

أَيُّ (وقد أتت) وحصلت وتُمت هذه المنظومة حالة كونها كائنة
(كالجواهر) أي كالآلء الكبار لنفاسها بما إشتملت عليه من علم
الحديث (المكنون) ذلك الجوهر أي المستور في صدفيه ووعائيه
لِنَفَاسَتِهِ وَعِزَّتِهِ (سَمِيَّتُهَا) وَلَقَبْتُهَا وَجَعَلْتُ عِلْمُهَا الَّذِي تَتَمَيَّزُ بِهِ عَنْ
غَيْرِهَا (منظومة) الشخص (البيقوني) بتخفيف ياء النسبة
للقافية ، أي المنسوب إلى بَيِّقُونٍ أَي جَعَلْتُ هَذَا الْإِسْمَ الْمُنْسُوبَ إِلَى
عِلْمًا عَلَيْهَا فَإِنَّ الْفِعْلَ يَتَمَيَّزُ بِفَاعِلِهِ لكونه عِلَّةً فِي وجوده ، وما اشتهر
على الألسنة من لفظ البيقونية علماً على هذه المنظومة نسبةً لناظمها
إختصاراً في الإسم .

وقال الحُمَوِيُّ في شرحه على هذه المنظومة : ولم أقف للناظم
رحمه الله تعالى على ترجمة يُعَلِّمُ مِنْهَا إِسْمُهُ وَحَالُهُ ، وَلَا أُدْرِي مَا هَذِهِ
النسبة هل هي لبلدة أو قرية أو أب أو جد إنتهى .
وبالجملة فالناظم رحمه الله تعالى لإخلاصه لم يُبَيِّنْ نَسَبَهُ وَلَا بَلَدَهُ .
ولهذا عَمَّ النَّفْعُ بِهِذِهِ الْمَنْظُومَةُ وَاعْتَنَى بِهَا جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَالْأَعْلَامِ
وَشَرَحُوهَا كَالْحُمَوِيُّ وَالذَّمِيَّاطِيُّ وَالزَّرْقَانِيُّ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى ، فَإِنَّهَا زُبْدَةٌ
مَافِي الْأَلْفِيَةِ لِلْعِرَاقِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى .
وقيل إسمه عُمر بن فُتُوح الدمشقي الشافعي المتوفى سنة ألف
وثمانين من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية .
والمنظومة القصيدة المنظومة على أوزان مخصوصة من أوزان البحور
المعروفة عند العروضيين وهي هنا من بحر الزجر الذي أجزأه
مُسْتَفْعِلُنْ سِتْ مَرَات .

وَالنَّظْمُ لُغَةٌ التَّأْلِيفِ وَالْجَمْعِ ، يُقَالُ نَظَّمْتُ الدَّرَجَ إِذَا جَمَعْتَهُ فِي سِلْكٍ
وَاحِدٍ أَوْ خَيْطٍ وَاحِدٍ .

وَإِصْطِلَاحًا تَأْلِيفُ الْكَلَامِ عَلَى أَوْزَانٍ مَخْصُوصَةٍ مِنْ أَوْزَانِ الْبَحْرِ
الْستة عشرَ الْمَعْرُوفَةِ عِنْدَ أَهْلِ الْعَرُوضِ .

الإعراب

- (وقد) : الواو إستئنافية ، قد حرف تحقيق .
(أتت) : أتى فعل ماضى ، التاء علامة تأنيث الفاعل وفاعلها ضمير مستتر فيه
جوازاً تقديره هي يعود على المنظومة والجملة مستأنفة .
(كالجواهر) : جار ومجرور حال من فاعل أتت .
(المكنون) : صفة للجواهر .
(سميتها) : سميت فعل وفاعل والهاء مفعول أول لِسَمَى .
(منظومة) : مفعول ثان له وهو مضاف .
(البيقونى) : مضاف إليه .

قال الناظم رحمه الله تعالى :
فَوْقَ الثَّلَاثِينَ بِأَرْبَعِ أَتَتْ أَيْبَاتُهَا ثُمَّ بِخَيْرٍ خُتِمَتْ

وقوله (فوق) عُقِدَ (الثلاثين) الظرف فيه خبر مقدم لقوله أيباتها
وقوله (بأربع) حال من الثلاثين وجملته قوله (أتَتْ) صفة لأربع وقوله
(أيباتها) أى المنظومة مبتدأ مؤخر والمعنى أيبات هذه الأَرْجُوزة زائدة
على الثلاثين حالة كون تلك الثلاثين مُلْتَبِسَةً بأربعة أيبات أتَتْ
وجاءت بعدها .

والأيبات جمع بَيْتٍ والبيت كلام موزونٌ بأجزاء التفاعيل المشهورة عند
العروضيين وفائدة ذكر عدد أيباتها صَوْنُهَا وَحِفْظُهَا مِنْ إِسْقَاطِ بَيْتٍ
أو أَكْثَرِ مِنْهَا مِنْ نَحْوِ حَاسِدٍ ، والمعنى عدد أيباتها أربع وثلاثون بيتاً على
أنها من كامل الرجز لا مِنْ مَشْطُورِ الرجز وإلاَّ كَانَتْ عِدَّتُهَا ثمانية
وَسِتِّينَ بَيْتاً ، ونسخة أيباتها هى النسخة الصحيحة وهى التى شَرَحَ
عليها الدِّمِيَاطِيُّ والحَمَوِيُّ وهى الصواب .

وفي بعض النسخ أقسامها بَدَلْ أيباتها والجواب عَنْ هذه النسخة أَنَّ
الناظم عَدَّ المدلَّسَ قسَمين والمقلوبَ قسَمين فهى أربعة لا إثنان فالعدد
صحيح وهو ظاهرٌ على هذا التأويل وإن كان بعيداً عن الفهم .
(ثُمَّ) بعد أن تَمَّ المقصودُ من نظمها (بخير) لا بغيره كما يفيد
تقديمُ المَعْمُولِ على عامله (ختمت) بالبناء للمفعول أى هذه المنظومة
وختمتها بالخير لاشتغالها على عمل الخير فجزاه الله تعالى أَحْسَنَ الجزاء .
وفي قوله ختمت براعةً مقطوع وهى مِنَ المحسنات البديعية وهى أن
يُوْتَى في آخر الكتاب بما يَدُلُّ على إنتهائه وتمايمه . والمقصود من قوله ثم
بخير ختمت تكميل البيت فلا مفهوم له .

(فوق) : ظرف مكان منصوب متعلق بواجب الحدف لوقوعه خبراً مقدماً لقوله أبياتها وهو مضاف .

(الثلاثين) : مضاف إليه مجرور بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم .

(بأربع) : جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الثلاثين ، وقوله :

(أنت) : أتى فعل ماضٍ والتاء علامة تأنيث الفاعل ، والفاعل ضمير مستتر

فيه جوازاً تقديره هي يعود على أربع ، والجملة من الفعل والفاعل صفة لأربع .

(أبياتها) : أبيات مبتدأ مؤخر وهو مضاف والهاء مضاف إليه .

والمعنى : أبيات هذه المنظومة كائنة فوق الثلاثين حالة كون الثلاثين مُلْتَبِسَةً

بأربعة أبيات آتية مذكورة بعدها . ويحتمل كون أبياتها مبتدأ مؤخر

وجملة أنت خبر مقدم وفوق الثلاثين متعلق بأنت وبأربع حال من

الثلاثين .

والمعنى : أبياتها أنت وجاءت فوق الثلاثين حالة كونها ملتبسة بأربع .

(ثم) : حرف عطف وترتيب ذكرى أو بمعنى الواو .

(بخير) : متعلق بقوله :

(نُحْتَمَت) : زو هو فعل ماضٍ مُغَيَّرُ الصيغة ، التاء علامة تأنيث نائب الفاعل ونائب

فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على الأبيات ،

الجملة من الفعل المغير ونائب فاعله معطوفة على جملة المبتدأ والخبر

أو معطوفة على جملة قوله أنت على كونها خبراً لأبياتها ، والتقدير على

هذا الثاني : أبياتها أنت فوق الثلاثين مع أربع وَنُحْتَمَتِ تلك الأبيات

بخير من الله وَحَمْدِهِ وَثَنائه .

والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب وَنَرْجِي منه

بالرضى والقبول فإنه المرجو والمأمول .

وهذا آخر ما بشرني الله سبحانه وتعالى بإنشائه ، بعد ما وقفتي بإبدائه ،
فالحمد لله على ما حبانا ، والشكر له على ما أولانا ، وأسأله أن يُدِيمَ نفعه بين
عباده ، ويردَّ عنه جدل مُنكره وجاحده ، ويطمس عنه عَيْنَ كائده وحاسده .

والمَرْجُو مِمَّنْ صَرَفَ وَجْهَهُ إِلَيْهِ ، بِعَيْنِ القبول والرغبة لَدَيْهِ ، أَنْ يُصْلِحَ خَطَاةَ
وَسَقَطَتَهُ ، وَيُزِيلَ زَلَلَهُ وَهَفَوْتَهُ ، بعد التأمل والإمعان ، لا بِمَجَرَّدِ النظر والعيان ، لأنَّ
الإنسانَ مَرَكُزَ الجَهِلِ والنَّسيانِ ، لا سِيَّما حَلِيفُ البَلَاءَةِ والتَّوَانِ ، ليكونَ مِمَّنْ
يدفع السيئة بالحسنة ، لا مِمَّنْ يُجَازِي الحسنة بالسيئة ، وأنَّ يَدْعُوَ لِي بالعفو
والغفران ، بِمَا تَرَاكَمَ عَلَيَّ مِنَ الذُّنُوبِ والخُسرانِ ، وأسأل الله الرحمن الرحيم أن يَنْفَع
به كُلَّ مَنْ تَلَقَّاهُ بِالْقَلْبِ السَّليمِ ، وأنَّ يجعلَ جَمْعِي إِيَّاهُ خَالِصاً لوجهه الكريم ،
وَسَبَباً لِلْفَوْزِ عنده بِجَنَاتِ النِّعَمِ ، إنه واسعُ الكرمِ وَمَانِحُ الفضلِ العميم .

اللهم رَبَّنَا يَارَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا أَعْمَالَنَا ، وَأُصْلِحْ لَنَا أَقْوَالَنَا وَأَفْعَالَنَا ، إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ
الْعَلِيمُ ، وَتُبْ عَلَيْنَا يَا مَوْلَانَا إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَابُ الرَّحِيمُ ، وَجُدْ عَلَيْنَا بِحَارِ فَيْضِكَ إِنَّكَ
أَنْتَ الجَوَادُ الكَرِيمُ .

وصلَّى الله وسلَّم على سيدنا محمد خاتم النبيين ، وعلى آله وصحبه أجمعين ،
والتابعين لهم باحسان إلى يوم الدين ، والحمد لله رب العالمين .

(قال مؤلفه وجامعه) لَأَحْ بَدْرُ تَمَامِهِ ، وَفَاحَ مِسْكُ خِتَامِهِ ، أَوَائِلَ اللَّيْلِ
الثَّامِنَةِ ، من شهر الله المبارك ذِي الحِجَّةِ ، الَّتِي يَوْمُهَا كان يوم التَّروِيَةِ ، مِنْ شَهْرِ
سَنَةِ أَلْفٍ وَأَرْبَعَمِائَةٍ وَإِثْنَتَيْنِ ١٢/٨ / ١٤٠٢ من الهجرة النبوية ، على صاحبها أَفْضَلُ
الصَّلَاةِ وَأَزْكَى التَّحِيَةِ آمِينَ آمِينَ وَسَلَامٌ على المرسلين ، وجميع الأنبياء والملائكة
المقربين ، والحمد لله رب العالمين آمين .

وَمَا مِنْ كَاتِبٍ إِلَّا سَيَفَنِي
 وَمَا تَكْتُبُ بِكَفِّكَ غَيْرَ شَيْءٍ
 وَيَبْقَى الذَّهْرَ مَا كَتَبْتَ يَدَاهُ
 وَسُورُكَ فِي الْقِيَامَةِ أَنْ تَرَاهُ
 وَخَيْرُ مَا جَمَعْتَ يَدُ الْفَتَى كُتُبُ
 أَجَلُ مَا كَسَبَتْ يَدُ الْفَتَى قَلَمُ

قد تم تصحيحه وتنقيحه بيد مؤلفه آخر الساعة الخامسة من ليلة الأربعاء الخامس والعشرين من ذي القعدة من شهور سنة ألف وأربعمائة وأربع ١٤٠٤/١١/٢٥ من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية ..

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٤	خطبة الكتاب
٦	مقدمة
١٠	بسملة الناظم
١٧	الأول من أقسام الحديث (الحديث الصحيح)
٢٣	القسم الثاني من أقسام الحديث (الحديث الحسن)
٢٧	الثالث من أقسام الحديث (الحديث الضعيف)
٣٠	الرابع من أقسام الحديث (الحديث المرفوع)
٣٣	الخامس من أقسام الحديث (الحديث المقطوع)
٣٤	السادس من أقسام الحديث (الحديث المسند)
٣٧	السابع من أقسام الحديث (الحديث المتصل)
٣٩	الثامن من أقسام الحديث (الحديث المسلسل)
٤٤	التاسع من أقسام الحديث (الحديث العزيز)
٤٧	العاشر من أقسام الحديث (الحديث المشهور)
٤٩	الحادى عشر من أقسام الحديث (الحديث المعنعن)
٥٢	الثاني عشر من أقسام الحديث (الحديث المبهم)
٥٤	الثالث عشر من أقسام الحديث (الحديث العالي)
٥٧	الرابع عشر من أقسام الحديث (الحديث النازل)
٥٩	الخامس عشر من أقسام الحديث (الحديث الموقوف)

- السادس عشر من أقسام الحديث (الحديث المرسل) ٦١
- السابع عشر من أقسام الحديث (الحديث القريب) ٦٣
- الثامن عشر من أقسام الحديث (الحديث المنقطع) ٦٥
- التاسع عشر من أقسام الحديث (الحديث المعضل) ٦٨
- العشرون من أقسام الحديث (الحديث المدلس) ٧٠
- الحادي والعشرون من أقسام الحديث (الحديث الشاذ) ٧٦
- الثاني والعشرون من أقسام الحديث (الحديث المقلوب) ٧٩
- الثالث والعشرون من أقسام الحديث (الحديث الفرد) ٨٣
- الرابع والعشرون من أقسام الحديث (الحديث المعلل) ٨٦
- الخامس والعشرون من أقسام الحديث (الحديث المضطرب) ٨٩
- السادس والعشرون من أقسام الحديث (الحديث المدرج) ٩٢
- السابع والعشرون من أقسام الحديث (حديث رواية الأقران) ٩٥
- الثامن والعشرون من أقسام الحديث (الحديث المتفق والمفترق) ٩٩
- التاسع والعشرون من أقسام الحديث (الحديث المؤتلف والمختلف) ١٠٢
- الثلاثون من أقسام الحديث (الحديث المنكر) ١٠٦
- الحادي والثلاثون من أقسام الحديث (الحديث المتروك) ١٠٨
- الثالث والثلاثون من أقسام الحديث (الحديث الموضوع) ١١٢



مُطَبَّعَةُ النَّجْلَةِ



124